

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



ملبظ العلوم والمخترع

تأليف

الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي البجلي

حفظه وقرع له وعلو عليه

أ.د. عدنان محمد سلمان أ.م. فاخر جبر مطر

سلسلة
الدراسات
المريية
٤

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

لمنظومة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

كافة إصدارات الدار محكمة علمياً

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩، ص ب: ٢٥١٧١

الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae

رَفَعَ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



وزارت فرهنگ و آثار اسلامی و اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

سلسلة
الدراسات
العربية

٤

ملبظ العلم والمختوم

تأليف

الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي الجبلي

حقفه وقدم له وعلو عليه

أ.د. عدنان محمد سلمان أ.م. فاخر جبر مظهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النخدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

افتتاحية

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسوله ﷺ
وعلى عباده الذين اصطفى، وبعد:

فتشرف دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث أن تقدم
إصدارها الرابع في "سلسلة الدراسات العربية" خدمة للغة القرآن، وإثراءً
للمكتبة النحوية، وهو بعنوان "سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك -
دراسة وتحقيق"، وهو في صياغته واختصاره يقرب من كتابه "تسهيل
الفوائد" غير أنه يباعده في خصيصة جزمه فيه كثيراً بخلاف ما رجحه في
سائر كتبه، مع الأصالة في تلك المفارقة وجمع آراء النحاة المتقدمين
والمتأخرين، وعرضه الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة وبيان محله من ذلك
الخلاف، وقد وصفه فقال: "عون للأذكياء بالإيجاز، وجمع المتفرقات
الكلية القريبة المتناول".

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة "آل مكتوم" - حفظها
الله - التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة
والإسلام، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل
مكتوم، نائب رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الذي أنشأ هذه الدار
لتكون منار خير، ومنير حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من
تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام، فيما سطره الأوائل، فيما يمتد من
ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية،
والدراسات الجادة التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على

مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة، وآداباً وأخلاقاً، ومناهج حياة،
مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ
رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١).

ومؤازرة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي
وزير المالية والصناعة.

والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي
وزير الدفاع.

كما لا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في هذا الكتاب من العاملين بالدار:
- مساعد باحث: الشيخ محمد عبد الله بن التمين، الذي قام
بالتصحيح والتدقيق.

سائلين الله تعالى العون والسداد، والهداية والتوفيق، ونرجو من الله
سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل العطاء من
حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دارالبحوث

(١) سورة النحل ١٢٥.

رَفَعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عبد الرحمن النجدي
(أسكنه الله الفردوس)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد
النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين،
أما بعد:

فإن هذا الكتاب لإمام نخاة القرن السابع الهجري، جمال الدين محمد
بن مالك الطائي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ. وهو من كتبه المهمة،
ولعله يأتي من حيث الأهمية بعد كتابه التسهيل الذي يعد من أهم ما ألف
في النحو بعد كتاب سيبويه، وأن نحوياً كأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ.
يتمتع عن إلقاء طلابه إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل. وهذا دليل على
أهمية هذا الكتاب وشهرته، وكان كتاب سبك المنظوم وفك المختوم على
غرار التسهيل من حيث المادة العلمية الغزيرة، وصعوبة العبارة، التي تحتاج
إلى شرح وتوضيح، ولم نجد من شرح سبك المنظوم، لا ابن مالك ولا
غيره، ولعل الزمن يكشف عن شرح لهذا الكتاب العلمي القيم، الذي
تكاد تكون عبارته كعبارة التسهيل، فضلاً عن أنها شديدة الاختصار،
وهي موسومة بالتركيز لدرجة كبيرة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى
الإبهام، هذا مع ندرة الشواهد وقلة الأمثلة التطبيقية.

وكان ابن مالك في هذا الكتاب قد نشر كتابه المؤصل، وسعى إلى
توضيحه. ومع ما عليه ابن مالك من مكانة علمية كبيرة، فقد يشعر قارئ

كتابه بصعوبة العبارة، ولعل ذلك أدى إلى عدم انتشار الكتاب بين الدارسين. والكتاب على ما يبدو لم يكن كتاباً تعليمياً ميسراً، بل كان كتاباً للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف.

وهذا الكتاب كان من المؤمل أن نفرغ من إنجازهِ ونشره قبل أكثر من سبعة عشر عاماً، تقريباً، إلا أن بعض المعوقات حالت دون ذلك، ومنها، انتظار الحصول على نسخة ثانية من مخطوطة الكتاب التي تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق. فلم يتحقق ذلك على الرغم من طول الانتظار، فعرضنا الكتاب على التسهيل الذي سهل لنا الكثير من سد نواقصه. ونحمد الله الذي هيا لنا الوقت المناسب لأن نعيد قراءة الكتاب، ونحققه على الوجه الصحيح، لينتفع به قراء العربية.

سلكنا في تحقيق الكتاب الطريقة العلمية المتبعة في إخراج كتب التراث العربي الإسلامي، فضلاً عما لدينا من خبرة في مجال تحقيق النصوص ونشرها.

أمّا عملنا في التحقيق، فإننا اعتمدنا على نسخة خطية من الكتاب تحتفظ بها مكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣٠) وهي نسخة نادرة كتبت سنة ٦٤٥هـ. أي في حياة المؤلف، مما يفيد أنها كانت نسخة معتمدة، وهي نسخة كاملة، خطها واضح ومضبوطة بالشكل التام. وكان علينا أن نقدم دراسة مفصلة عن حياة ابن مالك، إلا أن أساتذة فضلاء من الذين حققوا كتباً له، فصلّوا القول في ذلك، مما أغنانا عن إعادة الكلام. فخص منهم بالذكر الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، والدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،

وكذلك مقدمة التحقيق الثاني لهذا الكتاب للدكتور عدنان الدوري، ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد، ومقدمة تحقيق كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد للدكتور حاتم صالح الضامن، وكتاب المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم، ومقدمة تحقيق كتاب الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة للدكتور محمد حسن عواد، فضلاً عما كتبه أصحاب التراجم والطبقات الذين أفردوا ترجمة واسعة لابن مالك، لما يحتله من مكانة علمية مرموقة في علوم العربية، إذ توسعوا في سيرة حياته من حيث المولد والنشأة العلمية، والتعريف بشيوخه وتلاميذه، وذكر مصنفاته، والعلوم التي برع فيها، ومناصبه، ورحلاته، وما يتعلق بشخصيته، ثم ذكر سنة وفاته.

وقد استدعت طبيعة عملنا في إخراج الكتاب، أن يكون على قسمين، قسم للدراسة، وآخر للتحقيق. ففي الدراسة عرفنا بابن مالك تعريفاً موجزاً لكثرة ما كتب عنه، وأحلنا على مصادر ترجمته. أما القسم الآخر فقمنا فيه بدراسة كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم). فحققنا اسم الكتاب، ونسبته إلى ابن مالك، ثم ذكرنا نهج المؤلف في كتابه، بعدها وصفنا النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، ومنهج التحقيق، وختمنا الكتاب بقائمة المصادر والمراجع.

وإننا نلرجو أخيراً أن ينتفع بهذا الكتاب طلبة العربية، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

الحققان

ابن مالك^(١):

- (١) ينظر عن حياة ابن مالك المفصلة المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ. حيدر آباد. ص ١٤٩١ وما بعدها.
 - العبر في خبر من غير، الذهبي، تحقيق فؤاد السيد، الكويت ١٩٦١م. ٣٠٠/٥.
 - ذيل القراء الكبار، ابن مكنوم، أحمد بن عبد القادر، ت ٧٤٩هـ. نشر مع كتاب (معرفة القراء الكبار-للذهبي). تحقيق محمد سيد جواد الحق. مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩م.
 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن آيبك الصفدي، ت ٧٦٤هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣م.
 - مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، عبد الله بن أسعد ت ٧٦٨هـ. بيروت ١٩٧٠م. ١٧٢/٤.
 - طبقات الشافعية، السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١هـ. تحقيق الطناحي والخلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ٢٥٧/٥.
 - الوفيات، ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت ٨٠٩هـ. تحقيق عادل نويهض، بيروت ١٩٧٨م. ص ٣٣٢.
 - البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ. تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢، دمشق.
 - غاية النهاية، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق برجستراسر وبرنزل، القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥م. ١٨٠/٢٠.
 - السلوك لمعرفة دول الملوك، المقرئ، أحمد بن علي، ت ٨٤٥هـ. تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.

=

هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك
الطائي الجياني الشافعي النحوي.

- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شعبة، ت ٨٤٧هـ، تحقيق د. محسن غياض،
النجف الأشرف، ١٩٧٣-١٩٧٤.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف،
ت ٨٤٧هـ. دار الكتب المصرية. ١٩٤٣/٧.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ.
تحقيق أبي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥م.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الزركشي، محمد بن ابراهيم ت ٩٣٢هـ.
مطبعة الدولة التونسية، ١٩٨٩هـ.
- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية، محمد بن طولون الصالح، ت ٩٥٣هـ.
تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٩م.
- نفع الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، المقرئ، أحمد بن محمد، ت ١٠٤١هـ.
تحقيق د. احسان عباس، بيروت ١٩٦٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ. استنبول ١٩٤٤م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، عبد الحكي،
ت ١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.
- دائرة المعارف الاسلامية، الترجمة العربية. ٢٧٢/١٠.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م. ترجمة د. رمضان عبد التواب،
دار المعارف بمصر، ١٩٥٧ ج ٢٧٥/٥.
- معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق ١٩٦٠م.
- الأعلام، الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، بيروت ١٩٦٩.

اختلف في سنة ولادته على أقوال، منها سنة ٥٩٨هـ. و ٦٠٠هـ،
و ٦٠١هـ، ٦٠٢هـ، ٦٠٨هـ. ومكان ولادته هناك في جيان بالأندلس، إذ
تلقى معارفه الأولى هناك. ثم رحل في شبابه إلى دمشق، وسمع ابن يعيش
ت ٦٤٣هـ. في بعلبك، ثم تصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همه إلى
إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة والنحو
والصرف في زمانه.

واستقر ابن مالك بدمشق حتى وفاته سنة ٦٧٢هـ.

اسم الكتاب ونسبته:

نص على اسم الكتاب ابن مالك في مقدمة الكتاب، فقال: "وسميته سبك المنظوم وفك المختوم"^(١). وممن ذكره بهذا الاسم الصلاح الصفدي^(٢)، وابن شاعر الكتبي^(٣)، والسيوطي^(٤)، والمقري^(٥)، وطاش كيري زاده^(٦)، وبروكلمان^(٧)، وعمر كحالة^(٨)، والزركلي^(٩)، ونقل السيوطي في البغية عن الذهبي في تاريخ الاسلام في ترجمة ابن مالك قوله: "... وله سبك المنظوم وفك المختوم، وقد وقفت عليه"^(١٠). ويذكر السيوطي أنه ذيل أبياتاً لسعد الدين بن العربي يذكر فيها مؤلفات ابن مالك، فقال:

وأملَى كتاباً بالفوائد نَعْتُهُ وآخرَ نظماً للفوائد والعُلا

-
- (١) سبك المنظوم ورقة ٢٢.
 - (٢) الوافي بالوفيات ٣/٣٦٠.
 - (٣) فوات الوفيات ٢/٤٥٣.
 - (٤) بغية الوعاة ١/١٣٣.
 - (٥) نفح الطيب ٢/٢٢٥.
 - (٦) مفتاح السعادة ١/١٣٨.
 - (٧) تاريخ الأدب العربي ٥/٢٩٤.
 - (٨) معجم المؤلفين ١٠/٢٣٤.
 - (٩) الاعلام ٦/٢٣٣.
 - (١٠) بغية الوعاة ١/١٣٣.

وَصَنَّفَ شَرْحاً لِلْجَزُولِيَّةِ الَّتِي غَدَا نَظْمُهَا كَالصَّخْرِ حَتَّى تَسَهَّلَا
وَسَبَّكَا لِمَنْظُومٍ وَفَكَّا لِمَخْتَمٍ عَلَى هَيْئَةِ التَّوْضِيحِ فَاضْمَمَ لِمَا خَلَا^(١)

وتتفق هذه التسمية مع عنوان النسخة التي اتخذناها أصلاً في تحقيق الكتاب. وقد ذكر الكتاب في معظم كتب من ترجم لابن مالك بهذا الاسم. وأثبت المقرئ في نفح الطيب هذا الاسم، وأنكر على من حَرَف في اسمه، فقال: "ومن قال إنَّ اسمه فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل"^(٢).

ويذكر ابن مالك في مقدمته للكتاب أنَّ سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر للمؤصل، فقال: "... فَإِنِّي اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي نَثْرِ الْمُؤَصَّلِ لِيَتِمَّ مَا نَوَيْتُهُ مِنْ إِعَانَةِ الْأَذْكِيَاءِ..."^(٣).

وهذا يعني أنَّ المؤصل هو كتاب في النحو منظوم، وأنه فك هذا النظم بسبك المنظوم وفك المختوم، الذي جعله نثراً للمؤصل وقد أورد السيوطي في البغية أنه وجد في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أنَّ بعضهم نظم مصنفات ابن مالك في أبيات، وأن هذا البعض قد أهمل أشياء منها، وقد ذيل عليها ابن مكتوم في تذكرته أبياتاً يذكر فيها ما فاتهم من

(١) المصدر السابق.

(٢) نفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١ ب.

مصنفات ابن مالك التي لم تذكر ، ومن هذا التذييل قوله :

سَقَى اللهُ رَبُّ العَرْشِ قَبْرَ ابنِ مالِكٍ سَحَائِبَ غَفْرَانٍ تَغَادِيهِ هُطْلًا
فَقَدْ ضَمَّ شَمْلَ النَحْوِ مِنْ بَعْدِ شَتِّهِ وَبَيَّنَ أَقْوَالَ النَحَاةِ وَفَصَّلًا
وَجَاءَ بِنَظْمٍ لِلْمَفْصَّلِ بَارِعٍ رَفِيعٍ عَلَى الْمَنْظُومِ يُدْعَى الْمُؤَصَّلًا^(١)

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أن ابن مالك قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصل ، ثم إنه نثر المؤصل بكتابه سبك المنظوم . ومن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل ، فقال : "... وقيل هو رسالة موجزة - يريد سبك المنظوم - وقيل في بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق وهو الصواب^(٢) ". ويعني به المؤصل في نظم المفصل .

إن كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت ٥٣٨ هـ . من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري ، ولقيت قبولا واستحسانا عند العلماء ، فاقبلوا على العناية به درسا وشرحا ، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلا ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحفاظ ، أن لابن مالك كتابا اسمه (الفيصل على المفصل^(٣)) وقد ردّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب

(١) بغية الرعاة ١/١٣٢ .

(٢) التسهيل مقدمة المحقق ٩١ .

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١/٧١ .

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله: "ولعله تحريف للكتاب السابق^(١)"، يعني به المؤصل في نظم المفصل^(٢)، الذي ذكره السيوطي^(٣)، والمقري^(٤)، والدكتور محمد كامل بركات^(٥)، والدكتور عبد المنعم هريدي^(٦)، والدكتور شوقي ضيف^(٧)، والدكتور عبد العال سالم مكرم^(٨)، والدكتور حاتم صالح الضامن^(٩)، والدكتور عدنان الدوري^(١٠)، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أورده السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل^(١١)، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل، سوى أنه قال:

(١) الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق ٧٤.

(٢) المصدر السابق ٧٣.

(٣) بغية الوعاة ١/١٣٢.

(٤) نفح الطيب ٢/٢٢٥.

(٥) التسهيل، مقدمة المحقق ٢١.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ١/٧١.

(٧) المدارس النحوية ٣١٠.

(٨) المدرسة النحوية في مصر والشام ١٨٣.

(٩) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ١٦.

(١٠) شرح عمدة الحفاظ ٤٣.

(١١) بغية الوعاة ١/١٣٢.

"... فإنني استخرت الله تعالى في نثر المؤصل...^(١)". وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته ، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمنا بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على وفق أبواب المؤصل ، الذي هو بدوره إن كان نظماً للمفصل فسيكون على وفق أبواب المفصل ، لعلنا نجد علاقة بين الكتابين ، يترجح لنا من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر لكتاب المؤصل ، الذي قيل إنه نظم للمفصل ، فتبين لنا أنه لا توجد أية علاقة بين الكتابين ، سبك المنظوم ، ومفصل الزمخشري ، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته ، ومن حيث المنهج. ثم إنه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن المؤصل قد لا يكون نظماً للمفصل ، وربما يكون منظومة نحوية مستقلة ، ارتأى ابن مالك أن ينثرها بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم ، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته ، كالكافية الشافية ، ولامية الأفعال ، وغيرهما. ونحن لا ننكر أن يكون ابن مالك قد نظم المفصل ، وفك هذا النظم ، إلا أنه لم يترجح عندنا أن يكون المؤصل هو نظم للمفصل ، ولعل الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

(١) سبك المنظوم ورقة ١ ب.

بدأ ابن مالك كتابه بمقدمة موجزة بعد حمد الله والثناء عليه، بيّن فيها أنه استخار الله تعالى في نشر كتابه المؤصّل لتتم الفائدة من إعانة الأذكياء بالإيجاز وجمع المتفرقات الكلية القريبة، فقد يوجد هناك من يدرك الشعر ويفهم المسائل أكثر منه بالنثر، وهناك من يكون بخلاف ذلك، فأراد أن يجمع النوعين. فالمؤصّل كتاب في النحو والصرف منظوم، وسبك المنظوم وفك المختوم شرح لهذا النظم منشور، فأراد ابن مالك كما يقول في مقدمة الكتاب: "أن تشتمل الإعانة على الصنفين وتعم المنفعة بالتصنيفين..."^(١). سار ابن مالك في ترتيب مسائل كتابه على نمط التسهيل في الغالب، ولم يكن نسخة منه، فقد خالفه في كثير من المسائل النحوية والآراء، وحتى في الفصول والأبواب، وقد نلمح الفرق واضحاً بين الكتابين، إذ تميز التسهيل بالإيضاح والتبسيط، بينما تميز سبك المنظوم بالإيجاز والتركيز ولعل رغبة ابن مالك في اختصار العبارة قد تسببت في غموض النص.

والكتاب على ما وصفه السيوطي بأنه الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيراً، بخلاف ما رجّحه في سائر كتبه^(٢). والكتاب لم يخلُ من أصالة يتبينها الدارس فيما أورده المؤلف من مسائل مخالفة لما في التسهيل ولما في

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٩أ.

(٢) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٣٠٥/١.

الألفية والكافية الشافية، وبجمعه آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه لمسائل الخلاف بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، وبيان موقفه من هذا الخلاف، وقد استعنا بكتب النحو المعتمدة في توضيح هذه المسائل وبيانها، حيثما وجدنا ذلك ضرورياً.

وستبين نهج المؤلف في الكتاب من خلال الإشارة إلى أهم الأمور التي يتميز بها:

١- الاختصار في العبارة:

من ذلك ما أورده في باب الثنية وجمع التصحيح فقال: "وربما نال القلب ما همزته أصل"^(١). و "وقالوا مذروان وثنايان على الأصل تشبيهاً بمفردين"^(٢). فالعبارتان هنا غامضتان ومختصرتان. ومن الاختصار أيضاً في عبارة الكتاب ما أورده في باب أفعال المقاربة. إذ لم يفصل القول في خبر (جعل)^(٣) في حين نجده في التسهيل تحدث عن ذلك بالتفصيل فقال: "وخير جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية بـ إذا أو كلما، ونادر اسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها"^(٤). كما نجده في الباب نفسه لم

(١) سبك المنظوم ورقة ١٦أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ١٦أ. وينظر على سبيل التمثيل سبك المنظوم ورقة ٥٨ب-٥٩أ، و٥٤أ.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١٦ب-١٧أ.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٧أ. التسهيل ٥٩.

يذكر تصرف أفعال المقاربة في سبك المنظوم، وذكرها في التسهيل^(١).

٢- مخالفة رأيه في التسهيل:

خالف ابن مالك في كثير من المسائل في هذا الكتاب رأيه الذي ذهب إليه في التسهيل، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في باب الألف واللام، حيث خالف ما ذهب إليه في التسهيل فقال في سبك المنظوم: "اللام وحدها المعروفة، خلافاً للخليل^(٢)"، وقال في التسهيل: "وهي أل لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه^(٣)".

وخالف هنا ما في التسهيل في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، فقال: "... ويزيلها نواسخ الابتداء إلا (إنّ) على الأصح، وفي (لكنّ) نظر"^(٤)، في حين ذهب في التسهيل إلى القول: "... ولا تدخل على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) على الأصح^(٥)".

وفي مسألة نون الوقاية خالف في السبك ما في التسهيل، إذ تشعر عبارته في السبك بقلة لحوق نون الوقاية اسم الفعل واسم الفاعل، فقال:

(١) التسهيل ٦٠.

(٢) سبك المنظوم ورقة ١٢ب.

(٣) التسهيل ٤٢.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٥أ.

(٥) التسهيل ٥١.

"وربما لحقت اسم الفعل اختياراً، واسم الفاعل اضطراراً"^(١)، أما في التسهيل فقال: "... وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعّل التفضيل..."^(٢) فالخلاف واضح بين العبارتين. وفي الباب نفسه ذكر في سبك المنظوم حذف نون الوقاية من ليت ضرورة^(٣). وهذا رأي سيبويه^(٤). وفي التسهيل حذفها مع لدن وأخوات ليت جائز^(٥). فالحكم مختلف بين الكتابين. وفي حديثه عن زيادة الباء قال في سبك المنظوم: "وربما زيدت في المبتدأ والخبر الموجب"^(٦)، أما في التسهيل فقال: "وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما"^(٧). فهنا لم ينص على زيادتها في المبتدأ والخبر الموجب كما نص في سبك المنظوم.

وجزم في سبك المنظوم بحذف اسم إن وأخواتها في الضرورة فقال: "وحذف الاسم إن كان ضمير الشأن مخصوص بالضرورة"^(٨). أما في التسهيل فقال: "ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن"^(٩).

(١) سبك المنظوم ورقة ١٩.

(٢) التسهيل ٢٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١٩.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢-٣٧٠، وأوضح المسالك ١١٠/١.

(٥) التسهيل ٢٥.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٣١.

(٧) التسهيل ١٤٥.

(٨) سبك المنظوم ورقة ١٢.

(٩) التسهيل ٤٢.

وجزم ابن مالك في سبك المنظوم بإلحاق نبأ وأنبا بأعلم وأرى^(١) أما في التسهيل فقال: "... وألحق بهما - أي بأعلم وأرى - سيويه نبأ، وزاد غيره أنبا"^(٢).

وفي مسألة (سوى) كونها كغير في الاستثناء، وافق ابن مالك البصريين في سبك المنظوم بأنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر^(٣)، وصرح بتضعيف القول بأنها كغير، فقال: "ويلزم نصب سوى على الظرفية، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كغير^(٤)". أما في التسهيل فذهب إلى أن الأصح في (سوى) عدم ظرفيته ولزومه النصب^(٥).

وفي مسألة تقديم الحال إذا كان صاحبه محصوراً، نحو: ما قدم مسرعاً إلا زيداً. هذه الصورة جزم بها ابن مالك في سبك المنظوم^(٦)، وضعفها في التسهيل، فقال: "ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيرها إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بإلا على رأي^(٧)".

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٠ ب.

(٢) التسهيل ٧٤.

(٣) الكتاب ٤٠٧/١.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٢٨ ب-٢٩ أ.

(٥) التسهيل ١٠٧.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٢٨ ب-٢٩ أ.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٢٩ ب.

وعبارة سبك المنظوم: "يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيرها، إلا أن يعرض مانع من التقديم كاقتران الحال بـ إلا، أو من التأخير كاقتران صاحبه بها..."^(١)، ومن ذلك ما أورده في مسألة الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً، قال في سبك المنظوم: "وإن كان فعلاً ماضياً قُرِنَ غالباً بقدر لفظاً أو تقديرًا، أو قُدِّرَ قبله موصوف. خلافاً للكوفيين"^(٢). وعبارته في التسهيل: "وثبت قد قبل الماضي غير التالي لـ (إلا) والمتلو بـ (أو) أكثر من تركها إن وُجد الضمير"^(٣).

وجوز ابن مالك في التسهيل حذف الحال، فقال: "ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، أو يتوقف المراد على ذكرها"^(٤) في حين لم يذكر في سبك المنظوم حذف الحال^(٥).

وفي حروف الجر ذكر (من) وهي عنده في التسهيل لابتداء الغاية مطلقاً، على الأصح^(٦). فشمله زماناً ومكاناً، والبصريون أنكروا كونها

(١) التسهيل ١١٣.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٢٩ ب.

(٣) التسهيل ١١٣.

(٤) التسهيل ١١١.

(٥) ينظر سبك المنظوم ورقة ٢٨ ب- ٢٩ ب.

(٦) التسهيل ١٤٤.

للزمان^(١). وقد مشى ابن مالك على رأيهم في سبك المنظوم، فقال: "ولا
يبتدأ بها الزمان"، خلافاً للكوفيين^(٢).

وفي الباب نفسه زاد ابن مالك في سبك المنظوم من معاني (من)
القسم^(٣)، ولم يذكره في التسهيل^(٤). كما زاد في سبك المنظوم من معاني
اللام كونها "لتقوية العامل المتعدي، ولتأكيد معنى الإضافة"^(٥). ولم يذكر
ذلك في التسهيل^(٦). وزاد من معاني اللام أيضاً التاريخ^(٧)، ولم يذكره في
التسهيل^(٨). وجعل ابن مالك من معاني الباء في سبك المنظوم الاستعانة
والسببية^(٩)، وذكر في التسهيل السببية من دون الاستعانة^(١٠). وفي باب
التمييز في مسألة تقديم التمييز على عامله قال في سبك المنظوم: "ولا يتقدم

(١) الجنى الداني ٣١٤.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣٠ ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣٠ ب.

(٤) التسهيل ١٤٤.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣١ أ.

(٦) ينظر التسهيل ١٤٥.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٣١ أ.

(٨) ينظر التسهيل ١٤٤، ١٤٥.

(٩) سبك المنظوم ورقة ٣١ أ.

(١٠) التسهيل ١٤٥.

تميّز على عامله، خلافاً للمبرد والمازني في الفعل المتصرف^(١). أما في التسهيل فقال: "ولا يمنع تقديم المميّز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد^(٢)". فمخالفة ما في سبك المنظوم للتسهيل واضحة.

وفي مسألة (ربّ) كونها للتقليل هو قول الأكثرين، ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم، فقال: "وربّ لتقليل ذات الشيء^(٣)". إلا أنه قال في التسهيل "إنها للتكثير، والتقليل بها نادر^(٤)".

ومن المسائل التي خالف فيها ابن مالك رأيه في التسهيل ما ذهب إليه في سبك المنظوم من وقوع المصدر حالاً متوقفاً على السماع، خلافاً للمبرد فيما دلّ عليه الفعل^(٥). وهذا خلاف ما أورده في التسهيل من كون المصدر اذا وقع موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافاً للمبرد^(٦). فهو لم يورد هنا شرط السماع.

ومن المسائل الأخرى التي خالف فيها التسهيل، مسألة لزوم إعادة الجار

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٠ أ.

(٢) التسهيل ١١٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣١ ب.

(٤) التسهيل ١٤٧-١٤٨.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٢٨ ب.

(٦) التسهيل ١٠٩.

مع المعطوف على الضمير المحرور، فقال في التسهيل: "وإن عطف على ضمير جر، اختير إعادة الجار، ولم تلزم، وفقاً ليونس، والأخفش والكوفيين^(١)".

في حين نجده يقول في سبك المنظوم: "يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المحرور، خلافاً لبعض الكوفيين^(٢)" فهو يختار في التسهيل إعادة الجار، وفي السبك يلزم إعادة الجار.

وكذلك نجده يخالف ما في التسهيل في باب النداء، عند حديثه على حذف حرف النداء، فقال في التسهيل: "ولا يلزم الحرف إلا مع الله... ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء^(٣)". وفي سبك المنظوم قال: "ولا يلزم إلا الله... وربما فارق اسم الجنس^(٤)" فاسقط اسم الإشارة، وهذا خلاف ما عليه في التسهيل.

ومن آراء ابن مالك التي خالف فيها التسهيل ما أورده في زيادة عن فقال: "ولا تزداد عند الأكثر...^(٥)" في حين نجده يقول في التسهيل بزيادتها: "وتزداد عن وعلى والباء عوضاً، وقد تزداد على دون تعويض^(٦)". وقد نص

(١) التسهيل ١٧٧-١٧٨.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٤٣ أ.

(٣) التسهيل ١٧٩.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٤٣ ب.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣٠ ب-٣١ أ.

(٦) التسهيل ١٤٦.

سيبويه على أن (عن) و (على) لا يزدان لا عوضاً ولا غير عوض^(١).

وقد جعل ابن مالك في التسهيل (مُذ) و(منذ) ظرفين مضافين إلى فعل مقدر رافع لما بعدهما على الفاعلية فقال: "وليسا قبل المرفوع مبتدئين، بل ظرفين، خلافاً للبصريين"^(٢) وقال في سبك المنظوم فيهما "ويكونان اسمين مبتدئين، فيخبرُ عنهما بالزمانين المذكورين"^(٣).

وفي مسألة إضافة (أخ) و(أب) إلى ياء المتكلم، قال في التسهيل: "ويجوز في أبي وأخي: أبي وأخي، وفقاً لأبي العباس"^(٤). وخالف ذلك في سبك المنظوم فقال: "ولا يجوز ردّ لامات أب وأخواته، خلافاً لأبي العباس"^(٥).

ومن المسائل التي خالف فيها التسهيل قوله في عمل اسم الفاعل: "ولا يعمل مُصَغَّرًا باتفاق"^(٦). وفي التسهيل نص على خلاف ذلك فقال: "يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، خلافاً للكسائي"^(٧). فادّعى في

(١) الكتاب ٣٨/١.

(٢) التسهيل ٩٤.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٣٢٦أ.

(٤) التسهيل ١٦٢.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٣٤أ.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٣٧أ.

(٧) التسهيل ١٣٦.

سبك المنظوم الاتفاق، وليس كما قال، فالخلاف ثابت كما نقله هو في التسهيل عن الكسائي.

إن ما خالف فيه ابن مالك رأيه في التسهيل من المسائل كثير^(١)، وهذا يؤيد ما أورده السيوطي كون ابن مالك قد جزم في سبك المنظوم كثيراً، بخلاف ما رجحه في سائر كتبه^(٢).

٣- المسائل الخلافية في الكتاب:

ذكر ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مجموعة من المسائل التي خالف فيها النحاة، وقد أحصيناها فوجدنا تسعاً وستين مسألة، ينص فيها على من خالفه من النحاة. وأربع مسائل لم ينص فيها على اسم من خالفه.

(١) ينظر على سبيل التمثيل:

مسألة كف (ما) لمن، التسهيل ١٤٧، وسبك المنظوم ورقة ١٣١.

مسألة المضاف إلى ياء المتكلم. التسهيل ١٦١، وسبك المنظوم ورقة ١٣٤.

مسألة الفصل بين ما والفعل في التعجب. التسهيل ١٣٠-١٣١، وسبك المنظوم ورقة ١٣٥.

مسألة اعراب المخصوص بالمدح أو الذم. التسهيل ١٢٧، وسبك المنظوم ورقة ١٣٦.

مسألة مطابقة الفاعل في المعنى في باب نعم وبئس. التسهيل ١٢٧، وسبك المنظوم ورقة ١٣٦.

(٢) النكت للسيوطي ٣٠٥/١.

وهذه المسائل الخلافية ربما اتفق ابن مالك مع البصريين فيها، أو رجع رأيهم، أو مال إليهم، أو خالف واحداً منهم، أو اثنين، وكذا فعل ذلك مع الكوفيين.

فيخالف من البصريين عيسى بن عمر ت ١٤٩ هـ. في مسألة واحدة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، فقال: "ويمنعه من الصرف كونه صفة على (فعلان) لا يؤنث بالتاء غالباً، أو كونه صفة معدولة، أو شبيهاً بها... وامتناع لحاق تاء التأنيث أو مع العلمية مطلقاً، ولا اعتبار بوزن مشترك، خلافاً لعيسى بن عمر^(١)".

وخالف أبا عمرو بن العلاء ت ١٥٤ هـ. في مسألتين، إحداهما في باب المنسوب إليه مسألة إبدال الواو من همزة الممدود^(٢) والأخرى في باب الوقف حيث يقول: "إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله ما لم يكن مهملاً في الخط فيحذف، إلا تنوين منصوب غير مؤنث بالتاء، فيعوض منه مجانس الحركة غالباً، لا تنوين المرفوع والمجرور في الأعراف، وكالصحيح في ذلك المقصور خلافاً للمازني في التعويض من تنوينه مطلقاً، ولأبي عمرو والكسائي في عدم التعويض فيه مطلقاً^(٣)".

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٤ أ.

(٢) السابق ورقة ٦٧ ب-٦٨ أ.

(٣) السابق ٨٤ ب.

وخالف الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ. في مسألتين، الأولى في باب إعراب الفعل وعوامله مسألة تركيب (لن)^(١). والثانية في باب أحكام الهمزة مسألة (إعلال المهموز) قال: "وقد يعمل المهموز والمعتل بالتحويل كمساء، ولاث، وترائق في مساوىء، ولائث، وتراق، وليس منها جاء، وخطايا، ونحوهما، خلافاً للخليل"^(٢).

وخالف يونس بن حبيب ت ١٨٢هـ. في تسع مسائل^(٣)، منها مخالفته له في باب الحروف المشبهة بالفعل في مسألة إبطال عمل (لكن) بالتخفيف، فقال: "ووقع لكن بين كلامين متنافيين لفظاً أو معنى، ويبطل عملها بالتخفيف خلافاً ليونس"^(٤). وخالف الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ. في اثنتي عشرة مسألة^(٥)، منها مخالفته له في باب الحروف المشبهة بالفعل في مسألة سد (أن) وصلتها مسد اسم لعل وخبرها، فقال: "تسد أن بصلتها مسد اسم ليت وخبرها، ويمنع ذلك في (لعل)، خلافاً للأخفش"^(٦).

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٧أ.

(٢) السابق ٨١أ.

(٣) السابق ١٨ب، ١٨ب، ٤٥ب، ٤٧أ، ٥٣ب، ٦٣ب، ٦٨أ، ٦٨ب، ٧٢ب.

(٤) السابق ١٨ب.

(٥) السابق ١٩أ، ٢٠ب، ٣٠ب، ٣٥أ، ٥٥أ، ٦٨أ، ٧٥أ، ٧٦أ، ٧٧أ، ٧٧ب، ٧٨أ، ٨٠ب.

(٦) السابق ١٩أ.

وخالف المازني ت ٢٤٩هـ. في خمس مسائل^(١). منها مخالفته له في باب الموصولات في مسألة الألف واللام، فقال: "والألف واللام بمعنى الذي وفروعه، خلافاً للمازني وأبي العباس"^(٢).

وخالف المبرد ت ٢٨٥هـ. في سبع مسائل^(٣). منها مخالفته له في باب الحال في مسألة وقوع المصدر حالاً. فقال: "وَجَعَلَ المصدر حالاً متوقف على السماع، خلافاً للمبرد: فيما دلَّ عليه الفعل"^(٤).

وخالف الكوفيين مدرسة في خمس عشرة مسألة^(٥)، منها مخالفته لهم في باب الموصولات في مسألة زيادة (مَنْ) فقال: "ولا تُزاد (مَنْ)، خلافاً للكوفيين"^(٦).

وخالف بعض الكوفيين في مسألتين، الأولى في باب المعطوف عطف النسق، في مسألة إعادة الجار مع المعطوف^(٧). والثانية في باب تميم

(١) سبك المنظوم ورقة ١١٢-١٢٠ب، ١١٧أ، ٢٧ب، ٣٠أ، ٨٤ب.

(٢) السابق ١١٢-١٢٠ب.

(٣) السابق ١١٢أ، ٢٨ب، ٣٠أ، ٣٤أ، ٦٧ب، ٧٦ب، ٧٨أ.

(٤) السابق ٢٨ب.

(٥) السابق ١١٢أ، ١٨ب، ١٩أ، ٢٢أ، ٢٣ب، ٢٨ب، ٢٩ب، ٣٠ب، ٣٢ب، ٣٥أ،

٣٧أ، ٥٤أ، ٥٨ب، ٦٠ب، ٨٥أ.

(٦) السابق ١١٢أ.

(٧) السابق ٤٣أ.

الكلام على معاني الحروف وأحكامها في (لولا) و(لوما)^(١). وهاتان المسألتان لم ينص على اسم من خالفه فيهما.

وخالف من الكوفيين الكسائي ت ١٨٩ هـ. في تسع مسائل^(٢)، منها مسألة في باب الحروف المشبهة بالأفعال، وهي رفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ، فقال: "لا يُرفع المعطوف على اسم إنّ ولكنّ قبل الخبر، خلافاً للكسائي"^(٣).

وخالف من الكوفيين أيضاً الفراء ت ٢٠٧ هـ. في ست مسائل^(٤)، منها مخالفته له في باب إعراب الفعل وعوامله، في مسألة أن الناصبة للمضارع عند تقديم معمول منصوبها، فقال: "ولا تنصب الفعل - أي أن - لكونها المخففة، أو محمولةً عليها، أو على (ما) المصدرية، أو مسبوقة بخوف أمر متيقن وقوعه، ولا يُقدم معمولُ منصوبها لدخوله في صلتها، خلافاً للفراء"^(٥).

وخالف من البغداديين الرماني ت ٣٨٤ هـ. في مسألة واحدة في باب

(١) السابق ٧٣ أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ١٩ أ، ٢١ أ-٢١ ب، ٢٤ أ، ٢٨ أ، ٣٧ أ-٣٧ ب، ٤٩ ب، ٥٣ أ، ٥٧ ب، ٨٤ ب.

(٣) السابق ١٩ أ.

(٤) السابق ١٩ أ، ٢٣ ب، ٢٤ أ، ٣٧ ب، ٥٧ أ-٥٧ ب، ٦٢ أ.

(٥) السابق ٥٦ ب - ٥٧ أ.

اسم الفاعل، وهي إضافة اسم الفاعل المحلى بـ(ال) إلى الضمير، فقال:
"وربما عمل مبنياً على (فَعِل) أو (فَعِيل). ويضاف منكرًا ومعرفةً باللام إلى
المفعول به، لكن يشترط في إضافة ذي اللام ما لم يكن مشئى أو مجموعاً
على حده، تعريف المضاف إليه باللام، ولا يغني كونه علماً، خلافاً
للغراء، ولا كونه ضميراً خلافاً للرماني"^(١)

ولابن مالك مسألتان، خالف في الأولى بعض المتأخرين ولم يذكر اسمه
في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، في مسألة الاسم الثلاثي اذا كان ثلاثياً
ساكن الوسط، فقال: "... أو مع عجمةٍ غير سابقةٍ للعلمية، بشرط مزيد
على ثلاثة أحرف أو حركة ثاني الثلاثي على رأي، فإن كان ثلاثياً ساكن
الثاني تعيّن صرفه، خلافاً لبعض المتأخرين في جعله ذا وجهين"^(٢).

والمسألة الثانية في باب الإمالة، إذ قال: "وهي أن ينحى بالألف نحو
الياء جوازاً، كونها منقلبة عنها أو عن عين (فَعِلَ فَعِلاً...) أو متأخرة عنها
بحرف أو حرفين، أولهما ساكن ما لم يكن بعد الألف مُستعلٍ متصل بها أو
منفصل عنها بحرف أو حرفين، فيمنع تأثير الياء والكسرة الموجودتين،
خلافاً للمدعي المنع مطلقاً"^(٣). فهو لم يذكر اسم من خالفه.

(١) السابق ٣٧ب.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٥٤ب.

(٣) السابق ٨٣ب.

وبهذا يكون مجموع المسائل الخلافية التي خالف فيها ابن مالك النحاة في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم ثلاثاً وسبعين مسألة.

٤- آراء ابن مالك في الكتاب:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم أحد كتب ابن مالك النحوية المهمة، التي جزم فيها برأيه من بين سائر كتبه الأخرى، ففراه يرجح الرأي على خلاف ما في التسهيل أو الألفية أو الكافية الشافية، ويبدو أن تفكيره النحوي زمن تأليف هذا الكتاب قد استقر على وفق مذهب يتصف بصفة الاستقلال في الرأي والحرية في التفكير والانتقاء، وعلى الرغم من أن آراءه كانت تتفق مع آراء البصريين، فهو لم يتعصب لهم ولم يقف بجانبهم، ولم يتعصب أيضاً للكوفيين، كان يعرض آراء الفريقين ويختار ما يراه مناسباً حينما يجد الرأي متفقاً مع تفكيره النحوي، سواء أكان هذا الرأي كوفياً أم كان بصرياً. وكان يعرض المسائل الخلافية ويناقشها، وقد تبين لنا في كتابه هذا أنه قد خالف فيه ما ذهب إليه في التسهيل، فربما كان متفقاً مع البصريين في التسهيل في مسألة نجده يخالف ذلك في سبك المنظوم ولتوضيح آراء ابن مالك في الكتاب سنتناول مجموعة من المسائل التي عرضها، تكشف عن ذلك، منها:

رأيه في عامل الرفع في المبتدأ والخبر: قال: "والابتداء جعل الاسم كذلك، وهو رافع المبتدأ، والمبتدأ رافع الخبر"^(١).

(١) سبك المنظوم ورقة ١٣ ب.

رأيه في منع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف: قال: "والأصح منع تقديمه على صاحبه المجرور بحرف"^(١).

رأيه في نعم وبئس إذا اتصلت بهما (ما) : قال: "... وإن اتصلت (ما) بهما، فهي على الأصح تمييز مفسر للفاعل المضمر"^(٢).

يختار رأياً ويجزم به: من ذلك ما ذكره في باب الممنوع من الصرف، فقال: "ويمنع الاسم من الصرف أيضاً، كونه علماً مع التأنيث بالتاء مطلقاً... فإن نقل إلى مذكر فمنعه مشروط بمزيد على ثلاثة أحرف، وكونه غير مسبوق بتذكير محقق أو مقدر، فإن لم ينقل إلى مذكر وهو ثلاثي ساكن الثاني غير أعجمي ولا منقول من مذكر، ففيه وجهان، أجودهما المنع"^(٣). وهذا قول سيويه^(٤).

رأيه في حروف الزيادة التي منها السين: قال: "وزيدت السين في الاستفعال وفروعه، وعوضاً عن حركة عين اسطاع في الأجود"^(٥).

رأيه في ابدال الياء من الواو: قال: "وتبدل - أي الياء - منها لاماً في

(١) السابق ورقة ٢٩أ.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٣٦أ.

(٣) السابق ٥٤ب.

(٤) ينظر المساعد ٢٣/٣.

(٥) سبك المنظوم ورقة ١٧٦أ.

(فُعُول) جمعاً إلا ما شذَّ، فإن كانت لامٌ (مَفْعُول) أو (فُعُول) مصدرًا، أو عين (فُعَل) جمعاً، فالتصحيح أجود الوجهين^(١)."

رأيه في باب الوقف: قال: "إبدال تاء التأنيث في الوقف هاءً أعرف من سلامتها، ما لم تكن في جمع تصحيح، فتكون سلامتها أعرف^(٢)".

رأيه في باب المنسوب إليه في إبدال الواو من همزة الممدود: قال: "تبدل الواو من همزة الممدود غير المنصرف، وفي المنصرف وجهان، أجودهما فيما همزته أصلًا، التصحيح^(٣)".

رأيه في باب الاستثناء: قال: "وغير الموجب منفي أو مستفهم عنه، وإبدال المتوسط بين المستثنى منه وصفته أجود من نصبه، خلافاً للمازني^(٤)".

٥- شواهد الكتاب وأمثله:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم يكاد يخلو من الشواهد، والأمثلة التطبيقية، وهي ظاهرة في الكتاب، ولعل مرد ذلك يعود إلى المنهج الذي اختطه ابن مالك للكتاب إذ أراد الاختصار والإيجاز، مما أدى إلى صعوبة فهم العبارة، ثم إن الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة، لأن الشاهد

(١) السابق ٧٧ ب.

(٢) السابق ٨٥ ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٦٧ ب.

(٤) السابق ٢٧ ب.

هو الدليل على صحة القاعدة النحوية، مما دعا علماء العربية لأن يهتموا بالشواهد النحوية، وحددوا القبائل العربية التي يعتدُّ بفصاحتها. فكانت شواهد ابن مالك في هذا الكتاب نادرة وهي في مواضع متفرقة، لا تزيد على العشرة، فضلاً عن أنه لم يستشهد بآية قرآنية واحدة، أو حديث نبوي. أما الأمثلة التطبيقية، فكانت هي الأخرى نادرة، وقد وجدنا ابن مالك يستشهد بجزء من بيت في باب إعمال المصدر، وهو:

... ندلاً زريقُ المال...^(١)

كذلك نجده يستشهد في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخير، بقول العرب في مسألة إلحاق جاء وقعد بصار، قال: "وألحقت بصار جاء وقعد، في قولهم "ما جاءت حاجتك"، و "أرهِف شفرته حتى قعدت كأنها حربة"^(٢). واستشهد ابن مالك في باب المفعول فيه من كون ناصبه مضمرًا فقال: "... وشذ الإضممار بغير قرينة كقولهم في المثل: (حينئذِ الآن)، أي كان ذلك حينئذٍ، و(اسمع الآن)^(٣)". واستشهد ابن مالك بقول العرب (اذهب بذئ تسلم) أي بما فيه سلامتك، في باب الإضافة^(٤).

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٤ ب.

(٢) السابق ١٦ أ.

(٣) السابق ٢٦ ب.

(٤) السابق ٣٣ ب، وينظر على سبيل التمثيل: ٢٨ أ، ٣٢ أ، ٤٧ أ، ٤٨ ب.

أما الأمثلة التي أوردها ابن مالك فهي قليلة قياساً لأبواب الكتاب، من ذلك قوله في باب الفاعل مستعيضاً عن القاعدة بالمثل في مسألة الحاق الماضي المسند إلى مؤنث، تاءً ساكنةً تدل على تأنيثه: "وحكم المسند إلى جمع التكسير وجمع المذكر بالألف والتاء، حكم المسند إلى الواحد المجازي التأنيث (والبنون كالأبناء في ذلك)"^(١). يعني هذا أننا نقول قام البنون وقامت البنون، كما نقول: قام الأبناء وقامت الأبناء، فهو هنا اكتفى بالمثل عن القاعدة.

ومثل ذلك في إيراد الأمثلة قوله في مسألة الاسم الواقع بعد لولا: "والواقع بعد لولا غير التحضيضية مبتدأ، فإن كان ضميراً متصلاً فهو عند سيوييه مجرور، وهو عند الأخفش ومن وافقه نائب عن المنفصل المرفوع كنيابته هو عنه في نحو (ما أنا كأنت)"^(٢). وفي باب أفعال التفضيل يقول: "ونحو هو أفضل رجلٍ، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، معناه ثبوت المزية على الرجال المتفاضلين فرداً فرداً، أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة"^(٣).

وربما لم يمثل ابن مالك في مواضع قد تحتاج إلى التمثيل، من ذلك قوله في باب أبنية مصادر غير الثلاثي: "تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٩١.

(٢) السابق ٣٢٢.

(٣) السابق ٣٦ب-٣٧أ. وينظر على سبيل التمثيل: ورقة ١٦٦، ١٦٩، ٦٩ب، ١٧٠، ٧٤ب، ١٧٥، ١٨١.

معتلي العين عوضاً من المحذوف، وربما خلا الإفعال منها، وتلحق جميع أمثلة الباب دلالة على المرة^(١)."

٦- لغات القبائل:

ابن مالك من العلماء الذين لهم سعة اطلاع ومعرفة بلغات القبائل العربية، فقد استشهد في كتابه هذا في اثنين وثلاثين موضعاً بلغات العرب على مسائل متفرقة، منها أربعة مواضع لم ينص على القبيلة التي نقل عنها^(٢)، من ذلك على سبيل التمثيل قوله في الاسماء الستة: "... والهاق (هن) بهذه الأسماء لغة^(٣)، وقال في كلا، وكلتا: "... وفي حكم المثنى اثنان وثنان، وكلا وكلتا. مضافين إلى مضمر، ومطلقاً على لغة^(٤)".

ونقل في موضعين عن لغة غير الحجازيين^(٥)، ففي باب المضمرات تحدث عن الضمير (الهاء) فقال: "... ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم... وهاء تضم للغائب ما لم تل ياء ساكنة أو كسرة، فيكسرها غير الحجازيين^(٦)". وفي باب أبنية الأفعال ومعانيها في مسألة الفعل

(١) سبك المنظوم ورقة ١٥٢. وينظر على سبيل التمثيل ١٥٣، ١٥٨.

(٢) السابق ١٤، ١٥، ٥، ١٥٥.

(٣) السابق ١٤.

(٤) السابق ١٥.

(٥) السابق ٨، ٤٩ ب.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٨ ب.

المضارع الذي ماضيه رباعي، قال: "يكسر ما قبل آخر مضارع (فَعْلَل)... ويُضم أول المضارع إن كان ماضيه رباعياً وإلا فُتَحَ، ويكسره غير الحجازيين إن لم يكن ياءً..."^(١).

ونقل ابن مالك في موضع واحد عن لغة غير طيِّ في باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة، فقال "يُصاغ من الفعل الثلاثي مثال (مَفْعَل)... فإن كُسرت فُتحت في المفعول مراداً به المصدر... والتزم غير طيِّ الكسر فيما فاءه واوٌ مطلقاً..."^(٢).

ونقل عن تميم في تسعة مواضع^(٣)، منها قوله في مسألة الحاق (ما) النافية بليس: "... وربما ألحقت مع التقديم ونقض النفي، ولا إلحاق في لغة بني تميم، وهو القياس"^(٤).

ونقل عن الحجازيين في سبعة مواضع^(٥). منها في باب النفي العام في مسألة (لا) النافية للجنس قال: "شُبِهُت (لا) المذكورة بـ (إن) فعملت عملها واستحقت بعد اسمها خيراً كخبرها، ووروده غير ظرف قليل، وغلب حذفُ الحجازيون والتزمه التميميون"^(٦).

(١) السابق ٤٩ ب.

(٢) السابق ٥٢ ب.

(٣) السابق ١٦ أ، ٢٧ ب، ٤٧ ب، ٥٥ ب، (في موضعين)، ٦٠ أ، ٦٦ ب، ٧٨ أ، ٨٥ أ.

(٤) السابق ١٦ أ.

(٥) سبك المنظوم ورقة ١٦ أ، ٤٧ ب، ٥٥ ب، ٦٤ أ، ٦٧ أ، ٨٠ ب، ٨٥ ب.

(٦) السابق ٤٧ ب.

وعن طيّئ نقل في ثلاثة مواضع^(١)، منها في مسألة قلب الواو والياء ألفاً قال: "... وجعل الكسرة قبل الياء فتحة، والياء ألفاً لغة طيّئ^(٢)".
ونقل عن هذيل في موضعين^(٣)، وعن كنانة في موضع واحد^(٤)، وكذا عن الكلبيين^(٥)، وعن لغة أكلوني البراغيث^(٦).
ونقل ابن مالك في ثلاثة مواضع ظواهر لهجية، هي عجعجة قضاعة^(٧)، وكسكسة بكر^(٨)، وكشكشة تميم^(٩).

٧- في نسبة الآراء:

من ظواهر الكتاب أن ابن مالك عند مناقشته للآراء وبيان المسائل، قد يعرض له رأي ولا ينسبه إلى صاحبه، ويكتفي بقوله (على رأي)، وربما يكون صاحب هذا الرأي معروفاً في عصره، غير معروف عندنا، من ذلك ما ذكره في مسألة زيادة (الباء) في فاعل كفى إذ قال: "وتزاد جوازاً

(١) السابق ١١ ب، ٧٧ أ، ٨٦ أ.

(٢) السابق ٧٧ أ.

(٣) السابق ٦ ب، ٣٤ أ.

(٤) السابق ٧٣ أ.

(٥) السابق ٧٩ أ.

(٦) السابق ٣٨ ب.

(٧) السابق ٧٩ ب.

(٨) السابق ٧٦ أ.

(٩) السابق ٧٦ أ.

في الخبر كما سبق، وفي المفعول به، وفي (أن) فاعلة، وفي فاعل كفى وهو مفعول على رأي^(١).

وقال في باب المعطوف عطف النسق: "... واتصال المتبع به واجب، وإن فصل بينهما بظرف قُدر عاملٌ على رأي^(٢)". ومثل ذلك قوله: "... وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب...^(٣) فلم يبين من هذا البعض. وقد ينسب الآراء إلى أصحابها، فمن ذلك ما ذكره في حديثه عن (قد) في باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها، فقال: "... ومثلها-أي مثل قد- هل عند سيويه^(٤)". وقال في باب المعطوف عطف النسق: "ولا يعطف على عاملين ما لم يكونا جزأي جملة جاراً أحدهما مقدم تابع معموله على تابع الآخر، فيجيزه الأخفش والفراء^(٥)".

٨- في بيان الخلاف النحوي:

من عادة ابن مالك عندما يتناول المسائل الخلافية بين النحاة، أو بين

(١) سبك المنظوم ورقة ٣١أ.

(٢) السابق ٤٤أ.

(٣) السابق ٣٨ب، وينظر على سبيل التمثيل ٤٣أ، ٤٦أ، ٥٢ب، ٥٣ب، ٥٤ب، ٦٠ب، ٨٠أ.

(٤) السابق ٧٢ب.

(٥) سبك المنظوم وفك المختوم ورقة ٤٣أ. وينظر على سبيل التمثيل: ١٢أ، ٢٨ب، ٣٢أ، ٥٥أ.

المدرستين البصرية والكوفية، يبين جوانب الخلاف، وبين من وقع. إلا أنه في قسم من المسائل قد يلحق للخلاف ولا يتوسع فيه، ففي باب المفعول معه بعد أن يذكر تعريفه وأحكامه وقواعده يقول: "وفي كون هذا الباب مقيساً، خلاف^(١)". فهو لم يبين ما هذا الخلاف وبين من وقع. وقد تكرر ذلك في مسائل أخرى، منها في باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول: "العدل الذي يمنع مع الوصفية مقصورٌ على (أخر) وموازن (مفعَل) و(فَعَال) من واحد إلى أربعة سماعاً وفي القياس عليها إلى العشرة، خلاف^(٢)".

٩- المصطلح النحوي عند ابن مالك:

استعمل ابن مالك في سبك المنظوم المصطلح الكوفي مرةً وأخرى المصطلح البصري، فكان يمزج بين المصطلحات، من ذلك ما أورده في باب المضمرات فقال: "... ومنه المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين ولا يفسر الا بجملة متأخرة^(٣)". وقال: "من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً^(٤)".

(١) السابق ٢٧أ.

(٢) السابق ٥٥ب، وينظر على سبيل التمثيل ٣٢ب، ٤٠ب، ٤٢أ، ٥٦أ، ٥٨أ، ٥٩أ،

٧٥ب، ٨٣ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ١٠أ.

(٤) السابق ١٠أ.

واستعمل ابن مالك مصطلح (واجب الخفاء) يريد المستتر وجوباً، في باب المضمرات، فقال: "المضمر: الاسم الدال على متكلم...، فمنه واجب الخفاء...^(١). وفي باب الاستثناء أورد مصطلح (لا) التبرئة، فقال: "ولا يبدل من المحرور بمن أو الباء الزائدتين ولا من اسم (لا) التبرئة إلا باعتبار المحل"^(٢). واستعمل مصطلح صفات الأحيان في باب المفعول فيه، فقال: "... وهو ما بني من الأحيان، وما عُيِّنَ من ضحىً وبكرة... وذات مرة، وهو الأجود في صفات الأحيان"^(٣). واصطلح على اسم الفاعل (اسم مَنْ فَعَلَ) فقال: "... واسم من فَعَلَ، منه على فَعِيلٍ أو فَعَلٍ..."^(٤) واطلق على تنوين التنكير مصطلح (المنكّر) فقال: "التنوين نونٌ ساكنة تزداد آخر الاسم... ولا يلحق المنكّر إلا مبنياً"^(٥).

١٠- بين أبواب الكتاب وأبواب التسهيل:

سار ابن مالك في أبواب كتابه سبك المنظوم على وفق تسلسل أبواب التسهيل في الأعم الأغلب، إلا أنه خالفه في قسم منها، فقد يتقدم باب أو يتأخر عن نظيره في التسهيل، ثم إن فصول الكتاب في الغالب هي أقل

(١) السابق ١٨ أ.

(٢) السابق ٢٧ ب.

(٣) السابق ٢٦ أ.

(٤) السابق ٤٨ ب.

(٥) السابق ٥٤ أ.

عدداً من فصول التسهيل، فضلاً عن الاختلاف في عنوانات الأبواب والفصول، وسنعرض لقسم من الأمثلة للتدليل على ذلك.

١- عقد في سبك المنظوم بعد باب التمييز^(١) للأبواب:

- باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء^(٢).
- باب الإضافة^(٣).
- باب إعمال المصدر^(٤).
- باب التعجب^(٥).
- باب نعم وبئس^(٦).
- باب حبذا^(٧).
- باب أفعل التفضيل^(٨).
- باب اسم الفاعل^(٩).

(١) سبك المنظوم ورقة ٢٩ ب.

(٢) السابق ٣٠ ب.

(٣) السابق ٣٢ أ.

(٤) السابق ٣٤ أ.

(٥) السابق ٣٥ أ.

(٦) السابق ٣٥ ب.

(٧) السابق ٣٦ أ.

(٨) السابق ٣٦ ب.

(٩) السابق ٣٧ أ.

أما في التسهيل فعقد بعد باب التمييز^(١) للأبواب:

- باب العدد^(٢).
- باب كم وكأين وكذا^(٣).
- باب نعم وبئس^(٤).
- باب حبذا^(٥).
- باب التعجب^(٦).
- باب أفعل التفضيل^(٧).
- باب اسم الفاعل^(٨).

فالاختلاف بين أبواب الكتابين واضح، من حيث التقديم والتأخير. ثم نجد ابن مالك قد أخرج باب العدد^(٩) بعد باب القسم^(١٠)، في حين جعله في

(١) التسهيل ١١٤.

(٢) التسهيل ١١٦.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) السابق ١٢٦.

(٥) السابق ١٢٩.

(٦) السابق ١٣٠.

(٧) السابق ١٣٣.

(٨) السابق ١٣٦.

(٩) سبك المنظوم وفك المختوم ورقة ٦١ أ.

(١٠) السابق ٦٠ ب.

التسهيل بعد باب التمييز^(١). وأخّر في سبك المنظوم باب القسم^(٢) بعد باب
تتميم الكلام على إذ وإذا^(٣)، في حين جعله ابن مالك بعد حروف الجر^(٤).

وعقد ابن مالك لـ(لا) النافية للجنس في باب النفي العام أثناء أبواب
النداء بعد باب الاختصاص وقبل باب التحذير والإغراء^(٥)، في حين أطبق
النحاة على عقد هذا الباب في النواسخ. ولعله فعل ذلك لمشابهة اسم (لا)
النافية للجنس للمنادى، في أنه يبنى مفرداً، وينصب مضافاً وشبهه. وسماها
في التسهيل (لا) العاملة عمل إن^(٦). وجعلها في باب النواسخ.

وعقد ابن مالك في سبك المنظوم لباب العلم قبل باب المضمّر^(٧)،
وفعل العكس في التسهيل^(٨)، إذ قدم المضمّر على العلم.

٢- ما يخص فصول الكتاب كونها أقل من فصول التسهيل:

إذ جعل ابن مالك فصول باب المضمّر خمسة، وهي فصل نون

(١) التسهيل ١١٦.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٦٠ ب.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٦٢ ب.

(٤) التسهيل ١٤٤، ١٥٠.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٤٦ ب-٤٧ أ.

(٦) التسهيل ٦٧.

(٧) سبك المنظوم ورقة ١٧ أ، ٧ ب.

(٨) التسهيل ٢٢، ٣٠.

الوقاية^(١)، وفصل المضمَر المنفصل في الرفع^(٢)، وفصل انفصال الضمير^(٣)،
وفصل تقديم مفسر ضمير الغائب^(٤)، وفصل من المضمرات المسمى عند
البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً^(٥). في حين نجده قد جعلها فصلين
في سبك المنظوم، هما: فصل نون الوقاية^(٦)، وفصل من المضمرات المسمى
عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً^(٧).

وجعل في التسهيل أربعة فصول في باب الموصول، هي فصل (مَنْ)
و(ما)^(٨). وفصل (أَيُّ)^(٩)، وفصل (أَنْ) الناصبة مضارعاً و(أَنْ) و(كَي)
و(ما) و(لو)^(١٠). وفصل صلة الموصول^(١١). في حين جعل في سبك

(١) السابق ٢٥.

(٢) السابق ٢٥.

(٣) السابق ٢٦.

(٤) السابق ٢٧.

(٥) السابق ٢٩.

(٦) سبك المنظوم ورقة ب٨-أ٩.

(٧) السابق ١٠.

(٨) التسهيل ٣٦.

(٩) السابق ٣٧.

(١٠) السابق ٣٧-٣٨.

(١١) السابق ٣٨.

المنظوم فصول باب الموصول فصلين، فصل (مَن) و (ما)^(١) وفصل الموصولات الحرفية^(٢).

كذلك نجده قد جعل فصول باب الحروف المشبهة بالأفعال في التسهيل خمسة فصول^(٣)، وفي سبك المنظوم كانت ثلاثة فصول^(٤)، وفي باب عوامل الجزم جعل فصول الباب أربعة في التسهيل^(٥) وفصلين في سبك المنظوم^(٦).

وفي بعض الأحيان قد نجد فصول الكتابين متساوية من حيث العدد، كفصول باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح إذ جعلهما فصلين في التسهيل^(٧) وفصلين في سبك المنظوم^(٨)، ومثل ذلك في باب المبتدأ^(٩)، وفي باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخير^(١٠). وفي باب الأفعال الناصبة

(١) سبك المنظوم ورقة ١١١.

(٢) السابق ١١٢.

(٣) التسهيل ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٥، ٦٦.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١١٨، ١١٩، ١١٩.

(٥) التسهيل ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١.

(٦) سبك المنظوم ورقة ١٥٩، ٥٩ب.

(٧) التسهيل ١٩، ٢٠.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٦ب (في موضعين).

(٩) التسهيل ٤٧، ٥١ وسبك المنظوم ورقة ١١٤، ١١٥.

(١٠) التسهيل ٥٤، ٥٦، وسبك المنظوم ورقة ١٥ب، ١٦أ.

للمبتدأ والخير^(١). وفي أحيان أخرى، قد يجعل في التسهيل فصولاً للباب، لا يذكر منها أي فصل في سبك المنظوم في الباب نفسه، من ذلك ما أورده من فصول في باب تعدي الفعل ولزومه في التسهيل إذ عقد خمسة فصول^(٢)، في حين لم يرد في سبك المنظوم أي فصل^(٣). وكذلك نجده ذكر فصلاً في باب المصدر في التسهيل^(٤)، ولم نجد أي فصل في سبك المنظوم^(٥). وجعل ثلاثة فصول في باب المفعول فيه في التسهيل^(٦)، وورد الباب في سبك المنظوم من غير فصول^(٧).

وفي أحيان قليلة قد نجد فصول سبك المنظوم أكثر عدداً من فصول التسهيل المتناظرة، وهذا ما نجده في باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما، فجعله في التسهيل فصلاً واحداً^(٨)، بينما في سبك المنظوم جعل للباب فصلين^(٩)، وجعل في باب أسماء الأفعال في التسهيل فصلاً

(١) التسهيل ٧٣، ٧٤، وسبك المنظوم ٩٠ أ (في موضعين).

(٢) التسهيل ٨٤-٨٥.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٩٣ أ.

(٤) التسهيل ٨٨.

(٥) سبك المنظوم ورقة ٢٤ ب.

(٦) التسهيل ٩٢، ٩٦.

(٧) سبك المنظوم ورقة ٩٦ أ.

(٨) التسهيل ١٩٣.

(٩) سبك المنظوم ورقة ٤٨ أ، (في موضعين).

واحداً^(١)، بينما في سبك المنظوم نجد ثلاثة فصول^(٢). وفي باب مصادر غير الثلاثي في التسهيل جعل فصلاً واحداً^(٣)، وفي سبك المنظوم جعل فصلين^(٤).

ج- اختلاف عناوات الأبواب والفصول عن التسهيل:

هذا ابن مالك في عناوات أبواب الكتاب وفصوله حذو التسهيل، إلا أنه خالفه في مواضع كثيرة، فقد يزيد على عنوان التسهيل أو ينقص، وسنبين ذلك في عقد موازنة بين قسم من عناوات الكتابين:

جاء في التسهيل (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به^(٥)) وفي سبك المنظوم (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام^(٦)) فزاد (من العلامات والأقسام).

وجاء في التسهيل (باب إعراب المعتل الآخر^(٧)) وفي سبك المنظوم (باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال^(٨)).

(١) التسهيل ٢١٣.

(٢) سبك المنظوم ورقة ٥٢ب-٥٣أ.

(٣) التسهيل ٢٠٧.

(٤) سبك المنظوم ٥٢أ (في موضعين).

(٥) التسهيل ٣.

(٦) سبك المنظوم ورقة ١٢.

(٧) التسهيل ١١.

(٨) سبك المنظوم ورقة ١٤.

وَعَتُونَ فِي التَّسْهِيلِ لِفَصْلِ مِنْ فُصُولِ بَابِ التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ التَّصْحِيحِ
بـ(يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قِيَاساً، ذُو تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً، وَعِلْمُ الْمُؤَنَّثِ
مُطْلَقاً، وَصِفَةُ الْمَذْكَرِ)^(١)، بَيْنَمَا جَعَلَ عُنْوَانَ الْفَصْلِ فِي سَبْكِ الْمَنْظُومِ (لَا
يُصَحِّحُ غَالِباً وَصَفَ مُؤَنَّثٍ عَارٍ مِنْ عَلَامَةِ غَالِباً، وَلَا فَعْلَى فَعْلَانٍ، وَلَا
فَعْلَاءَ أَفْعَلٍ، إِلَّا مَا نَقَلَ إِلَى الْأَسْمِيَةِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْماً)^(٢).

وَجَعَلَ فِي التَّسْهِيلِ عُنْوَانَ الْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْفِعْلِ (بَابِ الْأَحْرِفِ
الْنَّاصِبَةِ الْأَسْمِ الرَّافِعَةِ الْخَبَرِ)^(٣)، فِي حَيْثُ جَعَلَهُ فِي سَبْكِ الْمَنْظُومِ تَحْتَ عُنْوَانِ
(بَابِ الْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْأَفْعَالِ)^(٤).

تَرْجَمَ لِلْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فِي التَّسْهِيلِ بـ(بَابِ الْوَاقِعِ مَفْعُولاً مُطْلَقاً مِنْ
مَصْدَرٍ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ)^(٥)، وَفِي سَبْكِ الْمَنْظُومِ (بَابِ الْمَصْدَرِ)^(٦).

جَاءَ فِي التَّسْهِيلِ (بَابِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ)^(٧). أَمَّا فِي سَبْكِ

(١) التَّسْهِيلُ ٢٠.

(٢) سَبْكِ الْمَنْظُومِ وَرَقَةُ ٦٦.

(٣) التَّسْهِيلُ ٦١.

(٤) سَبْكِ الْمَنْظُومِ وَرَقَةُ ١٧ب.

(٥) التَّسْهِيلُ ٨٧.

(٦) سَبْكِ الْمَنْظُومِ وَرَقَةُ ٢٤.

(٧) التَّسْهِيلُ ٢١٠.

المنظوم فكان الباب بعنوان (باب أسماء الأفعال^(١))، فأسقط الأصوات وجعلها فصلاً من الباب^(٢).

جاء في التسهيل (باب النسب^(٣)). وجعله في سبك المنظوم (باب الاسم المنسوب اليه^(٤)).

جاء في التسهيل (باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره^(٥)). وفي سبك المنظوم كان عنوان الباب (باب أمثلة الجمع قليله وكثيره^(٦)).

وهناك أبواب وفصول أخرى اختلفت تسميتها بين الكتابين^(٧).

(١) سبك المنظوم ورقة ٥٢ ب.

(٢) السابق ٥٣ أ.

(٣) التسهيل ٢٦١.

(٤) سبك المنظوم ورقة ٦٧ أ.

(٥) التسهيل ٢٦٧.

(٦) سبك المنظوم ورقة ٦٩ أ.

(٧) ينظر على سبيل التمثيل:

التسهيل ٧٧، وسبك المنظوم ٢١ ب.

التسهيل ٩١، وسبك المنظوم ٢٦ أ.

التسهيل ١٠١، وسبك المنظوم ٢٧ أ.

التسهيل ١٧٩، وسبك المنظوم ٤٣ ب.

بعد أن تم نسخ المخطوطة بدقة، أثبتنا بعض التحريفات والأخطاء في الحواشي.

شرحنا بعض العبارات والكلمات التي تحتاج إلى بيان.
خرجنا النصوص التي أوردها ابن مالك وقابلناها على كتب النحو
الميسرة، وبخاصة التسهيل والمساعد على تسهيل الفوائد.

حصرنا ما يقتضيه السياق من الزيادات بين قوسين مربعين [].
أثبتنا أرقام صفحات المخطوطة وحصرناها بين خطين / / .
ألحقنا بمقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة من
النسخة المعتمدة في التحقيق.

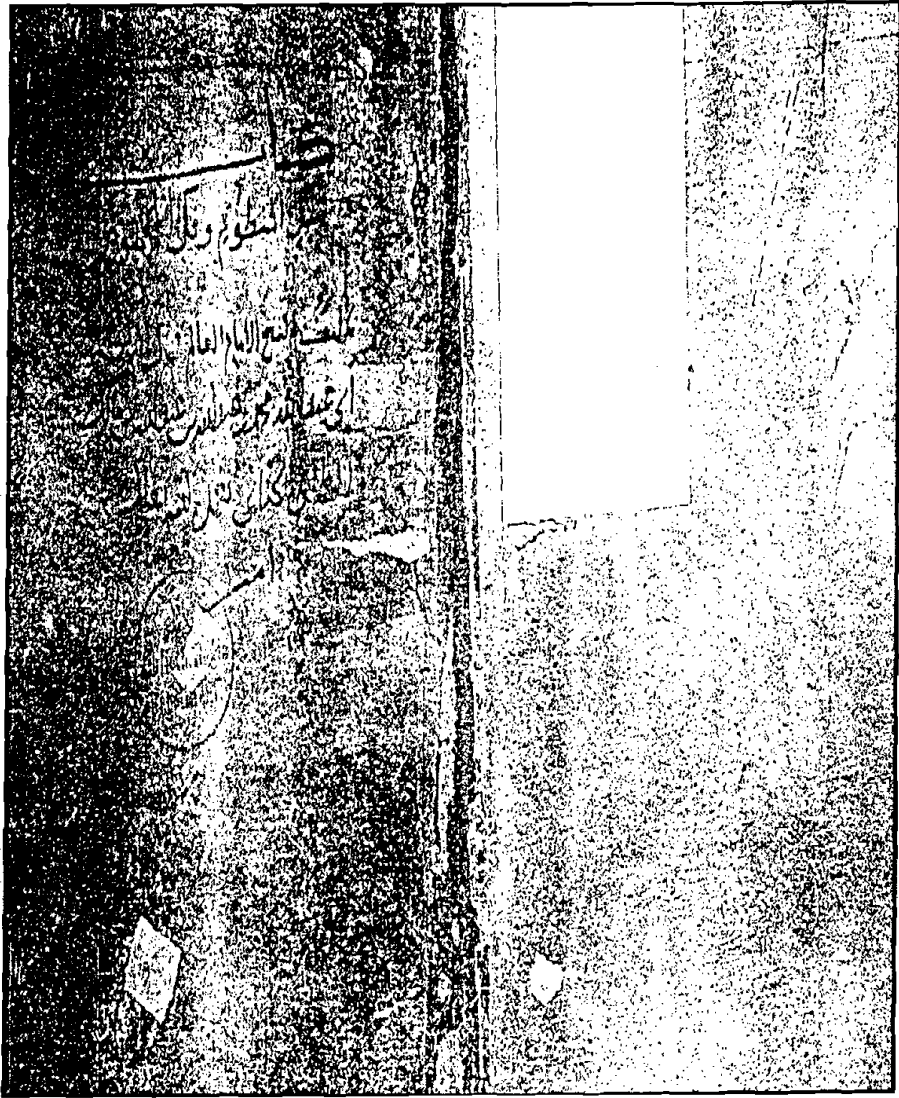
ألحقنا بخاتمة الكتاب فهرساً لمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق.

وصف نسخة من الكتاب:

لكتاب سبك المنظوم وفك المختوم نسخة خطية واحدة، تحتفظ بها
مكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣٠) وهي نسخة نادرة، اطلعنا عليها ونحن
نقرأ في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أشار إليها الدكتور محمد
كامل بركات محقق الكتاب، كتبت هذه النسخة سنة ٦٤٥هـ. أي في
حياة المؤلف ابن مالك، وهي نسخة كاملة، ليس فيها سقط أو تحريف إلا
ما ندر، وقد أثبتنا ما تحققنا من صحته من التسهيل، وأشرنا إلى ذلك في
مواضعه. وخط النسخة واضح، وهي مضبوطة بالشكل التام. وقد أشار

الدكتور محمد كامل بركات إلى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب تحت عنوان (تسهيل الفوائد) تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٧٦٨، وكنا قد حاولنا الحصول على هذه النسخة وما زلنا نحاول ولم نحصل على جواب حتى الآن من المكتبة الظاهرية، ونأمل في وقت آخر أن نقف على هذه النسخة ونطلع عليها إن شاء الله.

وتقع هذه المخطوطة في ست وثمانين ورقة من الحجم المتوسط تتكون كل صفحة من اثني عشر سطراً، ويتألف كل سطر من تسع كلمات تقريباً.



صفحة العنوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ النَّبِيُّ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلِيُّ
 حُجَّةُ الْعَرَبِ فِي عَشْرِ حُجَجٍ
 عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ مَالِكٍ الْكَلْبِيُّ الْكَلْبِيُّ
 الْإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ بِأَمْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى
 الْإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ بِأَمْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى
 الْإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ بِأَمْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى

فَكَرَدْنَا عَنْهُمُ الْإِيمَانُ عَلَى الصِّغِيرِ وَخُصَّ الْمُنْعَمُ بِالْمُسْتَفِيزِ
 جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ خَالِصًا لِلَّهِ وَنَسَبًا وَلَيْسَ بِالْمَوْلَى وَنَسَبًا
 وَنَسَبًا سَبَكَ الْمُسْلِمُونَ وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ
 فِي تَحْمِيلِ الْمُسْلِمِينَ وَنَسَبًا لِلَّهِ وَنَسَبًا لِلَّهِ وَنَسَبًا لِلَّهِ

شرح الكافي

وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ
 الْإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ بِأَمْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى
 الْإِسْلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ بِأَمْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى

الورقة الاولى من المخطوطة

عبد الرحمن النجدي
١/ب/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْفَرْدُوسِ)

١٦

قال الشيخ الإمام العالم العلامة حُجَّةُ العرب، فريدُ عصره، جمالُ الدين أبو عبد الله بن مالك الطائِي الجَيَّاني، مَتَّعَ اللَّهُ الإسلامَ والدينَ في طولِ بقائه: الحَمْدُ لِلَّهِ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعدُ.

فإني استخرتُ اللَّهَ تعالى في نثرِ المؤصِّل^(١)، لِيَسْتَمَّ ما نويتهُ مِنْ إعانةِ الأذكياءِ بالإيجازِ، وجمعِ المتفرقاتِ الكَلِّيَةِ القريبَةِ المتناولِ، لِيُؤْمَنَ عليهم مِنَ السَّامَةِ، إِذِ الطَّبَاعُ يَخْتَلِفُ، فَرُبَّ مُدْرِكٍ تيسَّرَ لَهُ الإدراكُ [بالنظم]^(٢) أَكْثَرَ مِنْهُ بالنثرِ، وَرُبَّ مُدْرِكٍ بخلافِ ذلك. /١٢/ فَأَرَدْتُ أَنْ تَشْتَمِلَ الإعانةُ على الصنفينِ، وتُعَمَّ المنفعةُ بالتصنيفينِ، جَعَلَ اللَّهُ ذلكَ خالصاً لذاته، وَيَسَّرَ لي ولتأملِيهِ بلوغَ مرضاته، وَسَمَّيْتُهُ (سبك المنظوم وفك المختوم).

١٢

وهأنذا باذلٌ للمجهودِ في تحصيلِ المقصودِ، وَعَوْنُ اللَّهِ وتأييدهُ اسْتَصْحَبُ وأُستديمُ. ولا حولَ ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.
بابُ شرحِ الكَلِمَةِ والكلامِ وما يَتَعَلَّقُ بذلك من العلاماتِ والأقسامِ^(٣)
الكلمةُ: كلُّ لفظٍ دَلَّ بوضعٍ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

(١) المؤصِّل: كتاب في النحو لابن مالك، وهو نظم ونثره في كتابه الذي نحققه وهو (سبك المنظوم وفك المختوم). ينظر: التسهيل: ٩١ مقدمة المحقق.

(٢) الكلمة مطموسة في الاصل وما اثبتناه يقتضي السياق.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣-٤.

والكلام: اللفظ المتضمن للإسناد المستقل قصداً. وللإسناد
رُكنان: مُسندٌ، ومُسندٌ إليه، وهما اسمان، أو اسمٌ معه فعلٌ. والاسم: ما
يصحّ بالأصالة أن يُسندَ ويُسندَ إليه. والفعل: ما يفرقه بالأصالة أن/ب/ب/
يُسندَ، وأن لا يُسندَ إليه. والحرف: ما يمتنع بالأصالة أن يُسندَ، ويُسندَ إليه.

ويعتبر الاسمُ بندائيه، وتنوينه في غير رويٍّ، وتعريفه، وصلاحيته
للإضافة، وللإسناد إليه، أو إلى الإخبار به، مع دخوله على الأفعال، وهو
لعين أو معنى، اسمٌ، أو وصف.

ويعتبر الفعلُ بتاءِ التانيث الساكنة^(١)، ونونِ التوكيد، ولزومه مُتصلاً
ببَاءِ المتكلمِ نونِ الوقاية، وجواز اتصالِ ضميرِ الرفع البارز به، وبموافقته في
المعنى لما ثبتتْ فعليته، مع كونه على زنةٍ تخصُّ الأفعال^(٢).

وأقسامه: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ.

فيعرفُ الماضي بالتاءِ المذكورة. والمضارعُ بحرفِ المضارعة، والأمر
بمعناه ونونِ التوكيد^(٣).

وحُرُوفُ المضارعةِ حُرُوفُ (نأتي). الهمزةُ للمتكلمِ/أ/وَحَدُهُ، فَإِنَّ

(١) مثل: نعمت وبنت. وقيدها بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الاعراب، فانها
مختصة بالاسماء كمسلمة، أو بحركة البناء، فانها تلحق الحرف كلات وربت وثمت.

(٢) ينظر: التسهيل: ٤.

(٣) السابق: ٤.

شاركَ غَيْرُهُ، أو عَظَّمَ، فَلَهُ النَّونُ، والتَّاءُ لِمَنْ يُخَاطَبُ والغَائِبَةُ والغَائِبَتَيْنِ،
والياءُ للغَائِبِ المُذَكَّرِ، مطلقاً، والغَائِبَاتِ. والأمرُ مُسْتَقْبَلٌ أَبَدًا^(١).
والمضارعُ صالحٌ للحالِ والاستقبالِ، ويتخلَّصُ للحالِ بمقارنةِ (الآنَ)
وما في معناها، وبلامِ الابتداءِ، ونفيهِ بـ (ما) و(إنَّ) على رأي^(٢)،
ويتخلَّصُ للاستقبالِ بحرفي التنفيسِ، وهما: السينُ وسوفَ، وبظرفه^(٣)،
وبالنَّوَاصِبِ، والجوازمِ، إلَّا (لم) و(لَمَّا)، وبهما وبـ (لو) و(رُبَّما) يصيرُ
ماضيَ المعنى^(٤).

(١) السابق ٤.

(٢) ينظر: الهمع: ١٩/١.

(٣) يعني بظرفه: غدا.

(٤) التسهيل: ٤ - ٥، والمساعد: ١٢/١.

باب إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال وما يتعلق بهما

الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف^(١). وهو في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة / ٣ ب / واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك، فنبيا، إلا المضارع، فإنه شابه الاسم بجواز ما وجب له، فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد، أو نون جمع المؤنث. ويمتنع إعراب الاسم بمناسبة الحرف. والسلامة منها تمكن.

وأنواع الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

وخص الجر بالاسم، لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب. وخص الجزم بالفعل، لكونه فيه كالعوض من الجر، أو يقال شارك الفعل الاسم في الرفع والنصب، لتعدد مقتضياتهما، حملاً على بعضهما، فثبتت المزية بالبواقي، ولا مقتضى للجر إلا الإضافة، فلو حمل عليها، فقدت المزية، وخص الفعل بالجزم جبراً لما فاتته من المشاركة في الجر. والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحرف والحذف. فرفع بضمّة، وانصب / ٤ أ / بفتح، وجر بكسرة، واجزم بسكون، إلا في مواضع النياية.

أ

(١) يريد بالحركة الضمة نحو: جاء زيد. والفتحة نحو: رأيت زيدا. والكسرة نحو: مررت بزيد. والحرف هو الواو والالف والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيدتين يضربون. والسكون نحو: لم يضرب. والحذف نحو: لم يضربا.

وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ في جَرٍّ مالا ينصرف، إلا أن يُضافَ أو يُعرَّفَ باللام، والكسرةُ عَنِ الفتحةِ في نَصْبِ المُصَحَّحِ بالتاء^(١)، وتنوبُ الواوُ عن الضمَّةِ، والألفُ عَنِ الفتحةِ، والياءُ عن الكسرةِ، في (أب) و(أخ) و(حَم) و(فِيكَ)، و(ذِي مالٍ) مضافَةً إلى غيرِ الياءِ، وإلحاقُ (هَنٍ) بهذهِ الأسماءِ لُغَةً^(٢). وقد يُقَصَّرُ (أخ) و(أب) و(حَم)^(٣)، وقد يلزُمُها التَّقْصُّ، كيد. وتنوبُ النونُ عَنِ الضمةِ في فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ، أو واوُ جمعٍ، أو ياءٌ مخاطبةٌ، مكسورةٌ بعد الألفِ، ومفتوحةٌ بعد أُخْتَيْهَا^(٤)، وينوبُ حذفُها عن السكونِ والفتحةِ، وما لم يَجْلِبْهُ عَامِلٌ مِّنَ النَّائِبِ والمنوبِ عنه، فهو بناءٌ^(٥). وأنواعُهُ: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ.

(١) يعني جمع المؤنث السالم..

(٢) وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي. ورد بنقل سيبويه عن العرب إجراء (هن) مجرى الاسماء الخمسة.

(٣) أي يقال فيها: اخاك وأباك وحماك، رفعاً ونصباً وجراً، كعصا.

(٤) يعني أن النون تكون مكسورة في الأفعال بعد ألف الاثنين، ومفتوحة بعد واو الجماعة وياء المخاطبة.

(٥) النائب هو علامة الإعراب الفرعية، والمنوب عنه هو علامة الإعراب الأصلية.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بابُ إعرابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

٤ب

٤ب/ يظهرُ الإعرابُ في حَرَفِهِ، وهو آخرُ المُعَرَّبِ، فإنْ كان ألفاً، قُدِّرَ فيه غيرُ الجِزْمِ، وإنْ كان ياءً أو واواً يُشَبِّهَانِهِ^(١)، قُدِّرَ فِيهِمَا الرَّفْعُ، وفي الياءِ الجِزْمُ.

وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السَّكُونِ إلَّا في الضَّرورةِ، فيُقَدَّرُ لأجلِها^(٢) جِزْمُهَا^(٣)، ويظهرُ لأجلِها جِزْمُ الياءِ ورفْعُها^(٤)، ويُقَدَّرُ لأجلِها نصبُ الواوِ والياءِ، ورُبَّمَا قُدِّرَ جِزْمُ الياءِ في السَّعةِ^(٥).

(١) يريد يشبهان الألف في كون حركة ما قبلهما من جنسهما، فيخرج نحو: ظبي ودلو.

(٢) أي لأجل الضرورة.

(٣) أي جزم الثلاثة فتثبت نحو: لم تهجو ولم تدع. ونحو: ولا ترضاها ولا تملق. ونحو: ألم يأتيك والأنباء تنمي.

(٤) أي لأجل الضرورة يظهر جر الياء نحو: فيوماً يوافين الهوى غير ماضي، ورفعها نحو: إذا قلت عل القلب يسلو قيضت. ينظر: المساعد: ٣٥/١ - ٣٦.

(٥) يعني بالسعة اختيار الكلام وذلك في غير الشعر كقراءة قبل: ﴿انه من يتقي ويصبر﴾ يوسف ٩٠. باثبات الياء في يتقي. المساعد: ٣٧/١.

باب إعراب المثني والمجموع وما يتعلق بذلك^(١)

التثنية: جعل الواحد دليل اثنين متفقين في اللفظ، غالباً بزيادة ألف في آخره رفعاً، أو ياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، يليهما نون مكسورة في الأعراف^(٢)، تسقط للإضافة، وربما ألزمت الألف في الأحوال الثلاث^(٣)، وفي حكم المثني اثنان وثنان، وكلا وكلتا، مضافين/٥٥/ إلى مضمّر، ومطلقاً على لغة^(٤). وإذا سُميَ بالمثنى، فهو على ما كان، أو يُجعل آخره كآخر (فعلان)^(٥).

١٥

والجمع: جعل الواحد دليل ما فوق اثنين، بتغيير وهو التكرير، وبزيادة في آخره، وهو التصحيح^(٦). وإن كان مذكراً، فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفي الجرّ والنصب ياء بعد كسرة، تليهما نون مفتوحة تسقط للإضافة وإن كان مؤنثاً أو محمولاً عليه فالمزيد ألف وتاء. وتصحيح

(١) ينظر: التسهيل ١٢.

(٢) زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس... وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد. المساعد: ٣٩ / ١.

(٣) أي رفعاً ونصباً وجرّاً. وهي لغة حارثية، نسبة إلى بني الحارث بن كعب. المساعد: ٤٠ - ٤١ / ١.

(٤) هي لغة كنانة كما في التسهيل: ١٢.

(٥) يريد أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف.

(٦) يعني به جمع المذكر السالم.

المذكّر مشروطٌ بخلوّه من تاءِ التانيثِ، وكونه لِمَنْ يَعْلَمُ^(١)، أو مشبّه به علماً، أو صفةً، لا يمتنعُ جمعُ مؤنثها بالألف والتاء وإن سُمّي بهذا الجمع، فهو على ما كان، أو يُجعلُ آخرُهُ كآخرِ (غسلين)^(٢).

وما أعربَ مثلَ هذا الجمعِ غيرَ مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ كـ (أولي)، و(عليّين)، و(عالمين). و(أهلين)، و(أرضين)، و(عشرين) إلى (التسعين)^(٣). وكثرَ هذا الاستعمالُ في المَعْوِضِ/ب/ من لامِهِ تاءٌ بتغييرٍ^(٤) كـ(سنين)^(٥).

ب

وسلامة^(٦) كـ(ظبين)^(٧)، وبهما^(٨) كـ(قلين) و(قلين)^(٩). وقد يُجعلُ

(١) لمن يعلم: يعني به العاقل.

(٢) الغسلين: ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم. وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين. وعفرين مأسدة. المساعد: ٤٩ / ١.

(٣) التسهيل: ١٣.

(٤) يعني بتغيير حركة فاء الكلمة، ففاء سنة مفتوحة غيرت في الجمع إلى الكسرة.

(٥) التسهيل: ١٣.

(٦) يعني سلامة فاء الكلمة من تغيير حركتها، فهي مضمومة في المفرد، وبقيت مضمومة في الجمع.

(٧) ظبة، جمعت على ظبين، وقد كسروها على ظبي، ولامها المحذوفة واو، إذ قالوا: ظبوتها إذا أصبته بالظبة، وهي طرف السيف والسهم. اللسان (ظبو) والمساعد: ٥٣ / ١.

(٨) بهما يعني بجواز تغيير حركة الفاء أو إبقائها مضمومة.

(٩) القلة: لعبة، تجمع على قلات وقَلَبَين وقَلِين. القاموس (قلو).

إعرابُ هذا التّوع في التّون^(١) ولا تُسقطُها الإضافة^(٢)، وتلزمُ الياء^(٣).
ويُنصبُ كائناً بالألفِ والتاء^(٤) بالفتحةِ على لغةٍ^(٥).

(١) مثل هذه سنين. وأقيمت سنيناً كثيرة.

(٢) نحو: دعاني من نجد فان سنيته.

(٣) فيقال: سنين بالياء رفعا وجرا ونصبا. لأنه شبه بغسلين. المساعد: ٥٥ / ١.

(٤) أي ينصب بالفتحة المعتل اللام المحذوفة إذا جمع بالألف والتاء.

(٥) حكى الكسائي: سمعت لغاتهم، بفتح التاء. قال الفراء: العرب تجمع الثبة ثبين وثبات، وبعضهم ينصبها فيقولون رأيت ثباتا. وقال أحمد بن يحيى: هي لغة والثبة الجماعة، واصلها ثبوة، والجمع ثبات وثبون وأثابي. التسهيل: ١٤-١٥، اللسان (ثبا) والمساعد: ٥٦/١.

بابُ التثنيةِ وجمعِ التصحيحِ

الاسمُ الذي حرفُ إعرابه ألفٌ، مقصورٌ، فإن كان ياءً حقيقةً بعد كسرةٍ، فهو منقوصٌ، فإن كان همزةً بعد ألفٍ، فهو ممدودٌ. فإذا تُثِّي غيرُ المقصورِ والممدودِ الذي همزُهُ بدلٌ من أصلٍ مُعتَلٍّ، أو زائدةً، ألحقتِ العلامةُ بآخرِهِ من غيرِ تغييرٍ، إلّا قولهم: (أليان) و(خُصيان) في أليّةٍ وخُصيّةٍ، وربّما ثَبَّتْ تاءُهُما في التثنيةِ وسقطتا في الإفراد^(١).

وإذا تُثِّيَ المقصورُ، قُلِبَتْ أَلِفُهُ (واواً)، إن كانت ثالثةً بدلاً منها^(٢)، أو جُهِلَ أصلُها^(٣) ولم تُمَلَّ^(٤)، و(ياءً)، إن كانت بدلاً منها ثالثةً، أو جُهِلَ أصلُها وأُمِيلَتْ، أو زادت على الثلاثة، مطلقاً^(٥). وتقلبُ واواً همزةُ الممدودِ الذي هي فيه بدلٌ من ألفِ التانيثِ، فإن كانت للإلحاق أو عوضاً عن أصلٍ معتَلٍّ، جاز القلبُ والإبقاء، وربّما نال القلبُ ما همزته أصلٌ^(٦).

(١) الكتاب: ٣٨٧/٤.

(٢) أي من الواو كعصا فتقول: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته بالعصا.

(٣) أي لا يدرى عن أي شيء قلبت نحو: خساً بمعنى فرد، فتقول خسوان.

(٤) احترز من بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أُمِيلَتْ.

(٥) أي الألف المقصورة بأن كانت ثالثة بدلاً من ياء كرحيان، أو رابعة كملهيان، أو

خامسة كمعتليان، أو سادسة كمستدعيان، أو أصلاً أُمِيلَتْ كبليان، ومتيان في تثنية

بلى ومتى علمين. المساعد: ٥٩/١ - ٦٠.

(٦) قال في المساعد: ٦٠ / ١: "سمع قُرّاون ووضّاون في تثنية قراء ووضاء، ولم يذكر

سبويه فيها إلا إقرار الهمزة".

وقالوا: مَذْرَوَانِ^(١) وثَنَيَانِ^(٢)، على الأصلِ تشبيهاً بمَعْرَدَيْنِ^(٣).

وحكمُ ما ألحقَ به علامةُ [جمع التصحيح القياسية، حُكِمَ ما ألحقَ به علامة^(٤)] الثنية، إلّا أنَّ حَرَفِي إعرابِ المقصورِ والمنقوصِ يُحذفانِ في جمعِ التذكيرِ^(٥). وتَلِي علامتهُ^(٦) الفتحةُ في المقصورِ دلالةً على الألفِ، والضمةُ والكسرةُ عندِ الكوفيينِ إنْ كانَ أعجمياً^(٧)، وتُحذفُ تاءُ التانيثِ عندَ تصحيحه، ويُعاملُ الاسمُ بعدَ حذفِها معاملةً ما لم تَكُنْ فيه^(٨).

(١) يقال ثنيان لطرفي العقال.

(٢) يقال مذروران لطرفي الإلية.

(٣) قال في الكتاب: ٣٨٧/٤: "وسألته عن الثنيتين فقال هو بمنزلة النهاية، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا: مذروران، فجاءوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه."

(٤) ساقطة من الأصل والزيادة من التسهيل ١٧ يقتضيها السياق.

(٥) قال في المساعد: ٦٢/١: "يقال في قاضٍ قاضون رفعا، وقاضين جرا ونصبا. وفي مصطفى: مصطفىون، رفعا ومصطفين جرا ونصبا. وتُحذفُ ياءُ المنقوصِ وألفُ المقصورِ.

(٦) أي علامتا الجمع المذكور.

(٧) الكوفيون يضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون: حبلون وحبلين.

(٨) أي يعامل الاسم معاملة مؤنث عار من تاء التانيث عند تصحيحه فيقال في فتاة فتيات بقلب الألف ياءا وفي قناة قنوات بقلبها واوا.

وَالثَّلَاثِيَّ الصَّحِيحُ الْعَيْنِ السَّاكِنَةِ غَيْرَ مُدْغَمٍ، تُحَرِّكُ عَيْنُهُ بِحَرَكَةِ فَائِهِ، مَطْلَقًا^(١)، وَتُفْتَحُ وَتُسَكَّنُ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ^(٢)، وَتُمْنَعُ الضَّمَّةُ قَبْلَ الْوَاوِ، وَالْفَتْحَةُ فِي (فَعْلَةٍ) وَصَفًا، إِلَّا قَوْلُهُمْ: لَجَبَاتٌ، وَرَبَّعَاتٌ^(٣). وَلَا تُسَكَّنُ وَهِيَ غَيْرُ وَصَفٍ، إِلَّا ٦/ب/ اضْطِرَارًا. وَتُفْتَحُ هُذَيْلُ الْعَيْنِ الْمُعْتَلَّةُ كَبَيِّضَاتٍ، وَغَيْرَاتٍ^(٤).

ب ٦

(فَصْلٌ): يُتَمُّ فِي التَّشْيَةِ مِنَ الْمَحْذُوفِ اللَّامِ، مَا أُتِمَّ فِي الْإِضَافَةِ لَا غَيْرَ^(٥)، وَرُبَّمَا قِيلَ: أَبَانٍ وَأَخَانٍ وَيَدَيَانٍ وَدَمَيَانٍ أَوْ دَمَوَانٍ وَفَمَوَانٍ^(٦). وَقَالُوا فِي ذَاتٍ: ذَوَاتَا^(٧)، تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِ ذِي.

(١) أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول: جَفَنَات، وَغُرْفَات، وَسِدْرَات. المساعد: ٦٦/١.

(٢) مثال ما بعد الضمة نحو: غُرْفَات، وَغُرْفَات. وما بعد الكسرة، نحو: سِدْرَات، وَسِدْرَات. المساعد: ٦٦/١.

(٣) اللجة: الشاة قل لبنها والغزيرة، ضد. وجمعها لَجَابٌ وَلَجَبَات. القاموس (لجب). والرابعة: الرجل بين الطول والقصر كالمربوع، وجمعها رَّبَّعَات، وَرَبَّعَات. القاموس (ربع).

(٤) عيرات: جمع غير وهي الابل التي عليها الاحمال والشذوذ فيها من جهة فتح العين.

(٥) فكما تقول: هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك، تقول: قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان. فيرد في التثنية ما رد في الاضافة.

(٦) ينظر: التسهيل ١٩ والمساعد: ٧٠/١.

(٧) وهو المستعمل الكثير ومنه: "ذواتا أفنان" الرحمن ٤٨، "ذَوَاتِي أَكْلِي حَمَطٍ" سبأ ١٦. والألف في "ذواتا" لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وَتَنَّى الْجَمْعُ فِي تَأْوِيلِ فِرْقَتَيْنِ^(١)، وَكَوْنِ الْمُتَنَّى الْمُضَافِ إِلَى مُتَنَّى، هُوَ بَعْضُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، أَفْصَحُ مِنْ كَوْنِهِ بِلَفْظِ التَّنْيَةِ، وَرَبَّمَا أُفْرِدَ لِأَمْنِ اللَّبْسِ، فَإِنْ فُرِّقَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَالْإِفْرَادُ أَفْصَحُ^(٢).

وَرَبَّمَا جَاءَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِيمَا لَيْسَ بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ^(٣).

(فَصْلٌ): لَا يُصَحَّحُ غَالِبًا وَصَفُ مُؤَنَّثَ عَارٍ مِنْ عِلَامَةٍ، غَالِبًا، وَلَا فَعْلَى فَعْلَانٍ، وَلَا فَعْلَاءَ أَفْعَلَ، إِلَّا مَا نُقِلَ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ، حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا^(٤).

(١) نحو: "فتنين التقتا" آل عمران ١٣.

(٢) وذلك قولك: قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين. وكذا الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الراسين. ورؤوس الكبشين ومنهما الرؤوس، مختار على الرأس. فان فرق المضاف إليه نحو: قطعت رأس زيد وعمر، فالأفراد أفصح.

(٣) المراد بذلك المنفصلان اللذان ليسا جزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين، فان ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو: قبضت دراهم الزيدتين.

(٤) عطشى: وصف، ولكن إذا سميت به امرأة أصبح اسمها حقيقة، كما لو سميت بسكرى وحمراء، امرأة فتقول حيثئذ: سكريات وحمراوات. ونحو: بطحاء فانها صفة مقابلة في الأصل لأبطح، لكن غلب استعمالها بلا موصوف، فاشبهت الأسماء، فجمعت جمعها فقليل: بطحاوات. المساعد: ٧٦/١.

بابُ المعرفةِ والنكرةِ

الاسمُ نكرةٌ، وهو الأصلُ، ومعرفةٌ. فالمعرفةُ: مضمَرٌ، وعلمٌ، ومبهمٌ،
١٧ وذنو/١٧/ اللام، والمضافُ إلى أحدها تخصيصاً، ورُتُّها في التعريفِ كرتبها
في الذِّكرِ^(١) وقيل: العلمُ كالمُضمَرِ، ويُعتَبَرُ حالُ المضافِ بحالِ المضافِ إليه،
والمبهمُ مَوْصُولٌ، واسمُ إشارةٍ.
والنكرةُ: ما ليسَ معرفةً. ويُسمَّى الشائعُ، واسمُ الجنسِ. وما تعرَّفَ
بالنداءِ، فاللامُ فيه مَنوِيَّةٌ، على رأيٍ.

(١) ينظر: التسهيل: ٢١.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب العلم^(١)

وهو ما استبدَّ بتعيين مسماه، وهو مفردٌ ومركَّبٌ، والمفردُ مرتجلٌ ومنقولٌ، والمرتلُّ جارٍ على حُكمِ النظائر، وشاذٌّ^(٢).

والمركَّبُ إمَّا جملةٌ في اللفظ أو في المعنى، وإمَّا مضافٌ، وهو كنيةٌ وغيرُ كنيةٍ، وإمَّا مُنَزَّلٌ ثاني لَفْظِيهِ منزلةً تاء التأنيث^(٣)، وإن كان كسيبويه، بُنيَ على الكسر، ورُبَّمَا أُعْرِبَ غيرُ مصروفٍ، والجملةُ مَحْكِيَّةٌ، وقد يكون العلمُ لقباً، فإن وليَ علماً ليس لقباً، فإضافةٌ إن كانا مفردين، وإلاَّ فإِتِّباعٌ^(٤).

وقد يختصُّ ب٧/ب/ بعضُ مُسَمِّيَّاتِ اسمٍ شائعٍ به غالباً، فيصيرُ علماً، وتلزمُ الألفُ واللامُ، أو الإضافةُ^(٥).

وما نُقِلَ من صفةٍ أو مصدرٍ جازَ دخولُ الألفِ واللامِ عليه سماعاً، على الأصح^(٦).

(١) السابق ٣٠ - ٣٢.

(٢) الاسم المرتجل: إما مقيس، وأما شاذ، فالمقيس: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات. والشاذ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات. المساعد: ١٢٦/١.

(٣) يعني به المركب تركيباً مزجياً مثل: حضرموت.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٤ - ٢٩٥، والتسهيل: ٣١.

(٥) يعني به العلم بالغلبة.

(٦) أي العلم المنقول المجرد من أداة التعريف سواء كانت صفة كحارث، أو مصدراً كفضل.

وقد يتنكرُ العلمُ تحقيقاً أو تقديرًا، فيضافُ وتلحقه الألفُ واللامُ،
ويُرَكَّبُ مع (لا)، ويُسَلَّبُ التَّعْيِينُ بالتَّثْنِيَةِ والجمع، فيجبرُ بالألفِ واللامِ،
إلا أن يكونَ العلمُ لما لا ينفصلُ ك: (عَمَائِثِينَ) و(عَرَفَاتٍ)^(١).

ومُسَمَّياتُ الأعلامِ آحادٌ وغيرُ آحادٍ، فالآحادُ: أولو العلمِ^(٢)، وما
يحتاجُ إلى تعيينٍ واحدهٍ من المؤلفاتِ^(٣)، وغيرُ الآحادِ: قبائلٌ وأجناسٌ لا
تؤلفُ آحادها غالباً^(٤)، ومعانٍ^(٥).

ومن الأعلامِ، الأعدادُ المطلقةُ^(٦)، والأمثلةُ التي تُوزَنُ

(١) قد ينكر العلم تحقيقاً نحو: ما من زيد كزيد بن ثابت. أو تقديرًا كقول أبي سفيان: لا

قرشي بعد اليوم. فيضاف ويصح دخول ال عليه ويركب مع لا، ويسلب التعيين

بالتثنية. إلا في نحو عمائتين وعرفات. فإن التثنية لم تسلب العلمية بما فيها من التثنية

والجمع. وعمائتان: جبالان. وعرفات مواقف الحج. المساعد: ١٣١/١ - ١٣٢.

(٢) أولو العلم يشمل: الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل، كجبريل وزيد والوهان

وفزارة. المساعد: ١٣٢/١.

(٣) وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيول والبغال والحمير ونحو ذلك

كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب ودلول ويعفور وشذقم والفقار. المساعد:

١٣٢/١.

(٤) وذلك كأبي الحارث وأسامة للأسد.

(٥) مثال ذلك برة للمبرة، وفجارٍ للفجرة.

(٦) المراد بالأعداد المطلقة: ما لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور، وإنما دل بها على مجرد العدد،

نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتانيث.

بها الألفاظ^(١)، و(فلان) و(فلانة) و(أبو فلان) و(أم فلان)، كنيات عن
أعلام أولي العلم^(٢)، وإن قرن بفلان وفلانة اللام، كني بهما عن أعلام
البهائم^(٣).

(١) من الأعلام الأمثلة الموزون بها نحو: هذا رجل أفعل، حكمه حكم أسود. لأنك تنزله
منزله إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن.

(٢) أي عن أعلام أولي العلم، ففلان كناية عن علم مذكر من ذوي العقل كزید، وفلانة
كناية عن علم مؤنث من ذوات العقل كهند. وبأبي فلان كناية عن كنية مذكر عاقل
كأبي بكر، وأم فلانة كناية عن كنية مؤنثة عاقلة كأُم سلمة.

(٣) أي كنوا بهما عن اعلام البهائم المألوفة، كلاحق وسكاب وزادوا (ال) فرقا بين
الكناية عن علم من يعقل وعلم ما لا يعقل.

بابُ المَضمراتِ

أ٨

١٨/ المضمَرُ: الاسمُ الدالُّ على مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ، فمنهُ واجبُ الخَفَاءِ، وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهمزةِ والتَّوْنِ، وأمرُ المخاطَبِ ومضارعهُ^(١). ومنهُ جائزُ الخَفَاءِ. وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائِبَةِ، وبالصفاتِ والظُرُوفِ المتضمِّنةِ استقراراً^(٢). ومنهُ بارزٌ مُتَّصِلٌ، وهو إنْ رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ (تاءٌ) تُضَمُّ للمتكلِّمِ، وتُفْتَحُ للمخاطَبِ، وتُكْسَرُ للمخاطَبَةِ، وتُوصَلُ مضمومةٌ بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَيْنِ والمُخاطَبَتَيْنِ، وميمٍ مضمومةٌ ممدودةٌ للمخاطَبَيْنِ، وبنونٍ مُشَدَّدَةٌ للمخاطباتِ، وتسكينٌ ميمٍ الجَمْعِ إنْ لَمْ يَلْهَا ضميرٌ مُتَّصِلٌ منصوبٌ، أُعْرِفَ^(٣).

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرهِ^(٤)، فهو (نونٌ) مفتوحةٌ للمخاطباتِ والغائباتِ، و(ألفٌ) لتثنيةٍ غيرِ المتكلِّمِ^(٥)، و(واوٌ) للمخاطَبَيْنِ أو الغائِبَيْنِ، و(ياءٌ) للمخاطبةِ^(٦).

(١) ينظر: التسهيل: ٢٢.

(٢) السابق ٢٢.

(٣) السابق ٢٢.

(٤) بفعلٍ غيرهِ يعني به: غيرِ الماضي، كالمضارعِ والامر.

(٥) يريد بغيرِ المتكلِّمِ: الغائبِ والمخاطب.

(٦) ينظر: التسهيل: ٢٣.

وَيُسَكِّنُ الحَرْفُ الْمُتَّصِلُ بِغَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ^(١)، وَيُحَذَفُ مَا قَبْلَ السَّاكِنِ، مُعْتَلًّا، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ فِي الثَّلَاثِي إِلَى الْفَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً، أُبْدِلَتْ بِحَرَكَةِ /ب/ تُجَانِسُ المَحذُوفَ وَتُقَلَّتْ، وَرُبَّمَا تُقَلُّ مُطْلَقًا فِي زَالٍ أُخْتُ كَانَ، وَكَأَدَ أُخْتُ عَسَى^(٢)، وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ مُجَانِسَةٌ^(٣)، فَان مَائِلَهَا أَوْ كَانَ أَلْفًا حُذِفَ^(٤)، وَوَلَّيْتُ الْعَيْنَ بِجَالِهَا^(٥)، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ وَائِيًا، وَاللَّامُ يَاءً^(٦) أَوْ بِالْعَكْسِ^(٧)، حُذِفَتِ اللَّامُ، وَجُعِلَتِ الْحَرَكَةُ الْمُجَانِسَةُ عَلَى الْعَيْنِ^(٨).

(١) المراد بغير هذه الثلاثة: المتصل بالتاء، نحو: ضربت، وضربت، وضربت. والمتصل بالنون نحو: الهنديات ضربن، ويضربن، واضربن يا هنديات. والمتصل بـ (نا) نحو: ضربنا زيداً.

(٢) قيد ذلك احترازاً من زال التي بمعنى ذهب، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال.
(٣) يريد بذلك ضم ما قبل الواو نحو: يضربون، وكسر ما قبل الياء نحو: تضربين.
(٤) أمثلة ذلك أن تقول: أنتم تدعون، وأنت ترمين، وأنتم تحشون، وأنت تحشين، والأصل في ذلك: تدعوون، وترمين، وتحشاون، وتحشين.
(٥) يريد بذلك أن تبقى حركة العين في تدعون، والميم في ترمين والشين في تحشون وتحشين على حالها ولا تغير. ينظر: التسهيل: ٢٣.

(٦) مثال ذلك: ترمون وأصلها: ترميون.

(٧) مثال ذلك: تغزين وأصلها: تغزوين.

(٨) مثال ذلك أن تقول: ترمون، وتغزين. وإنما حذفت الياء والواو لأنهما لما استثقلت الضمة والكسرة حذفتا، فالتقى ساكنان، فحذف الآخر وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير.

ولغير الواحد والواحدة مع الماضي في الغيبة ماله مع فعلٍ غيره.
 ومن البارز المتصل في الجرِّ والتَّصَبُّبِ (ياء) للمتكلم، و(كاف) تُفْتَحُ
 للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، و(هاء) تُضَمُّ للغائب مالم تَلِ ياء ساكنة أو
 كسرة، فيكسرها غير الحجازيين، وتُفْتَحُ للغائبة، ويليهما مجانسُ حركاتها. ما
 لم تَلِ المضمومة والمكسورة ساكناً، فيختار ترك ذلك إن كان الساكن حرفَ
 لين، وفِعْلُهُ إن لم يَكُنْهُ. ويلِي الهاء والكاف في التشية والجمع ما وَلِي التاء^(١).
 [فصل]^(٢): ويلحق قبل ياء المتكلم إن نُصِبَ بغير اسمٍ أو جُرِّ بـ (من) أو
 (عن) أو (قد) أو (قط) /أ٩/ أو (لَدُنْ) نونٌ تقي الكسرَ ما لا يليقُ به، وحذفها
 مع أخوات (ليت)^(٣)، والفعل المرفوع بالنون^(٤) جائزٌ، وثبوتها مع (لَدُنْ) أعرفُ
 من حذفها، وربما حذفت مع أخواتها^(٥)، ومع ليت، ونحو فَعَلَنْ^(٦)، للضرورة،
 وربما لَحِقَتْ اسمَ الفِعْلِ اختياريّاً، واسمُ الفاعِلِ اضطراراً، على رأيي^(٧).

١٩

(١) ينظر: التسهيل: ٢٤ - ٢٥.

(٢) بياض في الأصل، والزيادة من التسهيل: ٢٥، يقتضيها السياق.

(٣) يريد بذلك: إنَّ وأنَّ ولكنَّ ولعلَّ.

(٤) يعني به الأفعال الخمسة كونها ترفع بالنون.

(٥) أخواتها هي: قط وقد وعن ومن.

(٦) يعني بذلك حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى نون النسوة المتصل بياء المتكلم

نحو: فليني، إذ الأصل: فلينني، بنونين نون النسوة ونون الوقاية.

(٧) أي تلحق اسم الفعل في الاختيار نحو: عليكني، واسم الفاعل في الضرورة نحو: وليس

الموافيني... المساعد: ١ / ٩٤، ٩٧.

وللمقول فيه تَفْعَلُ نونٌ وألفٌ في الإعرابِ كله^(١)، واتّصالُ الرفعِ بهِ
كاتّصاله بالتاء.

وَمِنْ المضميرِ مُنْفَصِلٌ في الرفعِ، مِنْهُ (أنا) للمتكلّمِ مطلقاً، وتسكُنُ
نونه للخطابِ، فتليها (التاء)^(٢) مُتَصَرِّفَةٌ مع المخاطبِ بِحَسَبِ تصرفها
قبل^(٣) وللمقول فيه نفعِل (نَحْنُ) وللغيبةِ (هُوَ) و(هِيَ) و(هُمَا) و(هُنَّ)
و(هُنَّ). وإسكانُ هاءِ (هُوَ) و(هِيَ) بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ،
جائزٌ^(٤)، ورُبَّمَا أُسْكِنَتْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وثُمَّ^(٥)، وقد تحذفُ الواوُ
والياءُ اضطراراً^(٦).

وللمُنْفَصِلِ في النَّصْبِ (إِيَّا)، مُرْدَفَةٌ بِأَحَدِ أَمْثَلَةِ الْمُتَّصِلِ المنصوبِ،
وهو معها حرفٌ/٩ب/ دالٌّ على حالِ المُعْبَرِ عنه، يتصرّفُ مَعَهُ بِحَسَبِهِ،
وقيلَ هو اسمٌ مجرورٌ بإضافةِ (إِيَّا) إليه^(٧).

٩ب

(١) يعني بذلك الفعل الماضي المسند للمتكلّم المشارك، نحو: (ضربنا).

(٢) يريد بذلك تاء الضمير (أنت).

(٣) ينظر التسهيل ٩٥.

(٤) ينظر الكتاب ١٥١/٤، والتسهيل ٩٦.

(٥) إسكان هاء (هو وهي) لغة قيس وأسد. ينظر التسهيل ٩٦، والهمع ١/١٠٩.

(٦) أي تحذف واو (هو) نحو: (بناؤه في دار صدق قد أقام بها). أي بينا هو. وياء هي
نحو: (عداً ولولاه كانوا في الفلا ربما) أي ولولا هي.

(٧) هذا هو رأي الخليل. ينظر الكتاب ٢٧٩/١، والتسهيل ٩٦، والمساعد ١/١٠١-١٠٢.

ولا انفصال ما أمكن الإتصال إلا انفصال المنصوب في الضرورة^(١)، ولا يقع المتصل بعد إلا اختياراً^(٢)، وانفصال منصوب كان أعرف من اتصاله^(٣)، ويتعين انفصال المضمير المنصوب بعامل في مضمير قبله غير مرفوع إن اتفقت رُبتاهما، وربما اتصلاً في الغيبة، فإن اختلفت رُبتاهما، جاز الأمران^(٤).
ووجب تقديم الأخص مع الاتصال لا مع الانفصال^(٥).

والأصل تقديم ما يعود إليه ضمير الغائب، وهو إن تقدم صريح وغير صريح، فغير الصريح ما تضمن الفعل من مصدر وما فهمم بالسياق، ويحسن تأخيرُهُ إن كان مُقدّم المعنى كالفاعل، ويُقبَح إن كان مؤخرهُ كالمفعول، ويتأخّر وجوباً إن كان الضمير معمول نِعَم أو رُبَّ، أو مرفوعاً بأول/أ/ المتنازعين، ومنهُ المُسمّى ضمير الشأن عند البصريين^(٦)، وضمير المجهول عند

١١٠

(١) ينظر الانصاف المسألة (٩٨) ٦٩٥/٢ وما بعدها، والتسهيل ٢٧.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦، المساعد ١٠٠/١ - ١٠١.

(٣) وذلك هاء كنته، فيكون اتصالها هو المختار، والذي نص عليه سيبويه أن الانفصال

هو المختار. ينظر: التسهيل ٢٧، والمساعد ١٠٨/١.

(٤) أي الاتصال والانفصال في الذي لم يل الفعل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

وزيد ظننتكه وظننتك إياه. ينظر: المساعد ١٠٥/١.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧.

(٦) وذلك نحو: هو زيدٌ قائم. ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا

كان مؤنثاً نحو: هي هندٌ قائمة. ينظر المساعد: ١١٤/١.

الكوفيين^(١)، ولا يُفسَّرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مُؤَنَّثٌ اخْتِيارَ تَأْنِيثُهُ، وَرَبَّمَا أَثَّ مَطْلَقاً^(٢).

ويبرزُ مبتدأ، ومنصوباً في بابي (إِنْ) و(ظَنَّ)، وَيَسْتَكِنُ في بابي (كَانَ) و(كَادَ)^(٣).

وإعرابُ المضمراتِ مُمْتَنِعٌ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ، وَالْإِفْتِقَارِ، وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ مَعَ الْعَوَامِلِ، وَلِلْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِاخْتِلَافِ صَيَغِهَا لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي^(٤).

(فَصْلٌ): من المضمراتِ الْمُسَمَّيَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَصْلاً، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عِمَاداً، وَيَقَعُ بِلَفْظِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، مَطَابِقاً لِلْاسْمِ الْكَائِنِ مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَيْرِ مُعَرَّفٍ بِاللَّامِ، أَوْ هُوَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، وَفِي وَقْعِهِ قَبْلَ عِلْمٍ، أَوْ مُضَافٍ، أَوْ فَعْلٍ مُضَارِعٍ، أَوْ بَيْنَ نَكْرَتَيْنِ، وَالْحُكْمُ

(١) سَمَّوهُ بِمَجْهُولٍ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي عَنْهُمْ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ. ينظر المساعد ١/١١٤ - ١١٥.

(٢) لَا يَفْسِرُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ بِمَجْدُودٍ إِلَّا بِجُمْلَةٍ وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَيَرْجَحُ تَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْقِصَّةِ عَلَى تَذْكِيرِهِ بِاعْتِبَارِ الشَّأْنِ. ينظر التسهيل ٢٨، والمساعد ١/١١٥ - ١١٦.

(٣) وَيَبْرُزُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُبْتَدَأً نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الْإِخْلَاصُ ١. وَمَنْصُوباً فِي بَابِي إِنَّ وَظَنَّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ الْجِنُّ ١٩. وَنَحْوُ: (عَلِمْتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ). وَيَسْتَكِنُ فِي بَابِي كَانَ وَكَادَ نَحْوُ: (إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَانِ...) وَكَقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَحَفْصٍ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ التَّوْبَةُ ١١٧، فِي كَادَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ. ينظر المساعد ١/١١٧ - ١١٨.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٩.

١٠ ب على مَحَلِّهِ بِالْإِعْرَابِ خِلَافٌ. وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِهِ، وَفَائِدَتُهُ فِي
الْأَصْلِ / ١٠ ب / رَفْعُ احْتِمَالِ كَوْنِ الْخَيْرِ تَابِعاً، وَإِنَّمَا تَتَعَيَّنُ فَصْلِيَّتُهُ إِذَا وَلِيَهُ
مَنْصُوبٌ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَخْبَرٌ عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ
الْعَرَبِ^(١).

(١) سَمِيَ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَيْرِ وَالنَّعْتِ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِالْعِمَادِ، وَسَمَوْهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي
الْفَائِدَةِ، إِذْ يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ بِتَابِعٍ لِلأَوَّلِ وَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ١١٩/١.

بابُ أسماءِ الإِشارةِ

اسمُ الإِشارةِ ما دَلَّ بالوضعِ على مُسمًى وإِشارةٍ إليه، وهو في القربِ مذكَّراً مُفرداً (ذا)، وفي التَّوسُّطِ (ذاك)، وفي البُعدِ (ذلك)، ولمؤنثه (تي) و(تا) و(ذه) و(ذِه) و(ذهي)، ثُمَّ (تِيكَ) ثُمَّ (تِلْكَ) و(تَالِكَ)، وفي تثنيتهما (ذَان) و(تَان) و(ذَانِكَ) و(تَانِكَ) رفعاً، و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) و(ذَيْنِكَ) و(تَيْنِكَ)، جرّاً ونصباً، وربّما شَدَّدَ التَّوْنُ مطلقاً^(١).

والجمعُ (أُولَى) و(أُولَاءِ)، ثُمَّ (أُولَاكَ) و(أُولَئِكَ) ثُمَّ (أُولَئِكَ)، وتصحُّبه (ها) للتنبية في القريبِ كثيراً، وفي المتوسِّطِ قليلاً^(٢). والكافُ حرفٌ يَدُلُّ على حالِ المخاطَبِ، /أ/ يتصرَّفُ مَعَهُ تَصَرُّفُهُ إذا كان مضمراً، وربّما جاءَ في خطابِ الجمعِ بلفظِ الإفرادِ، ويُستعملُ (ذلك) موضعَ (ذا) على رأيي^(٣). ويُشارُ إلى المكانِ بـ (هَنا) ثُمَّ (هُنَالِكَ) و(هَنا) و(هَنا) و(ثُمَّ)، وقد يُرادُ بـ (هَنا)^(٤) الزَّمانُ، توسُّعاً.

وُبنِيَ اسمُ الإِشارةِ لِنِيبَتِهِ عَن حرفِ الإِشارةِ، أو لشَبْهِهِ بالحرفِ في الوضعِ والافتقارِ^(٥).

(١) ينظر التسهيل ٣٩ والمساعد ١/١٨٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٩-٤٠.

(٣) ينظر المساعد ١/١٩١.

(٤) جاء في التسهيل ٤١: "وقد يراد بـ (هُناك) و(هُنالِكَ) و(هنا) الزمان، بضم الهاء ومن غير تشديد التَّوْنِ".

(٥) ينظر التسهيل ٤١، وشرح ابن عقيل ١/٣٠، ٣٢.

بابُ الموصولات

الموصول: ما لا تَتِمُّ إِبَانَتُهُ لِلْمُسَمَّى إِلَّا مُرَدِّفًا بِجُمْلَةٍ أَوْ نَائِبٍ عَنْهَا، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرٌ، فَهُوَ اسْمٌ، وَإِلَّا فَهُوَ حَرْفٌ.

فهـ (الذي) للواحد، و(التي) للواحدة مُطْلَقًا، وقد تُشَدُّ^(١) ياءاهما، ويُحذفان ساكنًا ما قبلَهُما، أو مكسورًا، وتثنيتُهُما كثنية (ذا) و(تا)^(٢).

وإنْ عُنيَ بِ(الذي) مَنْ يَعْقِلُ، فجمعُهُ (الذين) مُطْلَقًا، ورَبَّمَا قِيلَ: (الذَّوْن) رَفْعًا^(٣)، وقد تُحذفُ نونُهُ ١١ب/ ونون المثنى تخفيفًا، إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ.

١١ب

وجمعُ (التي): اللَّائِي، واللَّائِي، واللَّوَاتِي، وتُحذفُ ياءُ اثْنِهَا. و(الألى) بمعنى (الذين)، وقد تجيء بمعنى (اللَّائِي).

وبمعنى (الذين) أيضًا (اللَّائِي)، و(اللاءُون) رَفْعًا، و(اللَّائِيْنَ) جَرًّا ونصبًا. وبمعنى (الذي) وفروعه: (مَنْ) و(ما).

وبمعنى (الذي) (أَيُّ)، و(ذا) غير مشارٍ بها، ولا ملغاة، مقرونة بـ (ما) الاستفهامية غالبًا، و(ذو) في لغة طَيِّئ. وبمعنى (التي): (أَيَّةُ)^(٤)، وكلُّها تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْهُودَةٍ لِلْسَامِعِ، فيها ضميرٌ مُطابِقٌ للمعنى.

(١) في التسهيل ٣٣: وقد تشدَّد، وهي أقوى.

(٢) ينظر التسهيل ٣٣.

(٣) الذَّوْن بالواو في حالة الرفع، لغة طَيِّئ وهذيل وعقيل، وعليه الشاهد:

(نَحْنُ الذَّوْنُ صَبَحُوا الصَّبَاحَ). ينظر التسهيل ٣٣، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١.

(٤) وذلك قولك: يعجبني أيتها عندك. وهي لغة ضعيفة. ينظر: المساعد ١٤٩/١.

ويجوزُ حذفُهُ إنْ عَمِلَ فِيهِ فِعْلٌ أَوْ وَصَفٌ، غَيْرَ رَفْعٍ، أَوْ جُرَّ بِحَرْفٍ جُرٍّ
الموصول. مِثْلُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ كَانَ مُبْتَدَأً، بِشَرْطِ الاسْتِطَالَةِ فِي صِلَةٍ غَيْرِ
(أَيٍّ) غَالِبًا، وَبِغَيْرِ شَرْطٍ فِي صِلَتِهَا، وَ(أَيٍّ) حِينَئِذٍ تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، إِنْ
صُرِّحَ بِمَا تَضَافُ إِلَيْهِ، وَقَدْ تُعْرَبُ^(١).

وَيُعْنِي عَنْ الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا ظَرْفٌ أَوْ حَرْفٌ جَرٍّ مَنْوِيٌّ مَعَهُ
اسْتَقَرَّ، وَفَاعِلٌ هُوَ الْعَائِدُ^(٢).

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ، / ١٢٠ / خِلَافًا لِلْمَازِنِي
وَأَبِي الْعَبَّاسِ، وَتُوصَلُ بِالصِّفَاتِ^(٣)، وَرَبَّمَا وَصِلَتْ بِفِعْلِ مُضَارِعٍ^(٤).
(فَصْلٌ): (مَنْ) وَ(مَا) فِي اللَّفْظِ مَفْرَدَانِ مَذْكَرَانِ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ
أَكْثَرُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى^(٥). وَكِلْتَاهُمَا تَقَعُ شَرْطِيَّةٌ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ

(١) وذلك أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أنهم قائم. ففي هذه الحالة تكون أي مبنية، وإن بعض العرب أعربها مطلقا وإن أضيفت وحذف صدر صلتها. ينظر: شح ابن عقيل ١٦٢/١ - ١٦٥.

(٢) وذلك نحو: جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار. أي الذي استقر عندك أو في الدار، ففي استقر ضمير مستتر مرفوع به. ينظر المساعد ١٥٨/١.

(٣) يريد بالصفات اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالضروب، والصفة المشبهة كالحسن. ينظر المساعد ١٤٩/١.

(٤) وذلك كقوله: (ما أنت بالحكم الترضي حكومتُهُ) ينظر المساعد ١٥٠/١.

(٥) فيكونان هما وما عطف عليهما بعد ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثني أو مجموعا. المساعد ١٤٦/١.

ونكرة موصوفة. ولا تزاؤ (من)، خلافاً للكوفيين، ولا تقع على ما لا يعقل، إلا مع مَنْ يَعْقِلُ شمولاً أو تفصيلاً بعد الشمول^(١).

وأفردت (ما) نكرة^(٢) في نَعَمًا، ومِمَّا أَنْ يَكُونَ، وهي في الغالب لما لا يعقل، ولصفات مَنْ يَعْقِلُ، وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ^(٣).

(فصل): الموصولات الحرفية منها: (أَنْ)، وتُوصَلُ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ^(٤)، وتقبل أعراب الاسم كله^(٥). و(كي) بمعناها، وتُوصَلُ بِمُضَارِعٍ^(٦)، ولا يدخل عليها إلا لام الجر^(٧). ومنها: (ما)، وتوصَلُ بِالْفِعْلِ، وتختصُّ

(١) تقع (مَنْ) على من يعقل أو ما نزل منزلته كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ الاحقاف ٥، أو مجامعاً له شمولاً، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمَسِّي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ النور ٤٥. أو اقتران، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمَسِّي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ النور ٤٥. ينظر التسهيل ١٦٤/١.

(٢) أي أن (ما) تقع نكرة تامة بلا صلة، ولا صفة. ينظر التسهيل ٣٦-٣٧، والهمع ٣١٧/١.

(٣) المبهم أمره، وذلك كأن يرى شبحاً يقدر انسانيته وعدم انسانيته فيقول: اخبرني ما هناك، وكذا لو علمت انسانيته ولم يُدْرَ أذكر هو أم أنثى. ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ آل عمران ٣٥. ينظر: المساعد ١٦٥/١.

(٤) ينظر التسهيل ٣٧.

(٥) يريد بذلك أَنْ (أَنْ) تقبل أعراب الاسم كله، فتكون هي وصلتها في موضع رفع، أو نصب، أو جر.

(٦) ينظر التسهيل ٣٧.

(٧) يريد أن (كي) لا تقع إلا في موضع جر بعد لام الجر، بخلاف (أَنْ) التي تقع في موضع رفع ونصب وجر.

بنيابتها^(١) عن ظرف الزمان، وتوصلُ بجملة اسمية على رأي، وتفتقرُ عند الأخفش إلى عائد^(٢) ومنها (أنَّ) تذكرُ / ١٢ ب/ في بابها.

ويعني (أنَّ): (لَوْ) الكائنة بَعْدَ (وَدَّ) أو ما في معناها ويستغنى بها عن فعل التمني، فيقعُ الجوابُ بعدها^(٣) مقرونًا بالفاء^(٤).

والموصولُ والصلةُ كجزءي الاسم، فيجب لهما ما وَجَبَ للجزئين من الترتيب^(٥)، ومنع الفصل بأجنبي^(٦)، فلا يُتَّبَعُ الموصولُ^(٧) غالباً، ولا

(١) يعني بذلك (ما) المصدرية الظرفية.

(٢) ينظر التسهيل ٣٧-٣٨، والهمع ٢٧٩/١، ٢٨١.

(٣) ورد في الاصل زيادة بعد كلمة بعدها، والزيادة هي: (الجواب).

(٤) وذلك كقوله: سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا. الأصل: وددنا لو تعان، فحذف الفعل للدلالة لو عليه. ينظر المساعد ١٧٤/١.

(٥) ينظر التسهيل ٣٨. وعقّب ابن عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع بقوله: "أشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج، كعلبك، لمباينة المفرد لهما بالإفراد، والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز. وللموصول وصلته ما لجزءي الاسم، فيقدم الموصول وتؤخر صلته". المساعد ١٧٥/١.

(٦) أورد ابن عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع قوله: "وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به، كجملة الاعتراض". المساعد ١٧٥/١.

(٧) يريد بذلك ألا يتبع الموصول بنعتٍ ولا عطفٍ بيان، ولا بدل ولا تأكيد ولا عطف نسق". ينظر المساعد ١٧٦/١.

يُخْبِرُ عَنْهُ، وَلَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِ الصَّلَاةِ^(١)، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّلَاةِ بِوَجْهِ مَا، وَرُبَّمَا حُذِفَ الْمَوْصُولُ أَوْ الصَّلَاةُ اعْتِمَادًا عَلَى الظَّهْرِ، أَوْ قَصْدًا لِلِإِبْهَامِ^(٢).

(١) أي لا يقال: جاء الذي الظريفُ أكرمتُهُ، بل يؤخر الظريف عن أكرمته، وكذا بقية التوابع. ينظر المساعد ١/١٧٦.

(٢) ينظر المساعد ١/١٧٨.

باب لحاق الألف واللام^(١)

اللام وَخَذَهَا الْمَعْرِفَةُ^(٢)، خلافاً للخليل^(٣)، وإبدالها ميماً لغةً يَمَانِيَّةً^(٤)، وهي جنسيَّةٌ، وعهديَّةٌ، فالجنسيَّةُ: إمَّا للشمولِ، وهي التي (يَصَحُّ)^(٥) الاستثناءُ من مصحوبِها، وإمَّا لتعيينِ / ١٣ / الحقيقة، وهي التي تَصَحَبُ فاعِلَ نِعَمٍ، وصِفَةً اسمِ الإشارةِ.

١٣

والعهديَّةُ: هي التي عُهِدَ مصحوبُها بذكرٍ أو عِلْمٍ، وقد تَزَادَ هذه اللامُ وتنوَّبَ عن مضمِرٍ^(٦)، وتفيدُ التعظيمَ على رأي.

(فَصْلٌ): مدلولُ إعرابِ الاسمِ عُمْدَةٌ، أو فَضْلَةٌ، أو بينهما. فالرفعُ دليلُ العُمْدِ، وهي مبتدأ، وخبرٌ، [وفاعلٌ]^(٧)، ونائبٌ عنه، ومُشَبَّهٌ بِهِ

(١) ينظر التسهيل ٤٢.

(٢) رجع ابن مالك في التسهيل ٤٢، وشرح عمدة الحفاظ ١٥٢ أن حرف التعريف (أل) لا اللام وحدها. وهذا خلاف ما ذهب إليه هنا. ينظر نكت السيوطي ٣٠٥/١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٤-٣٢٥، والمساعد ١٩٥/١، والجمع ٢٧١/١.

(٤) هذه اللغة نقلت عن طيِّعٍ وعن حمير. ينظر مغني اللبيب ٧٠-٧١، والجمع ٢٧٣/١.

(٥) وردت في الاصل (تصحب فاغ)، وما أثبتناه يوافق ما في التسهيل ٤٢. والذي يصح الاستثناء من مصحوبها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ العصر ٢، ٣.

(٦) ينظر التسهيل ٤٢، ومغني اللبيب ٧٤، ٧٧-٧٨.

(٧) ساقطة من الأصل، وما أثبتناه من التسهيل ٤٢.

لفظاً^(١). والنَّصْبُ دليلُ الفضلاتِ، وهي المفعولاتُ وما شُبِّهَ بها، وهو الحالُ، والتَّمييزُ، والمستثنى، والمنصوبُ على التشبيهِ بالمفعولِ به^(٢). وألْحَقَ من العَمَدِ بالفضلاتِ المنصوبُ في باب (كان) و(إنّ) و(لا)^(٣). والجَرُّ دليلُ ما بين العَمدةِ والفضلةِ، وهو المضافُ إليه^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٤٩-٤٣. وهنا يريد بالمشبه بالفاعل لفظاً، كاسم كان وأخواتها. ينظر المساعد ٩٠١/١.

(٢) ما شبه بالمفعولات وهو الحال، نحو: ما جاء زيد ضاحكاً. والتمييز، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، والمستثنى نحو: القومُ إخوانك إلا زيداً. والمشبه بالمفعول به، نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجه. بنصب الوجه.

(٣) المنصوب في باب كان، أي خبرها وهو خير مبتدأ في الاصل. و(إنّ ولا) أي اسمهما، وهما مبتدآن في الأصل. ينظر المساعد ٩٠٢/١.

(٤) وإنما كان بين العَمدة والفضلة لأنه في موضع يكمل العَمدة نحو: جاء عبدُ الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمه عبدُ الله، وفي موضع يقع فضلة نحو: هذا ضاربُ زيدٍ. المساعد ٩٠١/١ - ٩٠٢.

بابُ المبتدأ

١٣ب

وهو الاسمُ المعرّي من العوامل اللفظية غير الزائدة، مسنداً ١٣/ب/ إليه، أو وصفاً يلي استفهاماً أو نفيّاً، رافعاً لظاهرٍ مُستغنى به، والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلك، وهو رافعُ المبتدأ، والمبتدأ رافعُ الخبر، وهو ما أُسندَ إليه فأفاد، وقيل: الابتداءُ رَفَعُهُمَا، وقيل: هما مترافعان^(١)، والرافع^(٢) للظاهر لا خبر له لِشِدَّةِ شِبْهِهِ بالفعل^(٣).

ويُحذفُ خبرُ المسندِ إليه وجوباً، للاستغناء عنه بجواب القسم، وجواب (لولا)، وواو المصاحبة، والحال إن كان المبتدأ مصدرأ^(٤)، ويحذفُ المبتدأ جوازاً، إن دلَّ عليه دليلٌ من اللفظ أو المعنى، وكذلك الخبر^(٥).

(١) ينظر في مسألة العامل في المبتدأ والخبر الخصائص ١/١٠٩، ١٦٦، والانصاف مسألة (٥)، والتسهيل ٤٤.

(٢) يريد بالرافع للظاهر الوصف الرافع للاسم الظاهر، نحو: أقائم أخواك؟

(٣) وذلك إذا قلت: أقائم الزيدان؟ فالزيدان فاعل مغنٍ عن الخبر، وليس ثمَّ خبر محذوف، خلافاً لبعضهم، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير، كما في قولك: أيقوم الزيدان؟ ينظر المساعد ١/٢٠٦.

(٤) أي يحذف الخبر وجوباً في القسم نحو: لعمرُك: أي لعمرُك قسمي، وبعد لولا، نحو: لولا زيد لايتيك، أي لولا زيد موجودٌ وبعد واو المصاحبة، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته. أي مقرونان، وقبل حالٍ، نحو ضربني زيداً قائماً. ينظر المساعد ١/٢٠٨ - ٢١٠.

(٥) فحذف المبتدأ جوازاً للقرينة، نحو أن يقال: كيف زيد؟ فتقول: طيبٌ. وحذف الخبر، نحو: زيد. لمن قال: من عندك؟

والأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير^(١)، وقد يُعرفان^(٢). ولا
يبتدأ بنكرة إلا أن تُفيد، وذلك بأن تختص بإضافة أو وصف، أو يُعطف
عليها، أو يُقصد بها العموم، أو تعتمد على استفهام أو نفي أو ظرف
١٤/مقدم هو الخبر، أو تكون دعاءً، أو وردت مثلاً^(٣).

والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه، إلا أن يكون فعلاً لم يبرز فاعله،
أو مساوياً للمبتدأ في الاختصاص وعدمه، أو مقروناً بإلا لفظاً، أو معنىً،
أو بالفاء، أو مسنداً إلى ضمير الشأن، أو أداة^(٤) استفهام، أو شرط، أو
مضاف إلى إحداهما، أو مقرون بلام الابتداء^(٥).

ويجب تقديمه إن كان أداة استفهام، أو مضافاً إليها، أو مُسنداً إلى (أن)
وَصَلَتِهَا، أو إلى مقرون بـ (إلا) لفظاً ومعنىً، أو بضمير يعود إلى الخبر، أو
مُسنداً إلى فعل مقرون بهمزة التسوية، أو مُصَحَّحاً للابتداء بالنكرة^(٦).

(١) ينظر الكتاب ٣٢٨/١، والتسهيل ٤٦.

(٢) ينظر التسهيل ٤٦.

(٣) ينظر التسهيل ٤٦.

(٤) يريد بذلك العطف على المحرور بإلى وهو (ضمير الشأن)، ولهذا جرت الأسماء
الأخرى الواقعة بعد حرف العطف. فالمسند إلى ضمير الشأن نحو: هو زيد المنطلق.
فلو آخر (هو) لاحتمل الشأنية والتأكيد. ينظر المساعد ٢٢٢/١.

(٥) المقرون بلام الابتداء نحو: لزيد قائم، فلا يجوز: قائم لزيد.

(٦) أي يجب تقديم الخبر في هذه الاحوال، فكونه أداة استفهام، نحو: كيف أنت؟
أو مضافاً إليها، نحو: صبيحة أي يوم سفرُك؟ والمسند إلى (أن) وصلتها نحو:

(فَصْلٌ): والخيرُ مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ كائنُ المبتدأ في المعنى، أو منزلٌ منزَلتهُ، وكلاهما مُشتقٌّ وغيرُ مُشتقٍّ^(١)، فالمشتقُّ متحمِّلٌ للضمير ما لم يرفع ظاهراً، ويستكنُّ الضمير /٤١ب/ إن جرى متحمِّلهُ على ما هو له، وإلا برز مطلقاً، وعند الكوفيين ومن وافقهم بشرطِ خوفِ اللبسِ^(٢).

والجملةُ شرطيةٌ وغيرُ شرطيةٍ، وغيرُ الشرطيةِ، اسميةٌ وفعليةٌ، وكتاتهما طلبيةٌ وخبريةٌ^(٣)، فإن باينَ المبتدأ جزءي الجملةِ، وجَبَ عَوْدُ الضميرِ منها إليه مطابقتاً، ولا يُحذفُ إلاّ بدليلٍ، وإن كان المبتدأ مفعولَ المعنى، قُبِحَ الحذفُ، وإلاّ حَسُنَ^(٤).

﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ يس ٤١. والمقرون بإلا لفظاً أو معنى نحو: ما في الدار إلا زيد، والثاني نحو: إنما في الدار زيد. أو بضمير يعود إلى الخير، نحو: عندَ هَندٍ مَنْ يُحِبُّهَا، أو مسند إلى فعل مقرون بهمزة التسوية، نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت؟ أو كونه مصححاً للابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك امرأة. ينظر المساعد ٢٢٣/١ - ٢٢٤. والجمع: ٣٤/٢ - ٣٥.

(١) ينظر التسهيل ٤٧.

(٢) إذا جرى الضمير على غير من هو له برز الضمير مطلقاً سواء أخيف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه، أم أمن، نحو: زيد هند ضاربها وهذا على طريقة البصريين، وأما عند الكوفيين فيتعين هذا عند خوف اللبس. ينظر المساعد ٢٢٨/١.

(٣) ينظر التسهيل ٤٨، وشرح الوافية نظم الكافية ١٧١.

(٤) قد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل كقولك: الثبرُ: القفيزُ بدرهمين. فإن كان العائد مفعولاً، وكان المبتدأ (كلاً) جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأ بلا خلاف. ومن

وَيُضَمُّنُ الظَّرْفُ وحرفُ الجرِّ معنى (استقرَّ) أو (مستقرٌّ)، فيقع خبراً متحملاً لضمير مرفوع به إن جرى على ما هو له، وإلا رَفَعَ ظاهراً أو ضميراً منفصلاً^(١).

ولا يُخْبِرُ عن اسمٍ عينٍ [بظرفٍ زمانٍ]^(٢) إلا بتأويلٍ، وإذا أُخْبِرَ عن اسمٍ معنى لا يقع في بعضه، جازَ رَفَعُهُ على تقديرٍ حذفٍ مضافٍ هو المبتدأ^(٣).

وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطفٍ وبغير عطفٍ، وليسَ /١٥/ من ذلك ما تعدَّد في اللَّفْظِ دون المعنى، كَحُلُولِ حَامِضٍ، إذ معناهما مُزٌّ^(٤).

(فَصْلُ): إن كان المبتدأ موصولاً عاماً، أو كُلاً مضافاً إلى نكرة موصوفة، والصِّفَةُ أو الصِّلَةُ فعلٌ غيرٌ مقرونٍ بأداةٍ شرطٍ أو ظرفٍ،

ذلك قراءة ابن عامر ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ النساء ٩٥، فإن كان المبتدأ غير (كل) والعائد مفعول لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة الشعر. وخالفهم البصريون، ومن حجتهم في اجازة ذلك قراءة بعض السلف: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ المائدة ٥٠، بالرفع أي يبعونه. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٤٥/١ - ٣٤٧.

(١) ينظر التسهيل ٤٩. وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) العبارة ساقطة من الأصل، والزيادة من التسهيل ٤٩ يقتضيها السياق.

(٣) ينظر التسهيل ٤٩. والأصول ٦٩/١.

(٤) ينظر التسهيل ٥٠، وشرح الكافية للرضي ١٠٠/١.

أو الموصولُ الألفُ واللامُ، جاز دخولُ الفاءِ على الخبرِ، تنبيهاً على استحقاقِ ما بعدها بما قبلها، ويُزيلُها نواسخُ الابتداءِ، إلا (إنَّ) على الأصحِّ، وفي (لكنَّ) نظرٌ^(١).

(١) تدخل الفاء على خبر المبتدأ جوازا إذا كان المبتدأ واقعا موقع من الشرطية أو ما أختها وهو ال الموصولة بمستقبل عام، كقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة ٣٨، وما كان موصولا بظرف، كقوله: ما لدى الحازم الليب معارا فمصون،... أو شبهه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ النحل ٥٣. أو بفعل صالح للشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ الشورى ٣٠. أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة: وهي الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية، نحو: رجل عنده حزم فسعيدٌ، وعبدٌ لكریم فما يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب، وتزيلها نواسخ الابتداء وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بأداة الشرط. ينظر المساعد ١/٢٤٤ - ٢٤٧.

بابُ الأفعالِ الرافعةِ للاسمِ الناصبةِ للخبرِ

وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ، وبات، وصار،
وليس، ودام مقرونةً بـ(ما) المصدرية، وبرح منفيةً، وكذلك فتى، وانفكَّ،
وزال التي مضارعُها يزالُ. هذه الأفعالُ وما تصرفَ منها تدخلُ على المبتدأ
غيرِ المخبرِ عنه بجملةٍ طلبيةٍ، وترفعُه، ويصيُرُ / ١٥ ب / اسمَها، وعلى الخبرِ،
وتنصبُه ويصيُرُ خبرَها^(١).

١٥ ب

وتُسمى نواقصَ، لعدمِ اكتفائها بالمرفوعِ، فإنِ اقتضتِ أحداثاً منسوبةً
لمرفوعاتِها، اكتفتِ وسُميتْ تامةً، وكلُّها صالحٌ لذلكِ إلّا ليسَ وفتى
وزال^(٢).

ولا تدخلُ السّنةُ الأواخرُ على مُخبرٍ عنه بأداةٍ استفهامٍ أو مضافٍ
إليها^(٣).

وتوسيطُ أخبارِها كلّها جائزٌ^(٤)، وكذلك تقديمُها عليها، إلّا خيرَ ما
دام، وفي تقديمِ خيرٍ ليسَ وبرحَ وأخواتِها منفيةً بـ(ما)، خلافٌ^(٥).

(١) ينظر التسهيل ٥٢.

(٢) ينظر التسهيل ٥٢.

(٣) ينظر التسهيل ٥٢، والمساعد ١/٢٥٠.

(٤) ينظر التسهيل ٥٤.

(٥) ينظر التسهيل ٥٤.

ولا يمتنع هنا أن يتقدّم على الاسم الإخبارُ بفعلٍ، ولا يُساوٍ في الاختصاص إن ظهر الإعراب^(١).

ويُخبرُ هنا بالمعرفة عن النكرة اضطراراً^(٢).

(فصلٌ): ويقترنُ به (إلا) خبرٌ ما نُفيَ منها إن قصدَ إيجابه، غيرَ أخبارِ (برح) وأخواتها، لأنَّ نفيها إيجابٌ، وما وردَ / ١٦ أ/ منه به (إلا) فشاذٌّ، أو مؤوّلٌ^(٣).

١١٦

وتختصُّ (كانَ) بجوازِ إلغائها وسَطاً بلفظِ الماضي^(٤)، وبجوازِ حذفها معوضاً منها (ما) مقرونةً به (إن) أو (أن)^(٥)، وغيرَ معوّضٍ منها بعدَ (إن) و(لو)^(٦).

وربّما أُلغيت في التّعجبِ (أصبحَ) و(أمسى)^(٧)، ولا يلي هذه العواملُ معمولٌ لغيرها، إلا أن يكونَ ظرفاً^(٨)، وما أوهمَ ذلكَ، فتصحّحُه

(١) فيجوز: كان أخاك زيداً، ولم يكن خيراً منك أحدٌ، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتىً أذكى منك. ينظر المساعد ٢٦٣/١.

(٢) ينظر التسهيل ٥٤.

(٣) ينظر التسهيل ٥٤.

(٤) ينظر التسهيل ٥٥.

(٥) ينظر التسهيل ٥٥.

(٦) ينظر التسهيل ٥٥.

(٧) ينظر التسهيل ٥٥.

(٨) ينظر التسهيل ٥٦.

بتقدير ضمير الشأن اسماً^(١). وفي إلحاقِ آضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ بهذه الأفعالِ خلاف^(٢).

وَأُلْحِقْتُ بَصَارَ جَاءَ، وَقَعَدَ فِي قَوْلِهِمْ: "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ"^(٣) وَ"أَرْهَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ"^(٤).

(فَصْلٌ): أُلْحَقَ أَهْلُ الْحِجَازِ (مَا) النَّافِيَةَ بِلَيْسَ^(٥)، بِشَرَطِ تَأْخِيرِ الْخَبَرِ، وَبِقَاءِ نَفْيِهِ، وَقَعَدَ (إِنْ)، وَرَبَّمَا أُلْحِقْتُ مَعَ التَّقْدِيمِ وَتَقْضِي النَّفْيِ، وَلَا الْإِلْحَاقَ

(١) يعني انه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه ولي (كان) واخواتها معمول خبرها فأولاه على أن في (كان) ضميراً مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قوله: قنأفد هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً ففي كان ضمير مستتر هو ضمير الشأن وهو اسم كان. ينظر شرح ابن عقيل: ٢٨١/١ - ٢٨٣.

(٢) ينظر التسهيل ٥٣ - ٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠.

(٣) قولهم (ما جاءت حاجتك) بتقدير: ما صارت حاجتك، فاسم جاء ضمير يعود على اسم الاستفهام (ما) وحاجتك خبر جاءت. ينظر الكتاب ١/٥٠، ٥١ والتسهيل ٥٣، ومنهج السالك ٥٣. وهذا المثل قاله الخوارج لابن عباس. كما في اللسان (كون).

(٤) في قعد ضمير يعود على الشفرة وهو اسمها، وكأنها حربة في موضع نصب، خبرها. والقول حكاه ابن الاعرابي. ينظر التهذيب ١/٢٠١، واللسان (قعد)، والتسهيل ٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٠، والممع ٢/٦٢، ٧٠.

(٥) ينظر التسهيل ٥٦.

في لغة بني تميم، وهو القياس، إذ لا تختص^(١)، وربما ألحقت (لا) مقصورة /١٦ ب/ على نكرة، وقصروها مُردفةً بالتاء على الحين، وحذفوا اسمها حينئذ، وأبقوا خبرها، وربما عكسوا، وربما وليها فعل، فقدّر الحين مضافاً إليه^(٢).

و(إن) النافية ك (ما) في الإلحاق على رأي^(٣).

وتُراد بَاءُ الجرِّ في الخبرِ بعدَ كَانَ المنفية، وليس، وما، وهل، ودُخُولُهَا بعدَ (هَلْ) مُصَحَّحٌ لدُخُولِهَا بعدَ (ما) التيمية، خلافاً لبعضهم^(٤)، ولكثرة وقوعها في خبر ليس، ربما حُذِفَتْ فَعُطِفَ بالجرِّ على تَوْهُمِهَا^(٥).

(١) ينظر التسهيل ٥٧. والفصول الخمسون ٢٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٧ ومغني اللبيب ٣٣٥.

(٣) تلحق ان النافية بما على رأي المبرد، وتابعه الفارسي وابن جني، ينظر المساعد ٢٨١/١.

(٤) دخلت الباء على الخبر المرفوع بعد هل كقوله: (ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائمٍ) ينظر شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ - ٤٣٨.

(٥) الجر على التوهم جاء عليه قول زهير: بدا لي أني لستُ مدركُ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً.

ينظر الكتاب ٢٩/٣، والتسهيل ٥٨.

بابُ أفعالِ المقاربةِ

عَمَلُهَا فِي الْأَصْلِ كَعَمَلِ (كَانَ)، لَكِنْ التَّزَمَ هُنَا كَوْنُ الْخَيْرِ فِعْلاً مُضَارِعاً، وَرُبَّمَا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ مُفْرَداً مَنْصُوباً، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً^(١).

فَخَيْرُ عَسَى وَحَرَى وَاحْلَوْلَى مَقْرُونٌ بـ (أَنْ) /١٧/، وَخَيْرُ طَفِقَ وَعَلَقَ وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ وَهَلَّهَلَ وَكَرَبَ مُجَرَّدٌ، وَكَذَلِكَ خَيْرُ (كَادَ) فِي الْإِخْتِيَارِ، وَفِي خَيْرٍ أَوْشَكَ، وَجِهَانٍ، وَرُبَّمَا جُرِّدَ خَيْرُ (عَسَى)^(٢).

وَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ هُنَا مُمْتَنِعٌ، لَا تَوْسُطُهُ^(٣)، وَقَدْ تُسْنَدُ (عَسَى) لـ (أَنْ) يَفْعَلُ، فَتَسْتَعْنِي عَنِ الْخَيْرِ، وَلَا يَخْتَلِفُ لَفْظُ عَسَى لِاخْتِلَافِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ جُعِلَ (أَنْ يَفْعَلُ) خَيْرَهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مَا قَبْلَهَا، جِيءَ بِهِ مَعَهَا، مُطَابِقاً مَجِيئُهُ مَعَ غَيْرِهَا، خِلَافاً لِلْمَازْنِيِّ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا الضَّمِيرُ الْمَوْضُوعُ لِلنَّصَبِ، كَانَ عَلَى أَصْلِهِ عِنْدَ سَيَبُويه، إلِخافاً لـ (عَسَى) بـ (لَعَلَّ)، وَجُعِلَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ نَائِباً عَنِ الْمَوْضُوعِ لِلرَّفْعِ^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٩. والمساعد ٢٩٤/١-٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٦٠، والمساعد ٢٩٩/١.

(٤) قد يتصل بعسى الضمير الموضوع للنصب نحو: عساني وعساك وعساه، فاذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسما لها، وأن والفعل في موضع رفع خيرا لها. فحمل عسى في العمل على لعل. وعند

ومعنى (كَادَ) و(كَرَبَ) و(هَلْهَلَ) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) المقاربة،
تحقيقاً ومعنى^(١). ومعنى (حَرَى) و(عَسَى) مُقَارَبَتُهُ رَجَاءً، وَقَدْ يَجِيءُ
عَسَى اشفاقاً^(٢).

ومعنى البواقى الشُّرُوعُ فِيهِ مُسْتَدَاماً^(٣).

وَتُنْفَى (كَادَ) إِعْلَاماً، / ١٧ب / بِوُقُوعِ الْفِعْلِ بِطَيِّئاً، أَوْ بَعْدَ مِقَارَبَتِهِ
مَتْرُوكاً^(٤).

١٧ب

الأخفش تبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ينظر المساعد ٣٠١/١.

(١) ينظر التسهيل ٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٥٩.

(٣) ينظر التسهيل ٥٩.

(٤) مثال نفى كاد إعلاما بوقوع الفعل بطيئا قولك: خلص زيد ولم يكد يخلص.

واستدل أبو الفتح ابن جني على هذا بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾

البقرة ٧١. ومثال عدم مقاربتة متروكا قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا﴾

النور ٤٠. أي لم يرها ولم يقارب أن يراها. ينظر المساعد ٣٠٣/١.

باب الحروف المشبهة بالأفعال

وهي: (إن) و(أن) للتأكيد، و(كان) للتشبيه، و(لكن) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعل) للترجي والتعليل والإشفاق^(١).

هذه الحروف لتضمنها معاني الأفعال، واختصاصها بالمبتدأ والخبر ككان وأخواتها، ألحقت بالأفعال في جعلها المبتدأ كالمفعول في النصب، ويسمى اسمها، والخبر كالفاعل بالرفع، ويسمى خبرها، وقصد هذا الإعمال لتتم القسمة الممكنة في جزئي الاسناد، فإنهما إما مرفوعان كما في باب الابتداء، وإما منصوبان كما في باب ظن، وإما أولهما مرفوع وثانيهما منصوب كما في باب كان، وإما بالعكس كما في باب إن، فلو لم يكن لباب إن هذا الإعمال / ١١٨ / أهمل أحد الأقسام^(٢).

١١٨

والخبر عند الكوفيين مرفوع هنا برفعه في باب الابتداء^(٣). ونصب الجزئين بـ (ليت) عند الفراء جائز، ومثلها سائر أخواتها عند بعض الكوفيين، وما استشهد به محمول على الحال أو على إضمار كان، وبه قال الكسائي^(٤). وما لم تدخل عليه (ما برح) لا تدخل عليه هذه

(١) الكتاب ١٣١/٢، وينظر التسهيل ٦١.

(٢) ينظر التسهيل ٦١.

(٣) هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا على قول البصريين، وأما الكوفيون فيقولون: إنما نصب الاسم، وأما الخبر فلم تعمل فيه شيئاً، بل هو على رفعه قبل دخولها.

(٤) يجوز في هذا الباب نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء، فيقول: ليت زيدا قائماً، بنصب

الحروف^(١)، وما ذَكَرَ للجزءَيْنِ في بابِ الابتداءِ، فجاءتْ هنا، إلا ما استثنى^(٢).

وتقديمُ الخبرِ ممتنعٌ هنا، وكذلك التوسيطُ، إلاّ توسيطَ الظروفِ وحروفِ الجرِّ، ورُبَّما اقتصرَ على اسمِها أو على خبرِها إن ثبتَ دليلٌ، وحذفُ الاسمِ إن كانَ ضميرَ الشَّانِ مخصوصاً بالضرورة^(٣).

(فصلٌ): تُكسَرُ (إنَّ) في موضعِ الجملةِ، وتُفتَحُ في موضعِ المصدرِ، فإن صَلَحَ الموضعُ لهما، جازَ الفتحُ والكسرُ، كما بَعَدَ (إذا) المفاجأةَ، وفاءِ الجوابِ، وتُكسَرُ / ١٨ ب/ بعدَ (حتَّى) إن كانت حرفَ ابتداءٍ، وتُفتَحُ إن

ب ١٨

الجزءَيْنِ، وأجازَ بعضُ الكوفيين نصبَ الجزعين بعدَ خمسةِ الأحرفِ وما استشهد به محمولٌ على الحالِ، أو على اضممارِ كانَ، وهو رأيُ الكسائي، ينظرُ المساعد ٣٠٨/١. (١) ينظرُ التسهيل ٦١. ومعنى ذلك أن هذه الحروف لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي، نحو: أين زيد؟ أو جملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، أو هل رأيته. ينظرُ في ذلك المساعد ٣٠٨/١ - ٣٠٩.

(٢) ينظرُ التسهيل ٦١ - ٦٢.

(٣) حذفُ الاسمِ هنا وهو ضميرُ شَأْنٍ مخصوصٍ بالشعرِ كقوله:

ولكن من لا يلقَ أمراً ينوبه بعدته ينزلُ به وهو أعزلُ أي ولكنه، أي الشَّانِ والامرُ، بحذفِ ضميرِ الشَّانِ، وقد حذفَ الاسمَ وهو في غيرِ الشعرِ في قول بعضهم: إن بك زيد مأخوذ. يريد: إنّه. حكاه سيبويه عن الخليل. وحكى الاخفش: إنَّ بك مأخوذ أخواك. بحذفِ الاسمِ وهو ضميرُ المخاطبِ، أي إنك بك مأخوذ أخواك. ينظرُ: المساعد ٣٠٩/١ - ٣١٠.

كانت عاطفةً أو جارةً^(١)، وتدخلُ لامُ الابتداءِ على ثاني ما يلي (إنَّ) من خبرٍ أو اسمٍ أو معمولٍ الخبرِ أو فصلٍ^(٢)، ولا تدخلُ على ثالثٍ إلا أن يكونَ خبراً أو اسماً، ولا تدخلُ على خبرٍ غيرها^(٣)، وخالفَ الكوفيون^(٤) في (لكنَّ)، ولا حجةَ فيما أوردوه، لنُدُورِهِ^(٥)، وإمكانِ زيادةِ اللامِ كما في غيرِ هذا البابِ، وتُرادفُ (أَنَّ) (لَعَلَّ)^(٦)، و(إنَّ) (نَعَمْ)^(٧)، وتُخَفَّفُ (إنَّ) و(كَأَنَّ) فيعملانِ ويُهملانِ، وتلزمُ اللامُ حينئذٍ خبرَ (إنَّ) فارقةً بينها

(١) ينظر التسهيل ٦٢-٦٣.

(٢) تدخل لامُ الابتداءِ على خبرٍ إنَّ المؤخر عن الاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ النمل ٧٣. وعلى الاسم المفصول بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً﴾ القلم ٣. وعلى معمول الخبر نحو: إنَّ زيدا لطعامك أكل. وعلى ضمير الفصل المسمى عمادا، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ آل عمران ٦٢.

(٣) ينظر التسهيل ٦٣.

(٤) في الأصل (الكوفيين)، وهو خطأ.

(٥) أجاز الكوفيون دخول لامُ الابتداءِ بعد لكن، نحو: لكنَّ زيدا لقائم. ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكانِ الزيادة، وهو قول بعض العرب: ولكنني من حبها لعميد، حمل على زيادة اللام. ينظر المساعد ٣٢٩/١ - ٣٢٣.

(٦) أنَّ المفتوحة تكون لغة في لعل كقول بعضهم: ائت السوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئا. أي لعلك. ينظر: مغني اللبيب ٦٠، والقاموس (أنن).

(٧) تُرادفُ إنَّ نعم، أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة. ومن ذلك قول ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقةً حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها. المساعد ٣٢٦/١.

وبين النافية، ولا يليها فعلٌ غيرُ ناسخٍ للابتداء، إلا ما ندرَ في دعاء،
خلافاً للكوفيين، وتُفيدُ عندهم النفي، واللامُ الإيجاب^(١).

ووقوعُ (لكنَّ) بين كلامين متنافيين، لفظاً أو معنى، ويَبْطُلُ عملُها
بالتخفيف، خلافاً ليوئس^(٢).

وتتقرنُ (ما) بهذه الحروف فتكفُّها غالباً عن العمل، ويَبْطُلُ
اختصاصُها/١١٩/ بالاسم^(٣).

(فَصْلٌ): لا يُرْفَعُ المعطوفُ على اسمِ (إنَّ) و(لكنَّ) قبلَ الخيرِ،
خِلافاً للكسائيِّ، وأجازهُ الفراءُ بشرطِ خفاءِ إعرابِ المعطوفِ عليه،
ويجوزُ ذلكَ بعدَ الخيرِ باتِّفاقٍ، ولا يجوزُ في البَواقي، خِلافاً للفراءِ،
والوصفُ بعدَ الخيرِ كالمعطوفِ على رأي^(٤)، وروى سيبويه:

(١) معنى: إنَّ زيداً لقائمٌ، عند الكوفيين: ما زيد إلا قائمٌ.

(٢) مثال وقوع لكنَّ بين متنافيين قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ الأنفال ١٧، ويمنع إعمالها مخففة، خلافاً ليوئس، حكى
عن يونس أنه حكى إعمالها عن العرب.

(٣) الكتاب ١٣٧/٢-١٣٨، وينظر التسهيل ٦٥.

(٤) يجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إن وخبرها باجماع من النحاة، نحو:
إنَّ زيداً لقائمٌ وعمرو. فإن كان العطف قبل أن تستكمل إنَّ، أي قبل أن تأخذ
خبرها نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، فقد أجاز ذلك الكسائي،
أي الرفع، وأجاز الفراء ذلك بشرط خفاء الإعراب، فيجوز عنده: إنَّك وزيد

(إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ)، ونحوه، مُعْلَطًا لِقَائِلِهِ^(١).

(فَصْلٌ): تَسُدُّ (أَنَّ) بِصِلَتِهَا مَسَدَّ اسْمٍ (لَيْتَ) وَخَبَرَهَا، وَيُمنَعُ ذَلِكَ فِي (لَعْلٌ)، خِلَافًا لِلأَخْفَشِ^(٢).

وَلَا مُ (لَعْلٌ) الْأُولَى زَائِدَةٌ، لَجَوَازِ سَقُوطِهَا، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، وَتُبَدَلُ الْآخِرَةُ ثُونًا مَعَ ثَبُوتِ الْأُولَى وَسَقُوطِهَا، وَرَبَّمَا قِيلَ (رَعَنَّ)، وَ(لَعَنَّ)،

ذَاهَبَانِ، وَيَمْتَنِعُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ. وَفِي بَوَاقِي أَخَوَاتِ إِنَّ فَأَجَازَ الْفَرَاءَ فِيمَا عَطَفَ عَلَى اسْمٍ غَيْرِ (إِنَّ) مِنْ أَخَوَاتِهَا مَا أَجَازَهُ مَعَ إِنَّ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ

وَالنَّصَبُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مَتَعَيْنٌ، وَالْبَيْتُ مَتَأَوَّلٌ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ مَعِي فِي بَلَدٍ، وَالْوَصْفُ وَعَطَفَ الْبَيَانِ وَالتَّوَكُّيدُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ إِنَّ وَلَكِنَّ وَأَنَّ، كَالْمَنْسُوقِ عِنْدَ الْجَرْمِيِّ وَالزَّجَاجِ وَالْفَرَاءِ، فَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْجَرْمِيِّ وَالزَّجَاجِ الرَّفْعُ فِي الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الْخَيْرِ لَا قَبْلَهُ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ نَفْسُهُ أَوْ بَطَّةٌ أَوْ الظَّرِيفُ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْفَرَاءِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ قَبْلَهُ إِنَّ خَفِيَ الْإِعْرَابُ. الْمُسَاعَدُ ٣٣٥/١ - ٣٣٨.

(١) حَكَى سِيبَوَيْهِ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَهُوَ نَادِرٌ، وَأَمَّا عِنْدَ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ فَلَا نَدْوَرُ فِيهِ. يَنْظُرُ الْكِتَابُ ١٥٥/٢، وَالْمُسَاعَدُ ٣٣٨/١.

(٢) قَدْ تَتَّصَلَ أَنَّ بَلَيْتَ سَادَةَ مَسَدٍ مَعْمُولِيهَا كَقَوْلِهِ: فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَتُوا فَيُعْلَمُ مَا بِي مِنْ جَوَىٍّ وَغَرَامٍ.

وَيَمْنَعُ ذَلِكَ فِي لَعْلٌ، خِلَافًا لِلأَخْفَشِ، فَقَاسَ الْأَخْفَشُ: لَعْلٌ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، عَلَى: لَيْتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. يَنْظُرُ الْمُسَاعَدُ ٣٣٠/١.

و(لأنَّ)^(١). وقد تُشَبَّه في الشعر بـ(عَسَى)، فتساويها في الخير، وربَّما جاء ذلك في نشر^(٢). وقد يليها الجرُّ على رأيي، منسوباً إليها أو لجارٍ مُقَدَّر^(٣).

(١) ينظر التسهيل ٦٦.

(٢) ينظر التسهيل ٦٦.

(٣) ينظر التسهيل ٦٦، ١٤٨. والجر بلعلّ لغة عقيل. ينظر المساعد ٣٣٥/١.

باب الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر

ب ١٩

١٩/ب / وهي: ظَنَّ لا بمعنى أَتَمَّ، وَحَسِبَ وَخَالَ ورَأَى بمعناها، وَعَلِمَ المعلقةً بحكمٍ ومحكومٍ عليه، ورَأَى وَوَجَدَ مرادفتاهما، وزَعَمَ لا بمعنى ضَمِنَ، وصَيَّرَ، وجَعَلَ واتَّخَذَ مرادفتاهما^(١).

هذه الأفعالُ وما تصرفَ منها وما أُلْحِقَ بها تدخلُ على المبتدأ والخبر اللذين تدخلُ كانَ عليهما، فتنصبهما مفعولين، ويجوزُ حذفُهُما لا حذفُ أحدهما إلاَّ بدليل^(٢)،

ولهما من الأحكامِ والأقسامِ ما لهما معَ كانَ^(٣). ويسدُّ مسدَّ مفعوليهما (أنَّ) و(أَنَّ) بصِلَتُهُما^(٤)، ويختارُ إلغاءُ هذه الأفعالِ في تأخيرِها، ويجوزُ في توسُّطِها، ويقبَحُ في تقدُّمِها، إلاَّ بعدَ معمولِ الخيرِ^(٥)، ويُطِلُّ عَمَلُها لامُ الابتداءِ، والاستفهامِ، وما النافية، ويُسمَّى تعليقاً^(٦).

(١) ينظر التسهيل ٧٠-٧١.

(٢) ينظر التسهيل ٧٠.

(٣) ينظر التسهيل ٧٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٤٨٦.

(٥) يجوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ بلا قبَح ولا ضعف في تأخيرِها عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت، وهو المختار عند ابن مالك، أو توسُّطِها، نحو: زيد ظننت قائم. ويقبَحُ الإلغاء وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع في نحو: ظننت زيد قائم، أي إذا وقعت متصدرة، وبتقليل قبَح بعد معمول الخير، نحو: متى ظننت زيد قائم.

(٦) ينظر التسهيل ٧٢.

وقد تؤثر اللام منوئية، والجمع بينها وبين مصادرها في الإلغاء قبيح، ويذهب بعض القبح /أ٢٠/ كون المصدر ضميراً، أو اسم إشارة، ونحو: ظننتُ ذاك، أو ظننتُ به، جائزٌ إن قصد بـ (ذاك) المصدر، وبالجار والمجرور موضع الظن أو سببه^(١).

وتختص هذه الأفعال، و(عَدِمَ) و(فَقَدَ) بجواز وصلها بمضميرين مُسمًى واحد^(٢).

وأُحِقَّ بها في التعليق مع الاستفهام، نَظَرَ وَدَرَى وَعَرَفَ، وما تصرف منها أو قاربها^(٣).

(فَصْلٌ): يُحَكَّى بِمَا تَصَرَّفَ مِنَ الْقَوْلِ الْجُمْلُ، وَيُنْصَبُ بِهِ الْمَفْرَدُ

(١) إذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين وتكون ظننت معلقة، وأجاز سيبويه: أظن زيد قائم، على تقدير: أظن لزيد قائم. والجمع بين اللام وبين مصادرها في الإلغاء قبيح، نحو: زيد ظننت ظناً لمنطلق. ويذهب بعض القبح كون المصدر ضميراً، نحو: زيد ظننته منطلق، أو اسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق. ينظر المساعد ٣٦٥/١ - ٣٦٦.

(٢) أي بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو: علمتني فقيراً إلى العفو والرحمة. وظننتك مهملًا، وقد يعامل بذلك عَدِمَ وَفَقَدَ، كقوله: لقد كان لي عن ضربتين عَدِمْتَنِي، وقوله: ندمت على ما كان مِنِّي فَقَدْتَنِي.

(٣) أي يلحق في التعليق بافعال هذا الباب نَظَرَ وَدَرَى وَعَرَفَ وما تصرف منها مع الاستفهام، نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ الكهف ١٩، ونحو: ﴿فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ النمل ٣٣. ينظر المساعد ٣٦٩/١.

المؤدّي معناها، وإلحاقه بالظنّ في العملِ مُطلقاً، لغةً سُلَيْمٍ، وهذا الإلحاقُ لأكثرِ العربِ مخصوصٌ بمضارعِ المخاطبِ المتّصلِ باستفهامٍ، والفصلُ بالظرفِ مُغتفرٌ، وبغيره راؤدٌ للحكاية^(١).

٢٠ب

(فَصْلٌ): تدخلُ همزةُ (النقلِ)^(٢) على (عِلْمٍ) المذكورةِ و(رأى) أُختِها، فتَنْصِبَانِ ثلاثةَ مفعولين، أوّلُها ما كانَ فاعلاً قَبْلُ، / ٢٠ب/ والثاني والثالث هما المفعولانِ قَبْلُ، وهما على ما قد ثَبَتَ لهما، ولا يُفَعَّلُ ذلكَ ببقيةِ أخواتِهما، خلافاً للأخفش^(٣).

(١) يحكى بالقول وفروعه الجمل وينصب به المفرد المؤدي معناها نحو: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ البقرة ٢٨٥، و﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾ المؤمنون ١٠٩، وقلت حديثاً وشعراً وخطبةً وقصةً. وإلحاقه في العمل بالظن مطلقاً أي بلا شرط وهو لغة سُلَيْمٍ، حكاه سيبويه عن أبي الخطاب فيقولون: قلت زيدا قائماً. ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بالظن في العمل بمضارع المخاطب المتصل باستفهام متصل، نحو: أتقول زيدا منطلقاً؟ والفصل بالظرف مغتفر كقوله: أبعدُ بُعْدٍ تقول الدار جامعةً. أو بالجار والجرور نحو: أي الدار تقول زيدا منطلقاً؟ فان عدم شرط من الشروط رجع إلى الحكاية نحو: قال زيد: عمرو منطلق. وكذا الباقي. ينظر: المساعد ١/ ٣٧٤-٣٧٦.

(٢) في الاصل (الوصل) والتصحيح من التسهيل ٧٤.

(٣) تدخل همزة النقل على الفعلين علم ورأى أُختها فينصبان ثلاثة مفاعيل وذلك نحو: أعلمت زيدا عمراً منطلقاً، وأريت خالداً بكراً أخاك. فزيداً وخالداً: مفعول أول كان فاعلاً حين تقول: علم زيد، ورأى خالد. وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً، ولا يجوز ذلك في غير علم ورأى وزاد الاخفش: أظنّ

=

وَمِثْلُ أَعْلَمَ أَنْبَأً وَنَبَأً مُرَادِفَتَاهَا، وَكَذَلِكَ أَخْبَرَ وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ عَلَى رَأْيٍ^(١)، وَإِذَا صِيغَتْ لِلْمَفْعُولِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ ظَنَنْتُ مُطْلَقاً^(٢).

-
- وَأَحْسَبَ وَأَخَالَ وَأَزَعَمَ وَأَوْجَدَ. فَتَقُولُ عَلَى رَأْيِهِ: أَظُنُّنْتُ زَيْدًا عَمراً قَائِماً، وَكَذَا الْبَوَاقِي. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٣٨٠/١-٣٨٣.
- (١) هَذَا الرَّأْيُ هُوَ لِلْكَوْفِيِّينَ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٣٨٣/١.
- (٢) أَيْ يَثْبُتُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ جَمِيعُ مَا ثَبَتَ لظَنٍّ مِنْ الْغَاءِ وَغَيْرِهِ وَذَلِكَ لِصِرْوَرْتِهِ مِثْلِهِ، تَقُولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدٌ عَمراً قَائِماً. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٣٨٤/١.

بابُ الفاعِلِ

الفاعلُ المسندُ إليه فَعْلٌ تامٌّ مُقدَّمٌ أبداً، مبينٌ لـ (فَعْلٍ)، أو اسم في معناه كذلك، فإن تأخَّرَ الفَعْلُ، فالفاعلُ ضميرُ المسندِ إليه، والمسندُ إليه مبتدأ، وإن تلا ما يختصُّ بالفعل، فهو فاعِلُ فَعْلٍ واجبُ الإضمارِ في معنى المظهر، وإن تلا (هَلْ) فكذلك، ولا يؤخَّرُ الفَعْلُ بعدَ (هَلْ) في غير الضرورة، والضميرُ فيما يَجِبُ لَهُ على ما ذُكِرَ في بابهِ، ولا ينفصلُ إلاّ مقروناً بإلّا، أو شبيهاً به، / ٢٩١/ أو مرفوعاً بصفةٍ غير موصوفِها، أو بمصدرٍ غير مضافٍ إليه^(١).

٢٩١

وقد تلحقُ الفَعْلُ المسندُ إلى ظاهرٍ غير واحدٍ علامةً كضميرهِ^(٢). وتلحقُ الماضي المسندُ إلى مؤنَّث تاءٍ ساكنةٍ تدلُّ على تأنيهِ، ولا تُحذفُ غالباً، إن كانَ ضميراً مُتصلاً مُطلقاً، أو ظاهراً مُتصلاً حقيقيّ التأنيثِ غير جمعٍ، ولحاقُها مَعَ الحقيقيّ التأنيثِ المفصولِ بغيرِ (إلاّ) أجود^(٣). وحكمُ المُسندِ إلى جمعِ التصحيحِ، حكمُ المسندِ إلى واحدِهِ، وحكمُ المسندِ إلى جمعِ التكسيرِ وجمعِ المذكرِ بالألفِ والتاءِ، حكمُ المُسندِ إلى الواحدِ المحازي

(١) ينظر التسهيل ٧٥.

(٢) يريد بذلك (لغة أكلوني البراغيث) التي يسميها ابنُ مالك لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة). فيقال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات.

(٣) تقول: قامَ اليومَ هندٌ، والأجود: قامت. وإن فصلَ بإلّا كقولنا: ما قامَ إلا هندٌ، بحذفِ التاءِ أجود من قولنا: ما قامتَ إلا هندٌ بآبائِها. المساعد ٣٩٠/١.

التأنيث، والبنون كالأبناء في ذلك، لِتَغْيَرِ تَظْمِ الواحد^(١)، وتساوي هذه التاء في اللّحاق وعدمه تاء المضارعة الدّالة على التأنيث^(٢). ويضمّر جوازاً فعلُ الفاعلِ المُجابِ به سؤالٌ ظاهرٌ أو مُقدّر^(٣).

ولا يُحذفُ الفاعلُ وإنْ عُلِمَ، خلافاً ٢١ب/ للكسائي، إلا أنْ يُحذفَ معهُ فعلٌ دَلَّتْ عليه قرينةٌ. والفرقُ بين الاضمارِ والحذفِ يَظْهَرُ بالتَّشْيِيعِ والجمع^(٤).

٢١ب

(١) حكم تاء التأنيث مع جمع التصحيح وهو جمع المذكر بالالف والتاء وغيره ما جمع بالياء أو بالواو والنون كزبيدين وهندات، حكمها مع واحده، فلا تقول: قامت الزبيدون، كما لا تقول: قامت زيد. بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام هند. وحكمها مع جمع التكسير وجمع المذكر بالالف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث فيجوز في كل من هذه الاصناف الثلاثة الحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها. وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الابناء تقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الابناء وقامت الابناء. المساعد ٣٩١/١ - ٣٩٢.

(٢) فنقول: تقدم هند، والنار تضطرم، بالتاء لزوماً كما نقول فيهما: قامت واضطربت. (٣) يضمّر جوازاً فعل الفاعل المحاب به نفى نحو: بلى زيد، في جواب: ما جاء أحدٌ؟ أي بلى جاء زيد، أو استفهام، نحو: نعم زيد، في جواب: هل أتى أحدٌ؟ ينظر المساعد ٣٩٥-٣٩٤/١.

(٤) أجاز الكسائي - وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة للحذف. فمن المواضع

=

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

التي توهم الحذف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ يوسف ٣٥،
فالتقدير: ثم بدا لهم البداء. وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ابراهيم ٤٥.
والتقدير: وتبين لكم العلم. والكسائي يرى أنَّ هذا حذف. ينظر شرح الكافية
الشافعية ٦٠٠/٢-٦٠١.

السُّكْرَةُ (النَّيْرُ) (الْفَرْسُ) بابُ المفعولِ الذي ينوبُ عنِ الفاعِلِ

يُحَذَفُ الفاعِلُ إيجازاً، أو علماً به، أو جهلاً، أو تعظيماً له، أو احتقاراً، أو لغير ذلك، فينوب عنه في جميع ما يستحقه المفعول به إن وجد، وإلا فمصدر مؤقت، أو ظرف متصرف، أو جار ومجرور، والمسند إليه فعل، أو اسم في معناه، ويُفتح ما قبل آخر ذلك الفعل إن كان مضارعاً، وإلا كُسِرَ، فإن اعتلَّ في ثلاثيٍّ، أو موازنٍ (انفعل)، أو (افتعل)، حُرِّكَ بالكسرة ما قبله، أو أُشِمَّ ضمّاً، وربّما أُخْلِصَ ضمّاً^(١). ويضمُّ أوله مُطلقاً، ما لم تُثَقِّلِ الكسرة إليه أو إلى متبوعه، ويحرِّك بما يستحقه أول الماضي ثالثة / ٢٩٢/ إن كان ذا همزة وصل، وثانيه إن كان ذا تاء مَزِيدَةٍ أو لا^(٢).

١٢٢

(١) إن اعتلت عين الماضي ثلاثياً، نحو: قال وباع، أو على انفعل نحو: انقاد. أو افتعل، نحو: اختار. كسر ما قبلها باخلاص فتقول: قيل وبيع واتقيد واختير بكسر ما قبل العين كسرة خالصة من اشمام ضم، فيكسر ما قبل العين باشمام الضم، وقرئ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ و﴿وَعِيشَ الْمَاءُ﴾ هود ٤٤. وربما أخلص ضمّاً، فيقال: قول وبوع، فتسلم العين التي هي واو لسكونها بعد مجانستها، وتقلب التي هي ياء واو لسكونها بعد ضمة. ومقتضى ذلك جواز هذه اللغات الثلاث في انقاد واختار ونحوها. ينظر المساعد ٤٠٦/١ - ٤٠٣.

(٢) يضم مطلقاً أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً أول فعل النائب فتقول: ضُربَ ويُضربُ. ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله همزة وصل فتقول: أُنْطَلِقَ يضم الاول والثالث. ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله تاء، فتقول: تُعْجَبُ وتُجْوهر،

ولا ينوبُ عنه غيرُ المفعولِ بهِ إلا وهو مفقودٌ، خلافاً للكوفيين^(١).
وقد ينوبُ غيرُ المفعولِ الأولِ إنْ أُمِنَ اللبسُ، وفي إجازةٍ ذلك في بابِ
(ظنّ) و(أَعْلَمَ) خلاف^(٢).

وما يتعلّقُ بالفعلِ غيرِ فاعلٍ، ونائبٍ عنه، منصوبٌ، والمجرورُ منصوبٌ
المحلّ، وإنْ نابَ، فمرفوعة^(٣).

(فَصْلٌ): والمسندُ إليه الفعلُ كَجَزَيْهِ، فأصلُهُ أنْ يليه، وقد يُفَصَّلُ
بينهما بالمنصوبِ، إلا أنْ يكونَ المرفوعُ ضميراً لا يُفَصِّلُ، أو خيفَ
التباسُهُما، أو قرِنَ المنصوبُ بـ (إلا)، أو شابهَ المقرونَ بها، ويَجِبُ خلافُ

وُثْشَوطن وتُضْشورب، بضم الأول والثاني. المساعد ٤٠٠/١ - ٤٠١.

(١) لا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود، وأجاز ذلك
الأخفش والكوفيون، ويؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا
يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية ١٤. فاسند (لِيُجْزَى) إلى الجار والمجرور ونصب (قوما) وهو
مفعول به. ينظر المساعد ٣٩٨/١ - ٣٩٩.

(٢) لا تمنع نيابة غير الأولى من المفعولات مطلقاً، أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو
أعلم، فتقول: أعطيتُ زيدا درهماً، وظنّ زيدا قائماً، وأعلم زيدا عمراً قائماً، وأعلم
زيداً كبشك سميناً، وأما الأول فيجوز إقامته مطلقاً، وذلك إن أُمِنَ اللبس خلافاً لمن
أطلق المنع في باب ظن وأعلم. ينظر المساعد ٣٩٩/١ - ٤٠٠.

(٣) وهو اسم كان واخواتها ونائب الفاعل منصوب لفظاً كالمصدر والظرفين والمفعول به
وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرط جواز نصبه أو محلاً كالمجرور بزائد نحو: ما
ضربت من أحد، أو بغير زائد نحو: مرتت يزيد. ينظر المساعد ٤٠٤/١.

الأصلِ إنْ قُرْنَ بـ (إلاّ)، أو شَابَهَ المقرونَ بها، أو أُضِيفَ إلى ضميرِ يَعُودُ
إلى المنصوب^(١).

(١) يجب وصل الفعل بمرفوعه، وهو الفاعل ونائبه إن كان ضميراً غير محصور، نحو:
لقيت زيدا وأكرمته. أو خيف التباسه بالمنصوب كأن يكونا مقصورين فإذا قلت:
ضرب موسى عيسى، تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً. أو قرن المنصوب بإلا
نحو: ما ضرب عمرو إلا زيدا. فإذا حصر المفعول وجب وصل الفعل بمرفوعه وتأخير
المفعول. وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامُهُ زيدا، فيجب عندهم وصل الفعل
بالمفعول وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل فتقول على هذا
ضرب زيدا غلامُهُ.

بابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ أَوْ شَبْهِهِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُلَابِسِهِ

٢٢٦ ب/ إذا نَصَبَ ضَمِيرَ اسْمٍ مُتَقَدِّمٍ، أَوْ مُلَابِسَهُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، فَعِلٌّ أَوْ شَبْهُهُ، غَيْرُ صِلَةٍ، وَلَا صِفَةٍ، وَلَا تَالٍ لِأَدَاةِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ مَا النَّافِيَةِ أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ حَرْفِ يَنْسَخُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَيْسَ الْمُتَقَدِّمُ ثَانِي رُكْنِي جُمْلَةٍ، وَجَبَ نَصْبُهُ غَالِبًا، إِنْ تَلَا مَا يَخْصُ الْفِعْلَ بِعَامِلٍ لَا يَظْهَرُ^(١). وَيُرْجَحُ عَلَى الرَّفْعِ إِنْ تَلَا اسْتِفْهَامًا، أَوْ (حَيْثُ)، أَوْ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةَ، أَوْ عُطِفَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَلَيْسَ بَعْدَ الْعَاطِفِ (أَمَّا) أَوْ إِذَا الْمَفَاجَأَةَ، أَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَظْهَرُ طَلَبِيًّا، أَوْ كَانَ الرَّفْعُ يُوقِعُ فِي تَوَهُّمٍ وَصْفٍ مَحَلٍّ بِالْمَعْنَى^(٢).

(١) مثال الضمير قولك: زيدٌ ضربته أو مررت به. وملابسه: زيد ضربت أخاه، أو مررت بأخيه، فيجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل نحو إذا لغير المفاجأة، ولو في مجازاة، وإن الشرطية، وأداوت التحضيض، فتقول: إذا زيدا ألقاه أكرمه، ولو زيدا لقيته ما أهنته، وإن زيدا أكرمته أكرمك. وهلا زيدا أكرمته؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوباً، أو استفهاماً بغير الهمزة نحو: هل زيدا رأيته؟ فيجب نصب زيد بمضمّر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع. وجب النصب بعامل لا يظهر، لكون العامل المشغول عوضاً عنه. المساعد ٤١٢/١ - ٤١٣.

(٢) إذا كان الرفع يوهّم وصفاً محلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر ٤٩. فنصب كل يرفع توهم أن خلقناه صفة شيء، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خير، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر. ورفع يوهّم أن خلقناه صفة شيء، والصواب كونه خيراً، فرجح النصب، لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قرئ بكل منهما، لكن المشهور النصب. ينظر: المساعد ٤١٧/١.

وإنْ كَانَ قَبْلَ الْعَاطِفِ مُبْتَدَأٌ خَيْرُهُ جَمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ، اسْتَوَى الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَإِنْ
خَلَا مِنَ الْمَانِعِ وَالْمَوْجِبِ وَالْمَرْجَحِ وَالْمُسَوِّي، كَانَ الرَّفْعُ مَخْتَاراً^(١).
وَمَلَابِسُ الضَّمِيرِ بَتَابِعٍ كَمَلَابِسِهِ بِنَفْسِهِ^(٢).

(١) مثال استواء الرفع والنصب وذلك إن ولي العاطف جملة ذات وجهين، أي اسمية
الصدر، فعلية العجز، قولك: زيداً قام أبوه وعمرو كلمته، بالرفع، والنصب. ومثال
اختيار الرفع في الصورة الثانية قولك: زيدٌ ضربته وأنا زيدٌ ضربته. فالرفع على
الابتداء. ينظر المساعد ٤٢١/١ - ٤٢٢.

(٢) مثال ذلك: زيدٌ ضربتُ أباه، زيدٌ ضربت رجلاً يبغضه، أو ضربت عمراً وأخاه.
المساعد ٤٢٢/١.

١٢٣/ بابُ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلِزُومِهِ

إِنْ اقْتَضَى الْفِعْلُ مَفْعُولًا بِهِ بِنَفْسِهِ، نَصَبَهُ وَسَمَّى مُتَعَدِّيًا، وَإِنْ اِحْتِجَاجٌ فِي تَعْلِيْقِهِ بِهِ إِلَى حَرْفٍ جَرٍّ، سَمَّى لِازِمًا^(١). وَلَا يُحْذَفُ الْجَارُ إِلَّا سَمَاعًا، أَوْ فِي ضَرُورَةٍ إِلَّا مَعَ (أَنَّ) وَ(أَنَّ)، وَالْجُرُورُ عِنْدَ الْمَحْذُوفِ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ غَالِبًا^(٣).

وَالْمُتَعَدِّي غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ، وَمُتَعَدِّ إِلَى اثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ، وَمُتَعَدِّ إِلَى اثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَصْلُهُ الْجَرُّ، وَكِلَاهُمَا قَدْ يَكْتَفِي بِوَاحِدٍ^(٤).

وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ مِنَ الْمَفْعُولِينَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَتَقْدِيمُ مَا لَيْسَ أَصْلُهُ الْجَرُّ عَلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ، وَتَرْكُ هَذَا الْأَصْلِ

(١) ينظر التسهيل ٨٣.

(٢) تقول: عَجِبْتُ أَنْ تَقُومَ، أَوْ أَتَىكَ قَائِمًا. وَالْأَصْلُ: مَنْ أَنْ تَقُومَ، وَمَنْ أَتَىكَ قَائِمًا. فحذف الحرف تخفيفاً.

(٣) وذلك لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير.

(٤) المتعدي من غير بابي: ظَنَّ وأَعْلَمَ متعدي إلى واحد، نحو: رَحِمَكَ اللَّهُ. ومتعدٍ إلى اثنين، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ الْكَوْثَرُ ١. والمتعدي إلى واحد متعدي بنفسه وجوباً، وجائز التعدي وال لزوم فيتعدى بنفسه تارةً وبحرف الجر أخرى كشكر ونصح وكذا الثاني وهو المتعدي إلى اثنين، فمنه ما تعدى إليه أيضاً بنفسه نحو كسا وأعطى، فتقول: كسوت زيدا جبةً وأعطيته درهماً. ومنه ما تعدى إليه بحرف الجر نحو: اختار وأمر، فتقول: اخترت زيدا من الرجال، وأمرته بالخير ولا يجوز: ضرب غلامه زيدا لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

واجبٌ وجائزٌ ومُمتنعٌ، كتركه في بابِ الفاعلِ للقرائنِ المذكورة^(١).

ب٢٣

وحُكْمُ المتعدي في تعليقه بما زادَ على مطلوبه، حُكْمُ اللازم، ويُحذف
٢٣/ب/ الفعلُ جوازاً لقرينةِ حاليةٍ، كرويةِ التَّأهّبِ لَهُ، أو مقاليةٍ، كالوعدِ
به، أو السّؤالِ عنه^(٢)، ورُبّما حُذِفَ لغيرِ قرينةٍ، فلا يُقاسُ عليه، ويُحذفُ
وجوباً في مواضعٍ يأتي ذكرُها.

ويُحذفُ المفعولُ بهِ منوياً إنِ اقتضى نيتُهُ سَبَبٌ، وإلاّ فغيرُ منويٍّ^(٣).

(١) إذا قلت: أعطيتُ زيدا درهماً، فالأصلُ تقديمُ زيدٍ على درهمٍ لأنّه الأخذ، وهو فاعلٌ
في المعنى، ولهذا جاز: أعطيتُ درهماً زيدا، وامتنع: أعطيتُ صاحبةَ الدرهم، وإذا
قلت: اخترتُ زيدا الرجالَ، فالأصلُ تقديمُ زيدٍ على الرجال، لأن الأصل: اخترتُ
زيداً من الرجال، فترك هذا الأصلُ واجب، ومثاله: ما أعطيتُ درهماً إلا زيدا،
إذ هو مثل: ما ضربَ عمراً إلا زيدا، وكذا نحو: أعطيتُ الدرهمَ صاحبةً، إذ هو
مثل: ضربَ زيدا غلامه. والجائزُ نحو: كسوتُ زيدا ثوباً، وخروجه عن الأصل
نحو: كسوتُ ثوباً زيدا، كما يجوز: ضربَ زيدٌ عمراً، وضربَ عمراً زيدا. والامتنع
نحو: ما أعطيتُ زيدا إلا درهماً، إذ هو مثل ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً، وكذا: أضربتُ
زيداً عمراً، أي جعلتُ زيدا يضربُ عمراً، إذ هو مثل: ضربَ موسى عيسى.
المساعد ٤٣٩/١ - ٤٣٣.

(٢) ينظر التسهيل ٨٥.

(٣) يحذفُ المفعولُ بهِ منوياً لدليل، أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولاً به، وهذا
هو الحذفُ اختصاراً، ومنه حذفُ الضميرِ المنصوبِ العائد على الموصولِ
بشرطه، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ السّجدة ١٦ أي يريدُه. أو غير

وتلحقُ بفاءِ الثلاثي همزةُ النقلِ، أو تُضَعَّفُ عَيْنُهُ، فَيَتَعَدَّى إلى واحدٍ
كَانَ قَاصِرًا عَنْهُ، فَيَزِدَادُ مَفْعُولًا إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا، وَيَصِيرُ مُتَعَدِّيًا إِنْ كَانَ
لَازِمًا^(١).

منوي، كتضمنين أصلح معنى لطف في قولك: أصلح الله في نفسك، إذ لولا التضمنين
لقلت: أصلح الله نفسك.

(١) تدخل همزة النقل على الثلاثي غير المتعدي فيصير متعديا إن كان لازما نحو: أزلتُ
الشيءَ وأبنتُهُ. ويعاقب الهمزة تضعيف العين كثيرا نحو: أنزلتُ الشيءَ ونزلتُهُ، وأبنتُهُ
وبينتُهُ. وكذا تدخل همزة التعدية على الثلاثي المتعدي إلى واحد فيصير متعديا إلى
اثنين نحو: أكفلت زيدا عمرا وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ. ينظر المساعد ١/٤٤٥-٤٤٦.

بابُ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ فَصَاعِدًا مَعْمُولًا وَاحِدًا

إِذَا تَعَلَّقَ فَعْلَانِ أَوْ شِبْهُهُمَا، مُتَّفَقًا الْعَمَلِ أَوْ مُخْتَلِفَاهُ، بِاسْمٍ ظَاهِرٍ مُتَأَخَّرٍ، وَجَبَ إِعْمَالُ أَحَدِهِمَا لَا إِعْمَالُهُمَا مَعًا، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي الْمُتَّفَقِي الْعَمَلِ، وَالْمُخْتَارُ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، / ٩٤ أ/ وَيَعْمَلُ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ الْأِسْمِ مُطَابِقًا، فَإِنْ أَدَّتِ الْمِطَابَقَةُ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى، وَجَبَ الْإِظْهَارُ أَوْ الْحَذْفُ^(١).

٩٤ أ

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُضْمِرِ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ وَإِنْ أَمَكُنْتَ الْمِطَابَقَةَ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ، وَحَذْفُ الْمُتَّصِلِ بِالْأَوَّلِ أَوَّلِي، وَإِبْقَاءُ الْمُتَّصِلِ بِالثَّانِي أَوَّلِي، وَإِنْ أُهْمِلَ الْأَوَّلُ مُقْتَضِيًا لِلرَّفْعِ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ، وَلَمْ يُحْذَفِ الضَّمِيرُ لِرَفْعِهِ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ^(٢).

(١) الإِعْمَالُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ الْكَهْفُ ٩٦، فَتَقَدَّمَ فَعْلَانِ، أَوْ يَتَقَدَّمَ شِبْهُ الْفِعْلِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: أَنَا ضَارِبٌ وَشَاتِمٌ زَيْدًا، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ: أَمْضَرُوبٌ وَمِهَانٌ زَيْدٌ؟ وَاسْمِ الْفِعْلِ نَحْوُ: نَزَالٌ وَبَلَّةٌ زَيْدًا. وَالْأَحَقُّ بِالْعَمَلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ الْأَقْرَبُ، وَالْأَسْبَقُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَيَعْمَلُ الْمَلْغَى عَنِ الْعَمَلِ فِي الْأِسْمِ الَّذِي تَنَازَعَهُ الْعَامِلَانِ فِي ضَمِيرِ الْمُنْتَازِعِ سَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْمَلْغَى الْأَوَّلُ أَمْ غَيْرُهُ، وَسَوَاءَ أَكَانَ طَلِبَةُ الرَّفْعِ أَمْ غَيْرُهُ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ ضَرْبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ، وَأَكْرَمْتُهُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرْتُ بِي زَيْدٌ، وَمِثَالُ الثَّانِي ضَرْبْتُ وَضَرْبُونِي قَوْمَكَ، وَأَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرْتُ بِهِ زَيْدٌ. وَلَا يَدُ مِنْ مِطَابَقَةِ الضَّمِيرِ لِلْأِسْمِ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ فِي إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْرِهِمَا نَحْوُ: قَامَا وَقَعَدَا الزَّيْدَانِ، وَقَامُوا وَقَعَدُوا الزَّيْدُونَ، وَقَمْنُ وَقَعَدْنِ الْهِنْدَاتِ، فَإِذَا أَدَّتْ مِطَابَقَةُ الضَّمِيرِ الْأِسْمَ الْمُنْتَازِعَ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَجَبَ الْإِظْهَارُ أَوْ الْحَذْفُ.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٨٦.

ولا يُتنازَعُ في ضميرٍ، وما أَوْهَمُهُ من نحو: ما قامَ ولا قَعَدَ إلا أنتَ،
محمولٌ على الحذفِ، إذ لا بُدَّ مع إعمالِ أحدِ الفعلَيْنِ من ضميرٍ غائبٍ
مُسْتَكِنٌ في الآخرِ، وهو غيرُ مُطابِقٍ للبارزِ، وأيضاً لا بُدَّ مع كُلِّ واحدٍ من
مرفوعي الفعلَيْنِ في نحو هذه المسألةِ مِنَ (إلا)، فلو أُسْنَدَ أَحَدُهُمَا إلى
الضميرِ المُسْتَكِنِ، لَخَلَا مِنْهَا، فَيَفْسُدُ المعنى، ويُحَكَّمُ في تنازُعِ أَكْثَرَ
٢٤ب / من عاملَيْنِ بما تقدَّمَ من ترجيحِ الإعمالِ بالقُربِ أو
السَّبقِ، وإعمالِ المُهْمَلِ في ضميرٍ مطابقٍ للظاهرِ وغير ذلك^(١).

(١) ينظر التسهيل ٨٦، والمساعد ١/٤٥٩-٤٦٢.

بابُ الْمَصْدَرِ^(١)

الْمَصْدَرُ: اسْمٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مِنَ الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِي الزَّمَانِ، وَيُسَمَّى الْفِعْلُ وَالْحَدَثَ وَالْحَدَثَانِ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ، وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا، إِذَا ذُكِرَ فَضْلَةً هُوَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ نَوْعٍ أَوْ وَصْفٍ أَوْ هَيْئَةٍ أَوْ آلَةٍ أَوْ بَعْضٍ أَوْ كُلٍّ أَوْ اسْمٍ إِشَارَةٍ أَوْ ضَمِيرٍ مَعَ فِعْلِهِ، أَوْ فِعْلٍ آخَرَ يَرَادِفُهُ أَوْ مَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ، هُوَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ أَوْ شَبِيهِهِ، فَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ مَزِيدٌ عَلَى مَا فَهِمَ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ لِلتَّوَكِيدِ، وَيُسَمَّى مَبْهَمًا، /٢٥٠/ وَغَيْرُهُ لِبَيَانِ النَّوعِ أَوْ الْمَرَاتِ، وَيُسَمَّى مُؤَقَّتًا^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَلِازِمُهُ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ، فَهُوَ مُتَّصِرٌ، وَإِنْ لَازِمُهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ، وَيَلْزَمُ إِفْرَادُهُ إِنْ قُصِدَ بِهِ الْجِنْسُ، وَلَا يَلْزَمُ إِنْ قُصِدَ بِهِ النَّوعُ، وَيَجُوزُ إِضْمَارُ فِعْلِهِ جَوَازَ إِضْمَارِ فِعْلِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَيَلْزَمُ إِضْمَارُهُ لِنَائِبِ عَنْهُ، أَوْ لِإِهْمَالِهِ مُطْلَقًا، فَإِنْ نَابَ عَنْهُ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَقَعَ طَلِبًا، أَوْ يَنْوَبَ بَعْدَ حَصْرِ عَنْ خَيْرِ اسْمٍ عَيْنٍ، أَوْ يُكْرَرُ، وَقَدْ يَرُدُّ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَإِنْ نَابَ عَنْهُ تَضَمَّنُ مَا سَبَقَ، فَوُرُودُهُ لِتَأْكِيدِ

٢٥

(١) ينظر التسهيل ٨٧.

(٢) المؤقت ويسمى المختص وهو القسم الثاني من قسمي المصدر، والاول هو المبهم. ودخل في المختص المعدود نحو: ضربت ضربتين، إذ حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص، والمختص الذي ليس بمعدود، يكون اختصاصه بالالف واللام وبالإضافة وبالصفة. ينظر المساعد ١/٤٦٥-٤٦٦.

مفهوم جملة هي نص، أو جعلها نصاً على المراد منها، أو للتشبيه به،
ونصب المشبه به، مشروط بأن يتلوا جملة مُشْتَمِلَةً على معناه وما يقوم به،
وأن يفهم منه الحدوث.

والمهمَلُ الفِعْلُ مُفْرَدٌ، كـ أَفَّةٌ^(١)، ومضافٌ مثنى، كـ لَيْيَكْ،
وسَعْدِيكَ،/٢٥ب/ ومضافٌ غيرُ مثنى، كـ قَعْدَكَ اللَّهُ، وَوَيْحَهُ، وَرُبَّمَا
أُقِيمَ مقامَ المصدرِ أسماءُ أعيانٍ، كـ فاهاً لَفِيكَ، وَتُرْباً وَجندلاً، وصفاتٌ،
كـ هنيئاً لك، وعائذاً بك.

وقومٌ يجعلون هذه الأسماءَ مفعولاتٍ، وهذه الصفاتِ أحوالاً^(٢).

(١) أَفَّا لَهُ وَأُفَّةٌ، أي قذراً، والقذر ضد النظافة. ينظر اللسان (أفف)، والمساعد ٤٧١/١.

(٢) ينظر التسهيل ٨٧-٨٩.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

وهو المصدرُ الآتي عِلَّةً لِفِعْلٍ شَارِكُهُ فِي الْفَاعِلِ وَالزَّمَانِ، وَيَنْصِبُهُ الْمُعْلَلُ بِهِ وَطءٌ^(١) لَامِ الْجَرِّ مِنْهُ، نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَقِيلَ يَنْصِبُهُ نَصَبَ نَوْعِ الْمَصْدَرِ، وَجَوَازُ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ يُبْطِلُ ذَلِكَ، وَإِنْ تَغَايَرَ الْفَاعِلُ أَوْ الزَّمَانُ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مَصْدَرٍ، لَزِمَتْ اللَّامُ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا، وَلِزُومُهَا إِيَّاهُ مُعْرِفًا بِاللَّامِ، وَسُقُوطُهَا مِنْهُ مُنْكَرًا أَكْثَرُ. وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي الْمُضَافِ^(٢).

(١) هكذا في الأصل "وطئ" ولعلها "بطئ" والله تعالى أعلم. المصحح.

(٢) كلٌّ من نصبه وجره كثير، فمن النصب: ﴿أَتَتِغَاةَ مَرْصَاتِ اللَّهِ﴾ البقرة ٢٦٥، والبحر

﴿لِيَلِفَ قُرَيْشٍ﴾ قريش ١. ينظر المساعد ٤٨٨/١.

وهو ما ضُمِّنَ معنى (في) لإيقاع فيه^(١)، وهو منصوبٌ بالواقع ومُبَهَّمُ الزَّمانِ ومُخْتَصَّصُهُ لذلك صالحٌ، فإن لم يُلَازِمْهُ هذا الاستعمالُ، فهو متصرفٌ، وإن لَازِمَهُ فغيرُ مُتَصَرِّفٍ^(٢)، وهو ما بُنِيَ مِنَ الأحيانِ، وما عِيَّنَ من ضُحَى، وبَكْرٍ، وسَحَرٍ، وسُحَيْرٍ، وعَشِيَّةٍ، وعِشَاءٍ، وَعَتَمَةٍ، ومَسَاءٍ، وذاتِ مَرَّةٍ، وهو الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ^(٣).

وأما أسماءُ الأمكنةِ، فما كان منها مُبَيَّنًّا صورةً مُسَمَّاهُ فليسَ بظرفٍ، وإن جِيءَ به لمعنى الظرفيةِ، لَازِمُهُ لفظُ (في) غالباً^(٤).

وما افتقرَ إلى غيره في تبينِ صورةِ مُسَمَّاهُ، فهو إن جِيءَ به لمعنى الظرفيةِ، منصوبٌ كما ذُكِرَ، وهو إمَّا اسْمُ جِهَةٍ كأمامٍ وخلفٍ، أو ما يُشَبِّهُهُ في الشَّيْاعِ كعندَ ومكانٍ، أو ما هو مقدارٌ كميلٍ / ٢٦ب/ وفرسخٍ،

٢٦ب

(١) يريد بذلك (لواقع فيه)، قال في المساعد ٤٨٩/١: "فإذا قلت: قمتُ يومَ الجمعةِ أمامك، فناسبُ (يوم) و(أمامك) هذا الملفوظ به، وهو قمتُ، والقيام، وهو أحد مدلولي قام واقع فيهما".

(٢) ينظر التسهيل ٩١.

(٣) وهو ما لم يضاف من مركب الأحيان كصباح مساءً ويومَ فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءً، ويومَ يومَ بالتركيب كخمسةَ عشرَ، لتضمنه معنى حرف العطف، أي صباحاً ومساءً.

(٤) ينظر التسهيل ٩٦.

أو ما هو مشتق من الواقع فيه كَمَذْهَبٍ، وإن تعلق المشتق بغير ما اشتق منه لازمه لفظ (في) غالباً^(١). ولا زمت الظرفية بعض الأمكنة (عند)، إلا أنها تُجرُّ بـ (من) لا غير^(٢).

وما وقع من الظروف صلة أو صفة أو خبراً أو حالاً، فناصبه مضمّر، ويُضمّر في غير ذلك، كما أُضمِرَ ناصِبُ المفعول به^(٣)، وشذَّ الإضمار بغير قرينة كقولهم في المثل: "حينئذٍ الآن"^(٤)، أي كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.

ويُقام المصدرُ المضافُ إليه (الحين) مقامه^(٥).

ويُتوسّع في الظرف، فيُجعلُ مفعولاً به ما لم يكن الفعل متعدياً

(١) ينظر التسهيل ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ٩٧.

(٣) الناصب للظرف إما مذكور أو محذوف، والمحذوف قد يكون جوازاً، نحو أن يقال: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة، والتقدير: جئت يوم الجمعة. أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالاً نحو: مررت بزيد عندك، أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: زيدٌ عندك، وظننتُ زيداً عندك. فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر. شرح ابن عقيل ١٩٢/٢ - ١٩٣.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٤/١، ٢٧٤.

(٥) يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، وقدم الحاج، وخروج زيد. شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢.

إلى ثلاثة، فحينئذ يُضْمَرُ ويُضَافُ إليه اسمُ الفاعلِ والمصدرُ^(١).

(١) يتوسع في الظرف فيجعل مفعولاً به، فتقول: سرتُ اليومَ، وسرتُ ميلاً بنصبهما على التوسع نصب المفعول به. ويمنع من هذا التوسع تعدي الفعل إلى ثلاثة، فلا تقول: اليومَ أعلمته زيداً عمراً قائماً. فيضمَر حينئذ فتقول: اليومَ سرتُهُ. ويضاف إليه اسم الفاعل نحو: يا سائرَ الميلِ، والمصدر، نحو: ﴿يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ سبأ ٣٣. ينظر المساعد ٥٣٧/١ - ٥٣٨.

بابُ المفعولِ مَعَهُ

١٢٧

المفعولُ مَعَهُ: هو المصحوبُ فضلةً لمعمولِ فِعْلٍ أو معناه /١٢٧/ بعدَ الواوِ التي بمعنى (مَعَ)، وهو منصوبٌ بعاملِ مصحوبه لتقويته بالواوِ، على الأصح^(١)، وَمِمَّا يَنْصِبُهُ لِتَضَمُّنٍ معنى الفعلِ حَسْبُكَ وَقَطُّكَ وَكَفَيْكَ^(٢) وما شَأْنُكَ وَمَالُكَ^(٣)، ويجبُ العطفُ إنْ لم تُسْتَوْفَ القِيُودُ، وإنْ اسْتُوفِيَتْ ولم يصحَّ العطفُ، وَجَبَ النَّصْبُ، وإنْ حَسُنَ العطفُ فَالنَّصْبُ مرجوحٌ، وإنْ قُبِحَ، فَالنَّصْبُ راجحٌ ورُبَّمَا أُضْمِرَتْ (كان) بعدَ (كيفَ) و(ما) الاستفهامية، فَأَجِيزَ النَّصْبُ^(٤).

وفي كونِ هذا البابِ مَقِيساً، خلافٌ.

(١) المفعول معه: هو الاسم التالي واواً يجعله بنفسها في المعنى لمرور مع، نحو: سرتُ

والنيلَ، والناصب له الفعل سار بواسطة الواو.

(٢) حسبك وكفيك، سواء وزناً ومعنى، أي كفاك أو يكفيك. ينظر المساعد ٥٤٦/١.

(٣) ينظر التسهيل ٩٩.

(٤) ينظر التسهيل ٩٩-١٠٠.

بابُ الاستثناء

٢٧ ب

المُسْتَثْنَى: مَا وَلِيَ أَدَاةَ اسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُ، فَهُوَ مُتَّصِلٌ، وَإِلَّا فَمُنْفَصِلٌ، وَحُكْمُهُ إِنْ وَلِيَ (إِلَّا) وَقُدِّرَ حَذْفُهَا وَارْتَبَطَ بِمَا قَبْلَهَا حُكْمُهُ مَعَ حَذْفِهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْتَبَطْ وَلَمْ تَكُنْ (إِلَّا) بِمَعْنَى (غَيْرِ)، ٢٧ ب/ فَحُكْمُهُ النَّصْبُ، فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مُتَأَخِّرًا عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بَعْدَ غَيْرِ مُوجِبٍ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، اخْتِيرَ مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ الْإِبْدَالُ^(١)، وَأَجَازَ التَّمْيِيزُ إِبْدَالَ الْمُنْفَصِلِ إِنْ أُمِكنَ جَعْلُهُ بَعْضًا بِوَجْهِ مَا^(٢).

وغيرُ الموجِبِ منفِيٌّ أَوْ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ، وَإِبْدَالُ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَصِفَتِهِ، أَجُودُ مِنْ نَصْبِهِ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ^(٣).

وَلَا يُبْدَلُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِـ (مِنْ) أَوْ (الْبَاءِ) الزَّائِدَتَيْنِ، وَلَا مِنْ اسْمٍ (لَا) التَّوْبَةِ، إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ^(٤).

(١) ينظر التسهيل ١٠١-١٠٢.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢، ٣٢٦، وينظر التسهيل ١٠٢.

(٣) اتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ، فَإِذَا قُلْتُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ الشَّعْرَاءُ؛ كَانَ اتِّبَاعُ زَيْدٍ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ. هَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ سَيَّوِيهِ، وَاخْتَارَهُ الْمِرْدُ، وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْمَازِنِيِّ تَجْوِيزُ الْوُجْهَيْنِ: وَاخْتِيَارُ النَّصْبِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ. ينظر المساعد ٥٦١/١.

(٤) نقول: مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ أَوْ إِلَّا امْرَأَةً مِنْ بَنِي فُلَانٍ، بِالرَّفْعِ، لِأَنَّ أَحَدًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ حَمْلًا عَلَى الْفِعْلِ. وَتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا

وإذا كُرِّرَتْ (إِلَّا)، فما بعدَ الثَّانِيَةِ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ تَكْرِيرُهَا توكيداً، وإِلَّا فَالْتَصِبُ لازماً^(١).

وتكونُ (إِلَّا) بمعنى (غَيْرٍ)، فيُوصَفُ ما قَبْلَهَا بِهَا وبِما بَعْدَهَا، فَإِنْ كَانَ جامداً، فَمَتَّبِعُهُ جَمْعٌ أَوْ فِي مَعْنَاهُ مُتَّكَرٌّ أَوْ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ^(٢).

(فَصْلٌ): ١٢٨/ أ/ تَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ حَالاً لِمَعْرِفَةِ أَوْ وَصْفِ لِنَكْرَةٍ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: "أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ": مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فَعَلَّكَ، وَلَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَ (إِلَّا) فِيمَا بَعْدَهَا، مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَشْتَى أَوْ مُسْتَشْتَى مِنْهُ، وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ يُضْمَرُ لَهُ عَامِلٌ، خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ^(٣).

شيئاً لا يعبأ به، أو إلا الشيء الذي لا يعبأ به، بنصب المبدل من شيء، لأنه في موضع نصب بليس. ولم تحره محلا على اللفظ لأن الباء الزائدة لا تعمل في خبر موجب. وتقول: لا إله إلا الله. ولا رجل في الدار إلا رجل من بني تميم، يرفع المبدل من اسم لا، لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تنصبه محلا على اللفظ.

(١) ينظر التسهيل ١٠٤.

(٢) تقول إلا بغير فتحمل في جعلها مع ما بعدها صفة على غير فيوصف بها وبتاليها ما يمكن وصفه بغير فالجمع المنكر كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الانبياء ٢٢. والمعرف بالجنسية كقوله:

(قليل بها الأصوات إلا بغاؤها). ينظر التسهيل ١٠٤-١٠٥، المساعد ١/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٣) يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أي فرغ له العامل نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدا أحد. فإذا وجد مثل ما ضرب إلا زيداً عمراً، قدر لعمرو عامل، أي ضرب عمراً، خلافاً للكسائي في منصوب ومخفوض

وَرَبُّمَا حُذِفَ الْمُسْتَشْنَى بِـ (إِلَّا) وَ (غَيْرِ) لِلْعِلْمِ بِهِ^(١).

(فَصْلٌ): يُجَرُّ الْمُسْتَشْنَى بِـ (غَيْرِ) وَ (سِوَى) لِإِضَافَتِهِمَا إِلَيْهِ،
وَبـ (حَاشَا) وَ (خَلَا) وَ (عَدَا) إِنْ كُنَّ حُرُوفاً، وَيَنْتَصِبُ بِهِنَّ مَفْعُولاً إِنْ كُنَّ
أَفْعَالاً، وَبـ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ) خَبِراً. وَلَا يَظْهَرُ مَرْفُوعُ الْفِعْلِ فِي هَذَا
الْبَابِ^(٢).

وَفِعْلِيَّةٌ (عَدَا) أَكْثَرُ مِنْ حُرُوفِهَا، وَحَاشَا بِالْعَكْسِ^(٣)، وَتَحْتَمُّ فِعْلِيَّةٌ
(عَدَا) وَ (خَلَا) مَقْرُونَتَيْنِ بِـ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ^(٤)، وَإِعْرَابُ (غَيْرِ) إِعْرَابُ مَا
وَلِيَ (إِلَّا) مَا لَمْ تُبَيَّنْ لِإِضَافَتِهَا إِلَى (أَنْ) أَوْ (أَنَّ)، وَحَمَلُ تَابِعِ الْمُسْتَشْنَى بِهَا
عَلَى الْمَعْنَى جَائِزٌ^(٥).

ب٢٨ وَيَلْزَمُ نَصْبُ (سِوَى) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٦)، /ب٢٨/ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا

ومرفوع نحو: ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً، وما مرَّ إلا زيدٌ بعمره، وما ضربَ إلا زيداً
عمرو. ينظر المساعد ٥٨٣/١.

(١) ينظر التسهيل ١٠٧.

(٢) ينظر التسهيل ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) الكتاب ٣٤٩/٢، ينظر التسهيل ١٠٥.

(٤) ينظر التسهيل ١٠٥.

(٥) ينظر التسهيل ١٠٦.

(٦) ينظر الكتاب ٤٠٧/١، والتسهيل ١٠٧.

حَرْفُ الْجَرِّ إِلَّا اضْطِرَّاراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كـ (غير)^(١).
ويُقال: سُوءٌ وَسَوَاءٌ^(٢)، وحاشَ وحشاً^(٣).

(١) ينظر التسهيل ١٠٧.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٥٠، ٢٣١/٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٠٥-١٠٦.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الحال

الحال: ما ذَكَرَ لإيقاع معنى فيه من دليل هيئة فاعل أو مفعول أو مضاف إليه أو مُجَبَّر عنه أو خبر، والاشتقاق فيه والتَّنْقُلُ أكثرُ من عَدَمِهِمَا^(١).

وهو واجب التَّنْكِيرِ، وإنْ جاءَ مَعْرِفَةً أَوَّلَ بِنَكْرَةٍ، وَيَجُوزُ جَعْلُهَا تَوْكِيداً إنْ أَفَادَتِ الشُّمُولَ^(٢). وَجَعَلَ المصدرِ المَعْرِفِ منصوباً بفعلٍ مُقَدَّرٍ هو الحال، أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ حَالاً، وَكُونَ المصدرِ حَالاً، مَتَوَقَّفٌ عَلَى السَّمَاعِ، خِلَافاً لِلْمَبْرَدِ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ^(٣).

وَيَمْتَنِعُ تَنْكِيرُ صَاحِبِ الْحَالِ غَالِباً، مَا لَمْ يَخْتَصَّ، أَوْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ^(٤).
(فَصْلٌ): يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهِ وَتَأْخِيرُهُ، ١٢٩/ أِلاَّ أَنْ

١٢٩

(١) ينظر التسهيل ١٠٨.

(٢) يجعله التميميون توكيداً، فيقولون: قام القوم ثلاثتهم، بالرفع، ورأيت القوم ثلاثتهم، بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثتهم، بالجر. المساعد ١٢/٢.

(٣) ذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر في قولنا: زيدٌ طلع بَغْتَةً، أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيدٌ بَغْتَةً، فبيغت عندهما هو الحال، لا بَغْتَةً. شرح ابن عقيل ٢٥٤/٢.

(٤) مثال اختصاص صاحب الحال بوصف، نحو: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ ماشياً أو بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ فصلت ١٠. أو بعملٍ نحو: مررتُ بضاربٍ هنديٍّ قائماً. ومثال تقدم الحال على صاحبها قولك: فيها قائماً رجلاً.

يعرض مانع من التقديم، كاقتران الحال بـ(إلا)، أو من التأخير، كاقتران صاحبه بها، أو إضافته إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال، والأصح منع تقديمه على صاحبه المحرور بحرف، ويضاف عامل الحال إلى صاحبه، وربما أضيف إليه غير العامل^(١).

(فصل): يجوز تقديم الحال على عامله إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تضارعه، ويمنع إن كان فعلاً غير متصرف، أو مصدرًا، أو صفة لا تضارع، أو ما فيه معنى الفعل من اسم إشارة، أو حرف تشبيه، أو تنبيه، أو تمن، أو ترج، أو ظرف ضمن الاستقرار^(٢). وقد يشترك في العامل حالاً اثنين يجمع وتفرق^(٣).

(فصل): يؤكّد بالحال جملة اسمية لإفادة الفخر أو التعظيم أو نفي الشك، فيضمّر (أحق) أو نحوه عاملاً، ويؤكد به أيضاً ما عمل

(١) مثال منع تقديم الحال على صاحبه المحرور بحرف قولك: مررت بهند ضاحكة. وقد ضعّف ابن مالك ذلك في التسهيل ١١٠ ولم يمنعه. ومثال إضافة عامل الحال إلى صاحبه نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وهو راكب الفرس عرياً. ومثال ما أضيف إليه غير العامل قولك: جاء غلامٌ هندٍ ضاحكةً. فقد أجاز هذا بعض البصريين ويحكي عن الفارسي. ينظر المساعد ٥٢/٢.

(٢) ينظر التسهيل ١١٠.

(٣) فالأول وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً. والثاني وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها يجمع مع الحال نحو: جاء زيدٌ وعمرو مسرعين. والثالث وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها، بتفريق في الحال نحو: لقيت زيدا مُصعداً منحدراً. المساعد ٣٥/٢.

٢٩ ب فيه من فعلٍ ظاهرٍ /٢٩ ب/ أو اسمٍ يُشَبِّهُهُ، وتَخَالُفُهُمَا لفظاً أكثر من تَوَافُقِهِمَا^(١).

(فَصْلٌ): تَقَعُ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ حَالاً، فَإِنْ صُدِّرَتْ بِمَضَارِعٍ مَثَبٍ، خَلَّتْ مِنَ الْوَائِ غَالِباً، وَلَزِمَهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، وَإِنْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَزِمَتِ الْوَائِ أَوِ الضَّمِيرُ، وَجَازَاجْتِمَاعُهُمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا فِي الْإِسْمِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ انْفِرَادِ الضَّمِيرِ^(٢).

(فَصْلٌ): حَقُّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مُقَارِناً، فَإِنْ كَانَ آتِياً، أَوَّلَ بِمُقَارِنٍ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً مَاضِياً، قُرِنَ غَالِباً بِ (قَدْ) لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ قُدِّرَ قَبْلَهُ مَوْصُوفٌ، خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ^(٣). وَحَقُّهُ أَنْ يَتَمَّ

(١) مثال الفعل قوله تعالى ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَدِيرِينَ﴾ التوبة ٣٥. ومثال الاسم الذي يشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ البقرة ٩١. وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما، فمثال الاختلاف: إن هذا زيدٌ منطلقاً، ومثال التوافق قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ النساء ٧٩. ينظر المساعد ٤٠/٢ - ٤١.

(٢) ينظر التسهيل ١١٢.

(٣) القول بالتقدير حكى عن الفراء والمبرد، وعند الكوفيين هو تكلف بلا دليل، وعند المغاربة لا بد من قد ظاهرة أو مقدرة. والأمثلة على اقتران قد قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ البقرة ٧٥. و﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ الأنعام ١١٩ و﴿الآن وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ يونس ٩١. ومثال تركها: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ يوسف ٦٥. و﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ يوسف ١٦، و﴿أَوْ جَاءُواكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ﴾ النساء ٩٠. المساعد ٤٧/٢.

الكلامُ بدونه، فإنَّ نابَ عن جملة، لم يتمَّ إلَّا به^(١).
ويُضْمَرُ عاملُ الحالِ لمعينة معناه، أو لتقدُّمِ سؤالٍ عنه، أو لغير ذلك
مِنَ الدلالات^(٢).

(١) يجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، نحو: ضربي زيداً قائماً.

(٢) فمثال إضمار عاملها لحضور معناه كقولك للراحل: راشداً مهدياً، أي تذهب. أو

تقدم ذكره في استفهام نحو: راكبا، لمن قال: كيف جئت؟ أي جئتُ. أو غيره، نحو:

بلى، مسرعاً، لمن قال: ألم تنطلق؟ أي انطلقت. ومنه: ﴿بلى قادرين﴾ القيامة ٤. أي

نجمها. المساعد ٣٧/٢.

/١٣٠/ التَّمْيِيزُ: كُلُّ نَكْرَةٍ فِيهَا مَعْنَى (مِنْ) الْجَنَسِيَّةِ، رَافِعَةٌ لِلإِبْهَامِ عَنْ جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ تَامٍّ، بِإِضَافَةٍ أَوْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، أَوْ نُونٍ تَسْقُطُ لِلإِضَافَةِ^(١). وَيُنْصَبُ مُمَيِّزُ الْمَفْرَدِ التَّامِّ بِالْمَفْرَدِ لِاقْتِضَائِهِ إِيَّاهُ، أَوْ لِمُضَارَعَتِهِ شَبِيَةَ الْفَعْلِ^(٢). وَيَنْجَرُّ الْمُمَيِّزُ بِإِضَافَةِ الْمُمَيِّزِ إِلَيْهِ إِنْ حُذِفَ الْمُتَمِّمُ^(٣)، وَلَا يُحَذَفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَنْوِينًا ظَاهِرًا أَوْ نُونَ تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعَ تَصْحِيحٍ^(٤)، وَأَكْثَرُ إِتْيَانِهِ بَعْدَ عَدَدٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ مَسَاحَةٍ أَوْ أَفْعَلٍ تَفْضِيلٍ أَوْ شَبِهِ ذَلِكَ^(٥).
(فَصْلٌ): مُمَيِّزُ الْجُمْلَةِ مَنْصُوبٌ مِنْهَا بِفَعْلٍ مُبْتَهَمٍ التَّسْبِيبِ أَوْ اسْمٍ فِي مَعْنَاهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَجْعُولِ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا، وَقَدْ يَكُونُ بِخِلَافِ ذَلِكَ^(٦).

(١) ينظر التسهيل ١١٤.

(٢) مضارعته لشبهه بالفعل نحو: هو مسرور قلباً، باشتعال رأسه شيباً، وسرعان ذا إهالة، فقلباً منصوب بمسرور وشيباً باشتعال وإهالة وهو الشحم بسرعان، وهو اسم فعل بمعنى سُرِعَ. المساعد ٥٧/٢.

(٣) معنى المتمم، هو المضاف إليه، والتنوين ونون التثنية، ونون الجمع، ونون شبه الجمع، ينظر التسهيل ١١٤، والمساعد ٥٨/٢.

(٤) ينظر التسهيل ١١٤، والمساعد ٥٨/٢-٥٩، والجمع ٦٤/٤-٦٦.

(٥) ينظر التسهيل ١١٤، وشرح الكافية للرضي ٢١٦/١، والمساعد ٥٥/٢-٥٦.

(٦) مميز الجملة وهو ما ذُكِرَ بعد جملة فعلية مبهمة النسبة، نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وفجرنا الارض عيونا﴾ القمر ١٢.

ولا يتقدّم تمييزٌ على (عاملٍ)^(١)، خلافاً للميرد والمازني في الفعل المتصرّف^(٢).

(١) في الأصل (علامه) وهو تحريف والتصحيح من التسهيل ١١٥.

(٢) في هذه المسألة يخالف ابن مالك رأيه في التسهيل، فهنا خالف الميرد والمازني وفي التسهيل ١١٥ وافقهما مع الكسائي، ينظر المقتضب ٣/٣ والخصائص ٢/٣٨٤ والانصاف مسألة (١٢٠)، والمساعد ٢/٦٦-٦٧.

/ ٣٠ ب / باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء^(١)

منها: (مِنْ) لا ابتداء الغاية في المكان، والتبعية، وليبيان الجنس،
وللتعليل، وللإبدال، وللقسم، وللإنتهاء على رأي، ولا يبتدأ بها الزمان،
خلافًا للكوفيين، وتُزاد مخصوصةً بالنكرة لمجرد التأكيد، وله ولاستغراق
الجنس، ولا تُزاد في الواجب، خلافًا للأخفش^(٢).

وتختص في القسم بالرَّبِّ، والتاء بالله، وروى الأخفش دخول كل
واحدةٍ منهما على معمولٍ الأخرى شذوذًا^(٣).

وقد يضمُّ ميمٌ (مِنْ)^(٤) هذه وتحذف نونها، فتختص في الحالين بالله^(٥).

ومنها: (إِلَى) للإنتهاء مطلقاً، ويدخلها في بعض الكلام معنى (مَعَ)^(٦).

(١) الحروف المذكورة في الاستثناء هي: خلا، وعدا، وحاشا. ينظر المساعد ٢/٤٤٥.

(٢) لا تزداد من في الإيجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول: جاءني من أحد. خلافاً

لأخفش، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ الاحقاف ٣١.

(٣) وذلك نحو: مَنْ اللهُ تَرَبِّي. رواه الأخفش. المساعد ٢/٥٥٣.

(٤) تضم ميم (مِنْ) فتصبح (مُنْ)، وتحذف نونها فتصبح (مُ) وتختص في الحالين بالله.

وللنحويين في المضمومة الميم قولان: أحدهما حرف، واختاره ابن مالك، والثاني اسم

مقتطع من أيم لأنه لم يثبت ضم ميمٍ من حرفاً. المساعد ٢/٥٥٣. واللسان (مَنْ).

(٥) ينظر التسهيل ١٤٤، والمساعد ٢/٥٥٣.

(٦) تأتي إلى بمعنى مع، وعليه حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ الصف

١٤. و﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء ٢. المساعد ٢/٥٥٤.

و(في) للظرفية حقيقةً أو مجازاً، وللتعليل^(١).
 و(على) للاستعلاء حساً أو معنىً، وقد يدخلها معنى (مع)^(٢).
 و(عن) للتجاوز، وربما دخلها معنى التعليل، ولا / ٣١ / تُزاد عند
 الأكثر^(٣). ويدخل عليهما من^(٤)، فيكونان اسمين^(٥).
 ومنها: (الكاف) للتشبيه، وتكون اسماً فتجرُّ، وربما جاءت فاعلاً،
 وتزاد للتوكيد^(٦).

- (١) ينظر التسهيل ١٤٥-١٤٦.
 (٢) قد يدخل على معنى مع، أثبتته الكوفيون والقسي، وخرج ابن مالك عليه:
 ﴿وأتى المال على حبه﴾ البقرة ١٧٧، و﴿لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ الرعد ٦.
 المساعد ٢٦٩/٢.
 (٣) قال بزيادة (عن) ابن جني كما في المغني ١٩٨.
 والمساعد ٢٦٦/٢-٢٦٨.
 (٤) أي يدخل على (على) و(عن) (من) فيكونان اسمين، نحو: من عليه، أي من فوقه،
 ومن عن يميني، أي من جانب يميني.
 (٥) ينظر التسهيل ١٤٤.
 (٦) وتكون الكاف اسماً فتجر وهو قول الأخفش، كقوله: (تيم القلب حب كالبدر، لا،
 بل) ومن مجيئها فاعلاً قوله:
 انتتهون؟ ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتل
 فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية. وتأتي زائدة للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى:
 ﴿ليس كمثله شيء﴾ الشورى ١١. المساعد ٢٧٥/٢.

ومنها: (اللام) للملك حقيقةً أو مجازاً، وللاستحقاق، وللتعليل
وللإنتهاء، وللتعجب في قسم وغيره، وللمجرد التعدية، ولتقوية العامل
المتعدي والإشعار بضعفه، ولتأكيد معنى الإضافة والتاريخ^(١).

(والباء) للإلصاق، وللمجرد التعدية، وللإستعانة، وللمصاحبة،
وللسببية، وللإبدال^(٢). وتُضَيَّفُ فعل القسم ظاهراً أو مضمراً إلى المُقْسَمِ بهِ
مطلقاً^(٣). وتُزَادُ جوازاً في الخير كما سبق^(٤)، وفي المفعول بهِ، وفي (أنَّ)
فاعلة، وفي فاعل (كفى) وهو مفعولٌ على رأي، وربما زِيدَتْ في المبتدأ
والخير الموجب^(٥). وتُبَدَلُ منها (الواو) في القسم، فتختصُّ بالظاهر
مطلقاً^(٦).

ولا يدخلُ غيرُ الباءِ على قسمٍ فيه معنى الطَّلَبِ، ولا مُتَعَلِّقٍ بفعلٍ
٣١/ب ظاهر^(٧).

٣١ ب

(١) ينظر التسهيل ١٤٥، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠.

(٢) ينظر التسهيل ١٤٥.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢.

(٤) سبك المنظوم ورقة ١٦ب. وينظر التسهيل ٥٧.

(٥) وزيادتها في فاعل كفى نحو: ﴿كفى بالله شهيداً﴾ الرعد ٤٣. وأحسن يزيد. وزيادتها
في المبتدأ والخبر نحو: بحسبك درهم، وما زيد بقائم. المساعد ٢٦٤/٢.

(٦) ينظر الهمع ٢٣٢/٤، ٢٣٦.

(٧) ينظر التسهيل ١٥٠، والمساعد ٣٠٥/٢.

ومنها: (رُبَّ) لتقليل ذات الشيء أو نظيره، ويلزمها التصدير والاختصاص بالثكرة، وفي لزوم وصفها خلاف. وقد يُعْطَفُ عَلَيْهَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهَا، وَرَبَّمَا جَرَتْ ضَمِيرًا مُبْهَمًا يَلْزَمُ تَفْسِيرُهُ بِمَفْرَدٍ مُتَأَخِّرٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ^(١).

وَتَجْرُ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ الْوَائِ، وَرَبَّمَا أُضْمِرَتْ بَعْدَ الْفَاءِ وَبَلَّ^(٢). وَتَقْتَرِنُ (مَا) بِهَا وَبِالْكَافِ وَبِ(مِنْ)، فَتَكْفُهُنَّ وَيَبْطُلُ اخْتِصَاصُهُنَّ بِالْأَسْمَاءِ، وَتُقِيدُ (مِنْ) حِينَئِذٍ التَّقْلِيلَ^(٣).

ومنها: (حَتَّى) بمعنى إلى، أو بمعنى كي، فإذا كانت بمعنى كي، لم تَجْرُ إِلَّا مُصَدَّرًا مُؤَوَّلًا مِنْ فِعْلٍ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى إِلَى جَرَتْ ذَلِكَ، وَاسْمًا ظَاهِرًا مُسَمَّاهُ جُزْءٌ آخِرٌ، أَوْ مُتَّصِلٌ بِالْجُزْءِ الْآخِرِ غَالِبًا^(٤).

(١) رَبٌّ قَدْ تَجَرَّ ضَمِيرًا نَحْوُ: (رَبُّهُ أَمْرًا بِكَ نَالِ أَمْنٍ عِزَّةٍ) اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى جَوَازِ جَرِّ رَبٍّ لِلضَّمِيرِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ وَتَفْسِيرِهِ بِنَكْرَةٍ مُطَابِقَةٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ (رَبُّهُ أَمْرًا) وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٢/٢٩١.

(٢) وَرَدَّ حَذْفُ رَبٍّ جَارَةً بَعْدَ الْوَائِ نَحْوُ: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ... وَبَعْدَ الْفَاءِ نَحْوُ: فَمِثْلُكَ حُبْلَى... وَبَعْدَ بَلٍّ، نَحْوُ: بَلِّ بَلْدًا... يَنْظُرُ شَرْحُ أَبِي عَقِيلٍ ٣/٣٦-٣٧.

(٣) الْكِتَابُ ٣/١٥٦، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٤٧.

(٤) لَا تَجْرُ حَتَّى إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) الْقَدَرُ ٥.

ومنها: (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجُرَّانِ الزَّمانَ بمعنى ابتداءِ الغايةِ إِنْ كَانَ / ١٣٢ /
ماضياً، وبمعنى (في) إِنْ كَانَ حاضراً هو أَوْ بَعْضُهُ، ويكونان اسمين
مُبْتَدَئَيْنِ، فَيُحْبَرُ عَنْهُمَا بِالزَّمانَيْنِ المذكورين.

و(مُذْ) و(مُنْذُ) بمعنى أَوَّلِ الزَّمانِ أو جميعه، ويضافان إلى الأفعال
كإضافة غيرهما من الأحيان المبهمة^(١).

والواقع بعد (لولا) غير التحضيضية مبتدأ، فإِنْ كَانَ ضميراً مُتَّصِلاً،
فهو عند سيبويه مجرور^(٢)، وهو عند الأخفش وَمَنْ وافقه نائبٌ عن
المُتَّصِلِ المرفوع كنيابته هو عَنْهُ في نحو: ما أَنَا كَأَنْتَ^(٣).

(١) تنظر مسألة (مَذْ) و(مُنْذُ) في الكتاب ١٩٤/٤، ٢٢٦، والتسهيل ٩٤.

(٢) الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣، التسهيل ١٤٨.

بَابُ الْإِضَافَةِ

المضاف إليه: هو الاسمُ المَجْعُولُ كَجُزْءٍ لاسمٍ قَبْلَهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ، خَافِضٌ لَهُ، بِمَعْنَى اللَّامِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ نَوْعًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِنَوْعٍ^(١). وَيُزَالُ مِنَ الْأَوَّلِ مَا ٣٢/ب/ فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشَبِّهُهُ^(٢). وَيَتَعَرَّفُ بِالثَّانِي أَوْ يَتَخَصَّصُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ قَابِلٍ، كَ (مِثْلٍ) وَ (شِبْهِ)، وَ (نَحْوٍ) وَ (ضَرْبٍ) بِمَعْنَاهُمَا، وَ (غَيْرٍ) وَ (حَسْبُكَ) وَ (نَاهِيكَ) وَمَا فِي مَعْنَاهَا، أَوْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ لِمَجْرَدِ تَخْفِيفِ اللَّفْظِ، وَهِيَ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مَرْفُوعِهَا أَوْ مَنْصُوبِهَا.

وَفِي إِضَافَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ، خِلَافٌ^(٣). وَإِنْ عُنِيَ وَجْهٌ الْمُمَازَّةُ وَالْمَغَايِرَةُ، قَبْلَ (مِثْلٍ) وَ (غَيْرٍ) التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِصِ^(٤).
وَقَدْ يُؤَنَّثُ الْمُضَافُ لِتَأْنِيثِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِنْ حَسُنَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ^(٥).

(١) الْكِتَابُ ٤١٩/١ - ٤٢٠، التَّسْهِيلُ ١٥٥.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٥٥.

(٣) إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُحْضَةٌ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ ١٥٦، خِلَافًا لِلْفَارْسِيِّ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَلَأَبْنِ بَرَهَانَ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ فِي الْمَصْدَرِ. يَنْظُرُ الْمُسَاعَدُ ٣٣٦/٢.

(٤) نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ أَوْ مِثْلِكَ أَوْ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ. وَالْمَعْنَى رَجُلٌ مَغَايِرٌ أَوْ مُمَازِلٌ أَوْ كَافٍ. يَنْظُرُ الْمُسَاعَدُ ٣٣١/٢.

(٥) وَذَلِكَ نَحْوُ: قَطَعْتُ بَعْضَ أَصَابِعِهِ، فَبَعْضُ مَذْكَرٍ وَقَدْ اكْتَسَبَ التَّأْنِيثَ مِنْ (أَصَابِعِ) الْمُؤَنَّثِ

(فَصْلٌ): لا يُضَافُ موصوفٌ إلى وَصْفِهِ، وتُقَدَّرُ الإضافةُ فيما أوْهَمَ ذلكَ إلى موصوفٍ لائقٍ، خلافاً للكوفيين^(١)، ولا يُضَافُ شيءٌ إلى مُرادِفِهِ، فإنْ تَوَهَّمَ ذلكَ في لفظينِ، نُويَ. بالأوّلِ المدلولُ، وبالثاني الدليلُ، أو قُدِّرَ بينهما تفاوتٌ في الخُصوصِ والعُمومِ / ١٣٣/ ويُضَافُ الشيءُ بأدنى مُلابسةٍ^(٢).

١٣٣

(فَصْلٌ): لازِمَتِ الإضافةُ أسماء، منها: (كِلَا)، ولا تُضَافُ إلّا إلى معرفةٍ مثناةٍ لفظاً أو تقديرًا، ولا تضافُ إلى مُفترَقينِ إلّا اضطراراً^(٣).
ومنها: (ذو)، ولا تضافُ غالباً إلّا إلى جنسٍ ظاهرٍ^(٤).

=

- لصحة الاستغناء عن المضاف نحو: قطعت أصابعه. ينظر المساعد ٣٣٨-٣٣٩.
- (١) إذا ما ورد ما ظاهره اضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: حبة الحمقاء، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة. ثم حذف المضاف إليه - وهو البقلة - وأقيمت صفته مقامه، فصار حبة الحمقاء. وهذا خلاف ما ذهب إليه الكوفيون. ينظر شرح ابن عقيل ٤٩/٣.
- (٢) الشيء لا يتخصص أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين فلا يقال: قمح بُرٌّ، وما ورد موهماً لذلك مؤول، كقولهم: سعيدٌ كرزٍ فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز. فيه واحد، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم. ينظر شرح ابن عقيل ٤٩/٣.
- (٣) من الأسماء الملازمة للإضافة (كِلَا)، نحو جاءني كلا الرجلين وجاءني كلاهما، ولا تضاف إلى مفترقين فلا نقول كلا زيد وعمرو جاء. وقد جاء في الشعر شذوذ كقوله: (كلا أخي وخليلي واجدي عضداً). ينظر شرح ابن عقيل ٦٢/٣-٦٣.
- (٤) نحو ذو مالٍ وذو علمٍ. وتمنع اضافتها إلى المضمر إلا في الشعر. المساعد ٣٤٤/٢.

ومنها: (آل)، ولا تضاف غالباً إلى ضمير^(١).

ومنها ما يجوز انفصاله عن الإضافة لفظاً لا معنى، فإن عَوَّضَ من المضاف إليه تنوين، أو عَطَفَ على المضاف اسم عامل في ظاهر مثل المنوي، لم يُغَيَّرِ الحُكْمُ، وإن لم يثبت التعويض ولا العطف المذكوران، بُنِيَ المضاف على الضمَّ إن كان ظرفاً كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) أو ملحقاً به كـ(حَسْبُ) و(غَيْرِ)، وربما فُصِّلَ عن الإضافة مطلقاً، فَأُعْرِبَ^(٢)، وَمِمَّا يَنْفَصِلُ لفظاً لا معنى (أَيُّ)، وهي مع المعرفة بمعنى (بعض)، ومع النكرة ٣٣/ب. بمعنى (كُلُّ)، ولذلك لم تُضَفْ إلى مفرد معرفة، فإن نَدَرَ، أَوَّلُ^(٣).

٣٣ب

(فَصْلٌ): يضاف إلى الجمل أسماء الزمان المبهمة، فما لازم ذلك لازم بناؤه كـ(إِذْ) و(إِذَا)، وفيما لا يلزمه وجهان. وإن صُدِّرَتِ الجملة الفعلية بماضٍ، رَجَحَ البناء، وإلا رَجَحَ الإعراب^(٤).

(١) أي أن (آل) تضاف غالباً إلى علم من يعقل كآل محمد. وأجاز بعضهم إضافته

إلى الضمير كقوله: (وآلي، فمن يحمي حقيقة آلكا). ينظر المساعد ٣٤٧/٢.

(٢) من الأسماء ما يجوز انفصاله عن الإضافة لفظاً لا معنى كقَبْلُ وبعْدُ وأكثر استعمالها بالإضافة لفظاً والاكتفاء بالإضافة المعنوية كثير، قال تعالى: (لله الأمر من قبل ومن

بعْدُ) أي من قبل الحوادث ومن بعدها. ينظر المساعد ٣٤٦/٢.

(٣) ينظر التسهيل ٣٧، والمساعد ١٦٨/١-١٧٠.

(٤) ينظر التسهيل ٩٢، ٩٣-٩٤.

وَأَلْحَقَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَةِ بِالزَّمَانِيَةِ فِي وَجُوبِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ
(حَيْثُ)، وَرُبَّمَا أُضِيفَ إِلَى مُفْرَدٍ وَهِيَ مَضْمُومَةٌ وَقَدْ تُفْتَحُ وَتُكْسَرُ، وَقَدْ
يَخْلَفُ يَاءَهَا وَאוּ^(١).

وَلَا يُضَافُ اسْمُ زَمَانٍ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ غَيْرِ مَاضِيَةِ الْمَعْنَى^(٢)، وَقَدْ
تَضَافُ (آيَةٌ) بِمَعْنَى عِلَامَةٍ إِلَى الْجُمْلِ^(٣)، وَقَالُوا: "إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ"^(٤)، أَيْ
بِمَا فِيهِ سَلَامَتُكَ^(٥). وَيَخْتَلَفُ فَاعِلُ الْفَعْلَيْنِ بِحَسَبِ الْمَخَاطَبِ^(٦).

[فَصْلٌ]^(٧): يَجُوزُ حَذْفُ الْمُضَافِ إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ

(١) فِي لُغَةِ طَبِئٍ تُبْدَلُ يَاءُ (حَيْثُ) وَאוּ، فَيَقُولُونَ: حَوْثُ، وَفِي ثَائِهَا أَيْضاً الْحَرَكَاتُ

الثَّلَاثُ. وَلَعَةُ فَقْعَسَ إِعْرَابُهَا. يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٩٧، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ لِلرُّضِيِّ ١٠٣/٢.

(٢) لَا يُضَافُ اسْمُ زَمَانٍ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ غَيْرِ مَاضِيَةِ الْمَعْنَى، فَلَا يَقَالُ: آتِيكَ حِينَ زَيْدٌ

ذَاهِبٌ، لِأَنَّ الظَّرْفَ حِينَئِذٍ كَذَا، وَلَا يُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، فَإِنْ أُرِيدَ الْمَضِي جَازَ أَنْ

يُضَافَ إِلَى الْاِسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ، لِأَنَّهُ مِثْلُ إِذْ. يَنْظُرُ الْمُسَاعَدُ ٣٥٧/٢.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٥٩، وَالْمُسَاعَدُ ٣٥٧/٢.

(٤) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ١٥٨/٣.

(٥) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٥٩، وَالْمُسَاعَدُ ٣٦٠/٢.

(٦) يَرِيدُ بِذَلِكَ نَحْوَ: إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ، وَادْهَبِي بِذِي تَسْلَمِينَ، وَادْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانِ،

وَادْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ، وَادْهَبْنَ بِذِي تَسْلَمْنَ. يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٥٩، وَالْمُسَاعَدُ

٣٦٠/٢.

(٧) (فَصْلٌ) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ مِنَ التَّسْهِيلِ ١٥٩.

المضاف إليه في الإعراب، وفي قيامه مقامه في غير ذلك وجهان^(١)، وقد
 /٣٤/ يُجَرُّ بالمضاف وهو محذوفٌ إن كان معطوفاً على مثله^(٢)، ولا
 يُفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار، وربما فصل بين المصدر
 والفاعل بالمفعول، ويكثر في الضرورة الفصل بالظرف والمجرور^(٣).

(فصل): يُكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن حرف لين
 قبله متحركاً، وتُفتح الياء - وهو الأصل - أو تسكن، وإن نودي المضاف
 جازاً أيضاً حذفها وقبلها ألفاً، وربما ورد الوجهان في غير نداء،
 ويُفتح بعد حرف اللين المتحرك ما قبله، ويُدغم فيها إن كان ياءً، ويُقلبُ
 ويُدغم إن كان واواً، وتُبدل الضمة قبل الواو كسرةً، وإن كان ألفاً لغير
 التثنية قلب ياءً وأدغم في لغة هذيل، ولا يجوز رد لامات (أب) وأخواته،

(١) ينظر التسهيل ١٥٩-١٦٠، والمساعد ٣٦٣/٢-٣٦٤، والهمع ٣٨٩/٤-٣٩٠.

(٢) وذلك كقول الشاعر: أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا، أي وكل نار.

ينظر المساعد ٣٦٦/٢.

(٣) مثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من

المشركين قتل أولادهم شركائهم) الانعام ١٣٧. في قراءة ابن عامر بنصب (أولاد)

وجر الشركاء، أما الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر نحو قوله: (كناحت

يوماً صخرة بعسيل) ونحوه: (لأنت معتاد في الهيجا مصابرة) أي كناحت صخرة

يوماً، ومعتاد مصابرة في الهيجا. ينظر المساعد ٣٦٧/٢-٣٦٨.

خلافاً لأبي العباس^(١). و(فِي) في الفَمِ أكثرُ من فَمِي^(٢).

(١) أبو العباس هذا هو المبرد كما في المساعد ٣٧٩/٢، والجمع ٣٠٣/٤.

(٢) ينظر في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم: التسهيل ١٦١-١٦٢.

يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الْمُظْهَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَكِّدًا، أَوْ لَا يَحْسُنُ تَقْدِيرُ فِعْلٍ^(١) قَبْلَهُ، وَذِكْرُ فَاعِلِهِ لَا يُلْزَمُ. وَمَعْمُولُهُ إِنْ ذُكِرَ صِلَةً^(٢)، وَلَا يُقَدَّمُ وَلَا يُفْصَلُ. وَيُضْمَرُ فِيمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ عَامِلٌ إِنْ أَمَكَّنَ، وَإِلَّا عُدَّ نَادِرًا، وَإِضَافَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ إِفْرَادِهِ، وَتَعْرِيفُهُ بِاللَّامِ أَقْلُ مِنْ تَنْوِينِهِ. وَيُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ مُطْلَقًا، وَلَا يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ إِنْ أُلْبِسَ بِالْفَاعِلِ، وَيَتَّبَعُ بِمَجْرُورِهِ لَفْظًا وَمَحَلًّا، فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَا مَرْفُوعَ بَعْدَهُ، جَازَ فِي اتِّبَاعِهِ مَحَلًّا الرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ^(٣).

وَقَدْ يَعْمَلُ عَمَلَ الْمَصْدَرِ اسْمُهُ^(٤). وَإِنْ صَحِبَ مَصْدَرًا هُوَ بَدَلٌ مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ مَعْمُولٌ، ك: نَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ: (مِثْل) وَالتَّصْحِيحُ مِنَ التَّسْهِيلِ ١٤٢.

(٢) وَلَا يُلْزَمُ ذِكْرُ مَرْفُوعِ الْمَصْدَرِ، بَلْ يَحْذَفُ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَصْدَرِ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِيًا، نَحْوُ:

عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ حَصَلِ الْيَوْمِ، أَوْ ضَرْبِ، أَوْ يَذْكَرُ الْمَصْدَرُ مَعَ الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا) الْبَلَدُ ١٤٥، ١٤٤.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٤٢.

(٤) أَيُّ يَعْمَلُ عَمَلَ الْمَصْدَرِ اسْمَ الْمَصْدَرِ وَالْمُرَادُ بِهِ مَا سَاوَى الْمَصْدَرَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهِ

وَخَالَفَهُ بِخُلُوهٍ - لَفْظًا وَتَقْدِيرًا - مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ دُونَ تَعْوِيضٍ: كَعَطَاءٍ فَإِنَّهُ مَسَاوٍ

لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى وَخَالَفَ لَهُ بِخُلُوهٍ مِنَ الْهَمَزَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي فِعْلِهِ.

(٥) هَذَا جُزْءٌ مِنْ عَجَزِ بَيْتٍ، يَنْسَبُ إِلَى أَعْشَى هَمْدَانَ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

فَعَامِلُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُّ لَا الْمَصْدَرُ^(١).

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المَالِ نَذَلَ الثَعَالِبِ
والبيت في الكتاب ١١٥/١ - ١١٦، والمساعد ٢/٢٤٤.

(١) إذا قلنا: ضرباً زيداً، ففي ناصب هذا المصدر من الأمر قولان: أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه، أي اضرب، والثاني: التزم، فلا يكون ضرباً مصدرًا، بل مفعولاً، وعلى القولين لا يجوز اظهار ناصبه. ينظر المساعد ٢/٢٤٤، ٢٤١.

يَنْصِبُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ مَفْعُولًا بِفَعْلٍ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلَ) مُحْبَرٍ بِهِ عَنْ (مَا) مُتَقَدِّمَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ لَا بِمَعْنَى الَّذِي، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ عِنْدَهُ مُحذُوفٌ، وَيُجَرُّ بِيَاءَ زَائِدَةٍ لَازِمَةٍ بَعْدَ فَعْلٍ عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلَ) مَعْنَاهُ الْخَبَرُ لَا الْأَمْرَ، وَمَحَلُّ الْمَجْرُورِ مَرْفُوعٌ لَا مَنْصُوبٌ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ^(١).

وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّقَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا وَلَا فِي مَعْمُولِهِمَا^(٢)، وَرُبَّمَا قُدِّمَ ظَرْفٌ عَلَى مَعْمُولِهِمَا^(٣)، وَبَنَاؤُهُمَا مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ قَابِلٍ مَعْنَاهُ لِلتَّكْثِيرِ، غَيْرِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَلَا مُطَّرَدٍ فِي الْوَصْفِ مِنْهُ (أَفْعَلُ) لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ، وَرُبَّمَا بُنِيَ مِنْ فِعْلٍ الْمَفْعُولِ وَمِنْ فِعْلٍ (أَفْعَلَ) كَ هَوَجٍ^(٤)، وَمِنْ

(١) لِلتَّعَجُّبِ صِيغَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: مَا أَفْعَلَهُ، وَالثَّانِيَةُ أَفْعَلَ بِهِ، فَهَذِهِ الصِّيغَةُ تَجَرُّ بِيَاءَ زَائِدَةٍ نَحْوُ أَحْسِنَ بَزِيدٍ، كَمَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَإِنْ كَانَتْ صِيغَتُهُ صِيغَةُ الْأَمْرِ، فَهُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ. وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، فَزَيْدٌ فِي قَوْلِكَ: أَحْسِنَ بَزِيدٍ، فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ صِيغَةُ الْأَمْرِ، لَا نَصَبٌ بِالْمَفْعُولِيَّةِ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ١٥٠-١٤٩/٢.

(٢) أَيِ لَا يَتَصَرَّفُ فِعْلًا التَّعَجُّبِ، بَلْ يُلْزَمُ كُلُّ مَنَّهُمَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً فَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ أَفْعَلَ غَيْرَ الْمَاضِي، وَلَا مِنْ أَفْعَلَ بِهِ غَيْرَ الْأَمْرِ.

(٣) فِي جَوَازِ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ بَيْنَ فَعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَعْمُولِهِ خِلَافَ، وَالْمَشْهُورِ جَوَازُهُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَأَحْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا) حَيْثُ فَصَّلَ بِالظَّرْفِ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ١٥٧/١-١٥٨.

(٤) الْهَوَجُ: طَوَّلٌ فِي حَمَقٍ وَطَيْشٍ وَتَسْرُعٍ. الْقَامُوسُ (هَوَجٌ).

فِعْلٌ مَزِيدٌ فِيهِ كَأَفْتَقَرَ، تَشْبِيهًا بِأَفْعَالٍ فِي مَعْنَاهَا لَا مَانِعَ فِيهَا، وَيُجْعَلُ
حُكْمُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَسْتَوْفِ الْقِيُودَ، مُضَافًا
٣٥/ب/ إِلَيْهِ بَعْدَ (أَفْعَلْ) أَوْ (أَفْعَلْ) مَصْوَغٍ مِنْ فِعْلِ لَائِقٍ، وَالْمَجْرُورُ
بَعْدَ (أَفْعَلْ) مَفْعُولٌ إِنْ جُرَّ بِاللَّامِ، وَفَاعِلٌ إِنْ جُرَّ بِإِلَى^(١).

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ (أَفْعَلْ) وَ(مَا) كَانَ الزَّائِدَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُضِيِّ^(٢).
وَالْهَمْزَةُ فِي (أَفْعَلْ) لَتَعْدِيَّةٍ (فَعْلٌ) تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَفِي (أَفْعَلْ) لِفَادَةِ
الْفَاعِلِ مَعْنَى الصِّيُورَةِ^(٣).

(١) مِثَالُ الْجُرِّ بِاللَّامِ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لَعَمْرُو وَمَا انْصَرْنِي لَهُ. وَالْجُرِّ بِإِلَى
إِنْ كَانَ فَاعِلًا: مَا أَحَبَّ زَيْدًا إِلَى عَمْرُو، وَكَذَا: أَحَبَّ بَرِيدٌ إِلَى عَمْرُو. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ
١٥٨/٢ - ١٥٩.

(٢) يَنْظُرُ الْهَمْعُ ٥/٦١.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٣٠، وَالْمُسَاعِدُ ١٥٤/٢.

باب نَعَمْ وَبِئْسَ

هُمَا فِعْلَان^(١) ماضيا اللَّفْظ لا يتصرفان لِلزَّوْمِهِمَا معنًى واحداً، وهو المبالغة في المدح بـ (نَعَمْ) وفي الذَّم بـ (بِئْسَ)، وأصلُهُمَا نَعَمْ وَبِئْسَ، وقد يَرِدَانِ كذلك، وبسكُونِ الْعَيْنِ وفتحِ الْفَاءِ وبكسْرِهِمَا، وكذلك كُلُّ (فَعِلَ) غَيْثُهُ حَلَقِيَّةٌ، فِعْلاً كَانَ أَوْ اسْماً^(٢). وفاعِلُهُمَا في الغالبِ إمَّا ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ بِاللَّامِ المذكورة، أو مضافٌ إِلَيْهِ، وإمَّا مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مطابقٍ للمعنى^(٣)، ولا يتَحَمَّلَانِ ضميرَ ما تَقَدَّمَ، /١٣٦/ خلافاً للكوفيين^(٤).

أ٣٦

ويُذَكَّرُ بعدَ الْفَاعِلِ الممدوحُ أو المذمومُ مرفوعاً بالابتداء، على

(١) نعم وبئس، عند الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، لدخول حرف الجر عليهما، ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦، ٥٧، ٢٦٧، والإنصاف مسألة (١٤) والتسهيل ١٢٦، والجمع ٥/ ٢٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٦.

(٣) مثال المعرف بالألف واللام قوله تعالى: (نعم المولى ونعم النصير) الانفال ٤٠ والحدج ٧٨، (ولبئس المهاد) البقرة ٢٠٦. ومثال المضاف إلى ما فيه أل قوله تعالى: (ولنعم دار المتقين) النحل ٣٠، (وبئس مثوى المتكبرين) النحل ٢٩. ومثال المضمّر المفسر بتمييز مطابق للمعنى قوله تعالى: (بئس للظالمين بدلاً) الكهف ٥٠. ينظر المساعد ١٢٥/٢.

(٤) لا تظهر علامة الإضمار في نعم، لا يقولون: نعموا رجالاً. وهذا قول البصريين، وأجاز قوم من الكوفيين تشنية هذا الضمير وجمعه فيقولون: قومك نعموا رجالاً، وأخواك نعماً رجلين. ينظر المساعد ١٣٢/٢.

الأجود، وخبرُهُ ما قَبْلُ، ولا يكونُ إِلَّا مُخْتَصَّاً غيرَ مَبَاينٍ للفاعلِ في المعنى،
وإن بآئِنُهُ أُوَّلَ، ولا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ إِنْ عُلِمَ^(١).

(فَصْلٌ): اتِّصَالُ التَّاءِ بِنِعَمَ وَبِئْسَ غيرُ لازمٍ وإن كَانَ الفاعلُ حَقِيقِيَّ
التَّائِيثِ^(٢). وَإِنْ اتَّصَلَتْ (ما) بِهِمَا، فَهِيَ عَلَى الْأَصَحِّ تَمْيِيزٌ مُفَسِّرٌ لِلْفَاعِلِ
الْمُضْمَرِ^(٣). وَيُلْحَقُ بِئْسَ (سَاءَ)، وَبِنِعَمَ مَصْرُوعٌ عَلَى (فَعْلٌ) مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ
قِيَاساً^(٤).

(١) ينظر التسهيل ١٢٧.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٧ - ١٢٨، والمساعد ١٣٧ / ٢.

(٣) إذا قلت: نعمًا زيد، أو نعمًا صنعت، فما نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم
مضمرة على حد: نعم رجلاً زيد.

(٤) ينظر التسهيل ١٢٨.

بَابُ حَبِّدَا

أَصْلُ (حَبَّ) حَبَبٌ، أَيْ صَارَ حَبِيئاً، فَخُفِّفَ بِالْإِدْغَامِ وَمُنِعَ
التَّصْرُفُ، وَالتَّزِمَ كَوْنُ فَاعِلِهِ (ذَا) وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَعْنَى، وَلَا بُدَّ بَعْدَهُمَا مِنْ
ذِكْرِ الْمَدْرُوحِ مُحْكوماً لَهُ بِحُكْمِ مَخْصُوصِ نَعَمَ وَبُشَى، وَقَدْ يَكُونُ مَعَهُ تَمْيِيزٌ
أَوْ حَالٌ عَامِلُهُ (حَبَّ)، وَضُمُّ فَائِهَا إِنْ انْفَصَلَتْ مِنْ (ذَا) جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ
كُلُّ / ٣٦ ب / فِعْلٍ مُرَادٍ بِهِ الْمَدْحُ ^(١).

ب ٣٦

(١) ينظر التسهيل ١٢٩.

بابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ

يُصَاغُ لِلْمُتَّصِفِ الْمَقْصُودِ تَفْضِيلُهُ وَصُفِّ عَلَى زَيْتَةٍ (أَفْعَلُ) مِمَّا صِيغَ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ مُطْلَقاً، أَوْ رَبِّمَا صِيغَ دُونَ فِعْلٍ^(١).

وَيَلْزُمُهُ عَارِياً مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، وَمُصَاحِبَةُ (مِنْ) جَارَةً لِلْمَفْضُولِ، وَرَبِّمَا تُوبَا لِقَرِينَةٍ، وَلَا تَصَاحِبُهُ (مِنْ) الْمَذْكُورَةُ وَهُوَ غَيْرُ عَارٍ^(٢). وَإِنْ عُرِّفَ بِاللَّامِ أَوْ أُضِيفَ مُطْلَقاً لَهُ التَّفْضِيلُ، طَابَقَ الْمَوْصُوفُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ قُصِدَ تَقْيِيدُ التَّفْضِيلِ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، جَازَ أَنْ يَطَابَقَ، وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُهُ عَارِياً، وَلَا يَكُونُ حِينئِذٍ إِلَّا بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَنَحْوُ: هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ: وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَهُمَ أَفْضَلُ رَجَالٍ، مَعْنَاهُ ثَبُوتُ الْمَزِيَّةِ عَلَى الرِّجَالِ الْمُتَفَاضِلِينَ فَرْدًا فَرْدًا، أَوْ اثْنَيْنِ/١٣٧/ اثْنَيْنِ، أَوْ جَمَاعَةً جَمَاعَةً^(٣).

١٣٧

وَحُؤِلَفَ الْأَصْلُ بآخِرٍ، فَطَابَقَ الْمَوْصُوفُ مُطْلَقاً، وَلَمْ تَصَحِّبْهُ (مِنْ)، وَحَقُّهُ أَنْ يَسَاوِيَ أَفْضَلَ^(٤)، وَيَجُوزُ تَنْكِيرُ (الدُّنْيَا) وَ(الْجُلَى) لِاسْتِعْمَالِهِمَا

(١) ينظر التسهيل ١٣٣.

(٢) لا تصاحب (من) التي للتفضيل المفضول وهو غير عارٍ، أي المضاف نحو: أفضل الناس، وذو آل، نحو: الأفضل، فلا تقول: زيدٌ الأفضل من عمرو، ولا: زيدٌ أفضل الناس من عمر.

(٣) ينظر التسهيل ١٣٤.

(٤) ينظر التسهيل ١٣٥، والمساعد ٢/ ١٨٢ - ١٨٣.

استعمال الأسماء، وأما (حُسْنَى) و(سُوءَى) فمصدران ك (رُجْعَى)^(١).

(فَصْلٌ): لا يَرْفَعُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فِي الْأَعْرَفِ ظَاهِرًا إِلَّا وَقَعًا بَعْدَ نَفْيٍ مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّينِ أَوْ وَقَتَيْنِ، وَلَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ، بَلْ يُفَسِّرُ مَا يَنْصِبُهُ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ١٣٥، والمساعد ١٨٣/٢ - ١٨٤.

(٢) لا يرفع أفعل التفضيل في الأعراف ظاهراً، فلا يقال: مررتُ برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بأفضل. فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. ولا ينصب مفعولاً به. فلا يقال: زيدا أضربُ من عمرو بكراً، بنصب بكر بأضرب. ينظر المساعد ١٨٤/٢ - ١٨٦.

باب اسم الفاعل

وهو الاسم المشتق لمن فعل مقصوداً به الحدث، ويعمل مفرداً وغير مفرد، ومبنيّاً للمبالغة على (فَعُول) أو (فَعَال) أو (مِفْعَال) عَمَلَ فِعْلُهُ، ولا يَعْمَلُ مُصَغَّراً باتِّفاق، ولا غير مُعْتَمِدٍ على موصوفٍ أو نفسيٍّ أو استفهامٍ، خلافاً للكوفيين، ولا ماضياً عارياً من الألف واللام، خلافاً ٣٧ب/ للكسائي^(١).

٣٧ب

وربّما عَمَلَ مَبْنِيّاً على (فَعَلَ) أو (فَعِيل)^(٢). ويضاف مُنْكَراً ومُعَرِّفاً باللام إلى المفعول به، لكن يُشْتَرَطُ في إضافة ذي اللام ما لم يكن مُثْنًى أو مجموعاً على حَدِّهِ، تعريفُ المضاف إليه باللام^(٣). ولا يُغْنِي كَوْنُهُ عِلْماً، خلافاً للفراء، ولا كَوْنُهُ ضَمِيراً، خلافاً للرماني^(٤).

(١) ينظر التسهيل ١٣٦. وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢-١٩٩.

(٢) فَعَلَ كَقَوْلِ زَيْدِ الْخَيْلِ: (أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونَ) أَعْمَلَ مَزَقاً وهو محول للمبالغة من مازق. وفَعِيل كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَاءِهِ. ينظر المساعد ١٩٣/٢.

(٣) في إضافة ذي اللام ما لم يكن مثنى أو مجموعاً على حده فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة أو معرفة بشرط الاتصال بالوصف، قال تعالى (والمقيم الصلاة) الحج ٣٥. وقول الشاعر: (... المستوطنا عدن) أصله: المستوطنان فحذفت النون للإضافة، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي اللذان استوطنا عدن. فان لم يتصل به، فالنصب. واحترز بقوله: (على حده) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث فحكمها حكم المفرد.

(٤) فكونه علماً لا يجوز الإضافة في قولك: الضاربُ زيداً، بل يتعين النصب، خلافاً للفراء. ولا كونه ضميراً خلافاً للرماني، فإذا قلت: هذا الضاربُك، فمذهب سيبويه

وَيُعْطَفُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ذُو اللَّامِ مُطْلَقًا، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ نُونُ الْمُثَنَّى
وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ لَغَيْرِ إِضَافَةٍ إِنْ كَانَا مُعَرِّفَيْنِ بِاللَّامِ، وَيَجِبُ إِضَافَةُ
الْمَاضِي الْمُنْكَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ الَّذِي يَلِيهِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ أَوْ تَبِعَهُ عَلَى الْمَحَلِّ نُصِبَ
بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(١).

(فَصْلٌ): يَعْمَلُ اسْمُ الْمَفْعُولِ عَمَلَ فَعْلِهِ مُشْتَرَطًا فِيهِ مَا اشْتَرَطَ فِي اسْمِ
الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ. بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَبِنَاؤُهُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ
عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمُضَارِعِ/٣٨/ بزيادة ميم مضمومة
مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَفَتْحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، فَإِنْ كُسِرَ فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ،
وَرُبَّمَا اسْتِغْنَى بِمَفْعُولٍ عَنِ (مُفْعَلٍ)، وَبِاسْمِ فَاعِلٍ ثَلَاثِيٍّ أَوْ (مُفْعَلٍ^(٢)) عَنِ
(مُفْعَلٍ^(٣)).

١٣٨

والأخفش أن الكاف في موضع نصب، والرماني يلزم الجر. ينظر المساعد ٢/٤٠٤.

(١) ينظر التسهيل ١٣٨.

(٢) مثال محبوب، والقياس (مُحِبٌّ)، لأنه من أحب، ينظر اللسان (حبيب).

(٣) ينظر التسهيل ١٣٨.

بابُ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ

وهي ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لازمٍ مقصوداً ثبوتُ معناه، قابلاً للتأنيث والتثنية والجمع، ولا تكونُ على زِنَةِ فاعِلٍ غالباً، إلّا مقصوداً بها الحُدُوثُ، ولا تعملُ إلّا في سَبَبِيٍّ، فإنْ خَلَتْ من لامِ التعريفِ عَمِلَتْ فيه مُفرداً أو مضافاً أو مُعرِّفاً باللامِ رَفْعاً أو نَصْباً أو جَرّاً بالإضافة، وكذلك إنْ عُرِّفَتْ باللامِ، لكنْ إضافتها مُعرِّفةٌ باللامِ إلى العاري منها مُمتنعةٌ، وإضافتها مُنكرةٌ إليه قَبِيحةٌ، وَيَقْبَحُ أيضاً رَفْعُها العاري من الضَّميرِ أو اللامِ أو الإضافة إلى ما فيه أَحَدُهُما / ٣٨ ب / وَيَحْسُنُ ما سِوَى ذلك ^(١).

٣٨ ب

(فَصْلٌ): إذا كان معنى الصِّفَةِ لسابقتها، رَفَعَتْ ضميرَهُ وطابَقَتْهُ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ ما لم يمنع من المطابقةِ مانِعٌ، وإذا كان لغيره رَفَعَتْهُ ظاهراً، وَجَرَتْ في المطابقةِ مجرى الفِعْلِ المُسْنَدِ إليه، وإنْ أمكنَ تَكْسِيرُهَا حِينَئِذٍ مُسْنَدَةً إلى جمعٍ، فهو أَكْثَرُ من إفرادِها، وتُجْمَعُ بالواو والنونِ على لغة (أَكْلُونِي البراغيثُ) إنْ استوفتِ الشُّرُوطَ ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ١٣٩.

(٢) إذا كان معنى الصِّفَةِ لسابقتها رفعت ضميره وطابقتة في افراد وتذكير وفروعهما، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ، ورجلين حَسَنينِ، ورجال حَسَنينَ وبامرأةٍ حسنة، وامرأتين حَسَنَتين، ونساء حسان. ما لم يمنع من المطابقة مانع ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة أو التأنيث كجريح أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل من وكالمصدر في أفصح اللغتين، وإذا كان لغيره رفعته ظاهراً وهو السببي، جرت في المطابقة مجرى

=

وبعضهم يجعلُ اسمَ المفعولِ من هذا البابِ^(١).

الفعل المسند إليه فتقول: مررت برجلين حسن غلامهما، وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريتها، ونساء حسن غلمانهن. وإن امكن تكسيها حينئذ مسندة إلى جمع. أي حين إذ رفعت السببي نحو: كريم أو حسن أبأؤه. فهو أكثر من أفرادها كقولك: مررت برجل حسان أو كرام أبأؤه، أولى من حسن أو كريم أبأؤه. وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال على هذه اللغة: مررت برجلٍ قائمينِ غلاماه وقائمينِ غلمانه كما قالوا: قاما غلاماه وقاموا غلمانه.

(١) وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب، فيرفع السببي وينصبه ويجره فتقول: مررت برجل مضروب أبوه أو الأب يجر الأب أو نصبه. ينظر المساعد ٢/٢٢٢-٢٢٣.

بَابُ التَّابِعِ

وهو المَجْعُولُ فِي الإِعْرَابِ كَسَابِقِهِ الْمُتَوَسِّطِ لَا لِحَاجَةِ الْعَامِلِ^(١)، وهو:
توكيدٌ، أو نعتٌ، أو عطفٌ بَيَانٍ، أو عطفٌ نَسَقٍ، أو بَدَلٌ^(٢).

(١) يقصد بسابقه المتوسِّط المتبوع السابق للتابع، والمتوسط بينه وبين العامل. ومعنى قوله
(لا حاجة العامل): أن التابع فضلةٌ يمكن أن يستغني عنه العامل.
(٢) ينظر التسهيل ١٦٣، والمساعد ٢ / ٣٨١.

باب التوكيد

أ٣٩

/٣٩/ وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي هو التابع الرفع توهم إضافة إلى المتبوع، أو كون متبوعه مراداً به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين، مضافين إلى ضمير المؤكد، مطابقين له في الأفراد والجمع، فإن كان مثني، فجمعهما أفصح من تشيتهما. ولا يؤكد بهما غالباً الضمير المنفصل المرفوع إلا بعد توكيده بضمير منفصل، ولا يؤكد مثني بغيرهما إلا بـ (كلا) إن كان مذكراً، وبـ (كلتا) إن كان مؤنثاً^(١).

ومجيئه في الغرض الثاني تابعاً لغير المثني الكائن ذا أجزاء، يصح وقوع بعضها موقعة بلفظ (كل) أو (جميع) مضافين إلى ضمير المؤكد^(٢). ويتبع (كله) (أجمع)، و(كلها) (جمعاء)، و(كلهم) (أجمعون)، و(كلهن)، (جمع)، وقد يؤكد بهن دون (كل)، وقد يتبعن بما يوازنهن من (كنع) و(بضع) و(بضع) على هذا الترتيب، وربما سُمع /٣٩ب/ خلافة، واستعمال هذه أو بعضها دون (أجمع) وأخواتها^(٣). ولا يؤكد

ب٣٩

(١) ولا يؤكد مثني بغيرهما إلا بكلا وكلتا، نحو: قام الزيدان كلاهما، والهندان كلتاها.
(٢) ومجيئه في الغرض الثاني، وهو رفع توهم الخصوص، فإنما يؤكد بكل وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً، أو بحسب العامل، نحو: قبضت المال كله، ورأيت زيدا كله، مضافاً إلى ضمير المؤكد، بلفظ كل أو جميع، فيقال: جاء القوم جميعهم، كما تقول كلهم.
ينظر المساعد ٣٨٦/٢.
(٣) ينظر التسهيل ١٦٥.

بألفاظٍ هذا الباب نَكْرَةً، وإن كانت محدودةً أجازَ الكوفيون توكيدها بـ
(كلٌّ) وأخواته^(١).

(فَصْلٌ): التوكيدُ اللفظيُّ: وهو إعادةُ اللفظِ مُفْرَداً أو مُركَّباً. خوفَ
عَدَمِ الإصغاءِ أو الاعتناءِ بهِ، ومنهُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بالضَّميرِ المنفصلِ.
وقد يُؤكَّدُ الضَّميرُ غيرُ المرفوعِ بالمرفوعِ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ١٦٥.

(٢) قد يؤكَّد بضمير الرفع المنفصل المتصل نحو: رأيتُكَ أنتَ. ينظر المساعد ٤٠٠/٢.

باب التَّعْتِ

وهو التابع الدال على ذي معنى ومعنى لمتبوعه، أو متعلق به مسوقاً لتوضيح أو تخصيص أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد، وتجب موافقته المتبوع في التعريف والتنكير، ولا يفوقه في الاختصاص، وأمره في الأفراد والتذكير وفروعهما على ٤٠/أ ما مر في باب إعمال الصفة^(١)، وربما وليت الصفة غير موصوفها فتبعته دون رابط إن أمن اللبس^(٢).

(فصل): المنعوت به إما مفرد وهو الأصل، وإما جملة، والمفرد إما مشتق ونعني به: ما بُني من مصدر دالاً على ما يقوم به معناه أو يقع عليه، وإما غير مشتق، وهو مقيس وغير مقيس، فالمقيس كاسم المنسوب والمشار إليه، و(الذي)، و(أي) مضافة إلى نكرة ثمائل المنعوت لفظاً ومعنى أو معنى دون لفظ، و(ذي) بمعنى صاحب، و(كل) و(جد) و(حق) مضافات إلى مثل الموصوف لفظاً ومعنى تنبيهاً على كمال معناه^(٣).

(١) سبك المنظوم ورقة ٣٨ ب.

(٢) هذه مسألة الجر على الجوار نحو: هذا جحر ضب خرب، فحق خرب الرفع لأنه نعت جحر، لكنه جر لجاورته المجرور. المساعد ٤٠٣/٢.

(٣) الاسم المنسوب نحو: قرشي، والمشار إليه نحو: جاء زيد هذا. والموصول كالذي والتي وفروعهما من لفظهما كالذين، أو غير لفظهما كالألئ واللآئي، وأي، نحو: مررت برجل أي رجل وذو بمعنى صاحب، وكل نحو: زيد الرجل كل الرجل، وجد الرجل وحق الرجل، وهو رجل كل رجل وجد رجل، وحق رجل،

ولا يُنعتُ بالجملة إلا نكرةً، ولا تكون غيرَ خبريةٍ إلا محكيةً بقولٍ مُضْمَرٍ، وحُكْمُها في العائدِ منها إلى المنعوتِ حُكْمُ المخبرِ بها^(١).
وتُنصَبُ (أي) الموصوفُ بها على الحالِ إن وُلِيتَ معرفةً^(٢).

(فصلٌ): ٤٠ ب/ يُفَرَّقُ نعتُ الاثنينِ والجماعةِ بالعطفِ إن اختلفَ، ويُجْمَعُ إن اتَّفَقَ ويُغَلَّبُ التذكيرُ إن اشتركَ فيه مُذَكَّرٌ ومُؤنَّثٌ، وإن لم يكنِ العاملُ واحداً وَجَبَ قَطْعُ النعتِ المشتركِ فيه بالرفعِ على إضمارِ مبتدأٍ، وبالنَّصْبِ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ، وفي وجوبِ ذلكِ في نعتِ فاعليٍّ فَعْلَيْنِ أو خَبَرِيٍّ مَبْتَدَأَيْنِ خلافٌ. وكلُّ نعتٍ عَيْنٍ منعوتُهُ بدونه فَقَطْعُهُ جائزٌ ما لم يكنِ للتوكيدِ. وقد يلي النَّعْتُ (لا) و(إمّا)، فيجبُ تكرارُهُما. ويجوزُ عطفُ بعضِ النعوتِ على بعضٍ وإن كان المنعوتُ واحداً^(٣).

(فصلٌ): من الأسماءِ ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به، كالمُضْمَرِ، وما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ، كاسمِ الفاعِلِ المُعْمَلِ، وفي جوازِ نَعْتِهِ بعدَ معمولِهِ خلافٌ^(٤).

مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت. ينظر المساعد ٤١٠/٢ - ٤١١.

(١) ينظر التسهيل ١٦٧.

(٢) وتنصب أي الموصوف بها على الحال وإن وليت معرفة نحو: (فلله عينا حبتري أيما فتى) فأَيَّ حال بعد معرفة. ينظر المساعد ٤١٢/٢.

(٣) إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يعطف إلا بالواو، وفي التباعد ظهور الواو حسن، نحو: (هو الأول والآخر) الحديد ٣. وعند التقارب يختار ترك العطف نحو: (هو الله الخالق البارئ المصور) الحشر ٢٤.

(٤) ينظر التسهيل ١٧٠، والمساعد ٤١٩/٢ - ٤٢٠.

١٤١/ ولا يُنَعْتُ اسْمُ الإِشَارَةِ إِلَّا بِاسْمِ جِنْسٍ مُعَرَّفٍ بِاللَّامِ^(١)، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا قَبَحٌ، إِلَّا أَنْ يَخُصَّ جِنْسَ الْمَشَارِ إِلَىهِ.

يُحْذَفُ الْمَوْصُوفُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَمِنْهُ مَا يُنَوَى وَهُوَ الْأَكْثَرُ، فَلَا يُفَارِقُ وَصْفَهُ مَا كَانَ لَهُ، وَمِنْهُ مَا لَا يُنَوَى، فَيَجْرِي عَلَى وَصْفِهِ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ غَالِبًا^(٢).

(١) نعت اسم الإشارة باسم جنس معرف بأل نحو: هذا الرجل عاقل، فتأوله قوم على النعت وأنكره الفراء.

(٢) يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دلّ عليه دليل نحو قوله تعالى: (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) سبأ ١١، أي دروعاً سابغات. واستغني بصفات عن موصوفاتها، فجرت مجرى الجوامد، نحو: دابة، وأبطح، وحسنة وسيئة. فهذه كلها صفات استغني بها عن موصوفاتها. ينظر المساعد ٤٢١/٢ - ٤٢٢.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

(سَلَّمَ) (الْفَرْدُوسِ)

بَابُ الْبَدَلِ

وهو التابع المقصود بالنسبة مستغنياً عن مُتَبِعٍ. وَيُؤَافِقُ المتبوع في التعريف والتكثير ويُخَالِفُهُ، وكذلك في الإظهار والإضمار، فَإِنْ كَانَ نَفْسَ المتبوع في المعنى، وَافَقَهُ في الأفراد والتذكير وفروعهما، وَلَا^(١) يُتَّبَعُ ضميرٌ حاضِرٌ إِلَّا أَنْ يُفِيدَ الشَّمُولُ^(٢)، وَلَا تَحْسُنُ مُخَالَفَتُهُ المتبوعَ بتعريفٍ أو تكثيرٍ، إِلَّا أَنْ تَخْصَّ النُّكْرَةُ، / ٤١ب/ وَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ بَعْضَ المتبوعِ أو مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ المتبوعُ لكونه معنًى فِيهِ أو اسماً لما يُلَازِمُهُ غالباً، تَبَعَ كُلُّ ضميرٍ، وَلَمْ يُضْمَرْ هو إِلَّا بِتَكْلُفٍ، وَسَمَاعُهُ مَفْقُودٌ، وَلَا يَخْلُو فِي الْأَعْرَفِ بَدَلُ الْبَعْضِ وَلَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرْنَ الْبَدَلُ بـ (إِلَّا).

٤١ب

(فَصْلٌ): الْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي حُكْمِ الْمَطْرَحِ، وَيَجِبُ الْإِعْتِنَاءُ بِهِ ضَمِيرًا لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ إِنْ أُبْدِلَ مِنْهُ ظَاهِرٌ. وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنْ مُوَافِقِهِ مَعْنًى، فَيَتَوَافَقَانِ فِي الْإِعْرَابِ^(٣)، وَيُبْدَلُ الْأِسْمُ مِنْ مُبَايِنِهِ عَلَى سَبِيلِ

(١) فِي الْأَصْلِ (وَلَمْ)، التَّصْحِيحُ مِنَ التَّسْهِيلِ ١٧٢.

(٢) أَي لَا يَبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْبَدَلُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَاقْتَضَى الْإِحَاطَةُ وَالشَّمُولُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) الْمَائِدَةُ ١١٤. فَأَوَّلُنَا بَدَلُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ، وَهُوَ (نَا) فَإِنْ لَمْ تَدَلْ عَلَى الْإِحَاطَةِ امْتَنَعَ نَحْوُ: رَأَيْتَكَ زَيْدًا. شَرْحُ أَبِي عَقِيلٍ ٣/ ٩٥٠.

(٣) كَمَا يَبْدَلُ الْأِسْمُ مِنَ الْأِسْمِ يَبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلَقَ

=

الإضراب عَنِ الْأَوَّلِ، لَكُونِ الثَّانِي أَحَقَّ مِنْهُ بِالذِّكْرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ،
فَهُوَ بَدَلُ غَلَطٍ أَوْ نَسْيَانٍ^(١).

أُثَاماً يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) الفرقان ٦٩. ف (يضعاف) بدل من (يلق) فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

(١) البديل المباين للمبدل منه على قسمين: أحدهما ما يَقْصَدُ متبوعه كما يُقْصَدُ هو ويسمى بدل الإضراب، وبدل البداء، وهو ظهور الصواب بعد خفائه، نحو: أكلت خبزاً لحماً، قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحماً أيضاً. الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يقصد البديل فقط، وإنما غلط المتكلم، فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو: رأيت رجلاً حماراً. ينظر شرح ابن عقيل ٢٤٩/٣.

بابُ عطفِ البيانِ

١٤٢

/١٤٢/ وهو التابعُ المذكورُ ليوضحَ متبوعَهُ لا غيرُ، ويوافقُهُ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعهما، وفي التعريفِ وفي التنكيرِ أيضاً، خلافاً لِمَنْ التَزَمَ تعريفَهُ وتعريفَ متبوعِهِ، ولا يُشترَطُ كونهُ أَخَصَّ مِنَ المتبوعِ على الأصَحِّ، ويجوزُ الحكمُ عليهِ بالبدليةِ، إلّا إذا تَبَعَ ما أُضيفتْ إليهِ صِفَةٌ مُعرِّفَةٌ بِاللّامِ، أو أُفْرِدَ تابِعاً لمُنَادَى، فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بَعْدَ المنصوبِ، ويُنْصَبُ وَيُرْفَعُ بَعْدَ المضمومِ، ولو كانَ بَدَلاً تَعَيَّنَ ضَمُّهُ، إِذِ البَدَلُ في حُكْمِ المُسْتَقِلِّ، ولذلك قد يُعادُ مَعَهُ خافِضُ متبوعِهِ^(١).

(١) مثال المفرد بعد المنصوب: يا أخانا زيدا، وبعد المضموم: يا غلامُ بشرٌ، وبشراً. ولا يجوز أن يكون بشراً بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل. ينظر شرح ابن عقيل ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

بابُ المعطوفِ عطفَ النَّسَقِ^(١)

وهو التَّابِعُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى مُتْبِعٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْآتِي ذِكْرُهَا^(٢)، وَاتِّصَالُ الْمُتْبِعِ بِهِ وَاجِبٌ، وَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ، قُدِّرَ عَامِلٌ عَلَى رَأْيٍ^(٣).

٤٢ ب

/ ٤٢ ب / فَمِنْ الْمُتْبِعَاتِ (الواوُ)، وَهِيَ تُشْرِكُ فِي الْحُكْمِ دُونَ تَعَرُّضٍ لِمَصَاحِبَةٍ وَلَا تَرْتِيبٍ، وَلِذَلِكَ يُعْطَفُ بِهَا السَّابِقُ وَالْآخِيقُ وَالْمُقَارِنُ^(٤).
و(الفاءُ) وَ(ثُمَّ) لِلتَّشْرِيكِ وَالتَّرْتِيبِ (٥)، وَتَخْتَصُّ (ثُمَّ) بِالْمُهْلَةِ، وَ(الفاءُ) بِالتَّسْيِيبِ وَبِعْطَفِ جُمْلَةٍ لَا عَائِدَ فِيهَا عَلَى جُمْلَةٍ وَصِلَ بِهَا^(٦)، وَرُبَّمَا أُشْرِكَتِ (الواوُ) وَ(الفاءُ) فِي الْحُكْمِ دُونَ الْمَعْنَى إِنْ فَهِمَ الْمُرَادُ^(٧).

(١) هذه الترجمة للكوفيين، وترجمة سيبويه (باب الشَّرْكَة). ينظر الكتاب ١ / ٤٢١.

(٢) ينظر التسهيل ١٧٦.

(٣) قد يفصل بين العاطف والمعطوف بأن لم يكن فعلاً، بظرف أو جارٍّ ومجرور، نحو:

(وإذا حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل) النساء ٥٨، (الله الذي خلق سبع

سموات، ومن الأرض مثلهن) الطلاق ١٢. ينظر المساعد ٤٧٨/٢.

(٤) العطف بالواو على السابق نحو: (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم) الحديد ٢٦ وعلى

اللاحق نحو: (وكذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك) الشورى ٣. وعلى المقارن

أو المصاحب نحو: (فأنجينا وأصحاب السفينة) العنكبوت ١٥.

(٥) ينظر التسهيل ١٧٤، ١٧٥، ومغني اللبيب ١٥٨، ١٥٩، ٢١٣.

(٦) مثال ذلك: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، والذي تقوم هند فيغضب عمرو. ينظر

المساعد ٤٤٨/٢.

(٧) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على

و(حتّى) لتشريك بعض المتبوع في حكمه تنبيهاً على مزيّة فيه^(١)،
و(لكن) للإثبات بعد النفي^(٢)، و(لا) تُناقضها^(٣)، و(بل) بعد النفي
كلّكن، وبعد الإثبات لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه^(٤) منسوباً
حكمه للتابع^(٥).

ومنها: (أم) الواردة بعد همزة الاستفهام طلباً للتعيين، وبعد همزة
التسوية وتُسمّى مُتّصِلة^(٦)، وإن لم تستوف ما ذكرَ فهي مُنفصلة ومعناها
حينئذٍ الإضراب والاستفهام معاً^(٧)، وتلي كلّ كلام.

سفر فعدة من أيام أُخر (البقرة ١٨٤). أي فأفطر فعليه عدة من أيامٍ أُخر. وكذلك
الواو نحو: (تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) الحشر ٩. أي اعتقدوا الإيمان. ينظر شرح ابن عقيل
٢٤٩/٣.

(١) وذلك بأن يكون واحداً من جمع، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً، وأن المعطوف بحتى
لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قوياً أو ضعيفاً. ينظر المساعد ٤٥١/٢ - ٤٥٢.

(٢) ينظر التسهيل ١٧٧.

(٣) ينظر التسهيل ١٧٧.

(٤) يعني بذلك الإضراب نحو: اضرب زيداً بل عمرو، وقام زيدٌ بل عمرو.

(٥) أي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها.
مغني اللبيب ١٥٢.

(٦) سميت أم متصلة لأنها لا يستغنى عما قبلها عما بعدها.

(٧) والمنفصلة أو المنقطعة ما سوى المتصلة وهي ما لم يتقدمها لفظ الهمزة، وتقتضي
إضراباً مع استفهام نحو: (أم خلقوا من غير شيء) الطور ٣٥. وهي بتقدير بل

/٤٣/ و(أو) للشك في الخير، والتخير في الطلب، والإباحة في السائغ فعله وتركه، وتجيء للإضراب على رأي.

و (إما) المكررة جائية على الأصح لمعناها من الشك أو التخير أو الإبهام أو الإباحة أو التنويع لا العطف، إذ الواو قبلها^(١).

(فصل): يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على ضمير المجرور، خلافاً لبعض الكوفيين^(٢)، وإن تبع ضمير رفع متصلاً قبح، إلا بعد الفصل بتوكيد أو ما يقوم مقامه من فصل قبل العاطف بفضلة وبعده ب (لا)^(٣).

والهمزة، أي بل خلقوا، ويكون الإضراب على جهة الإبطال، ومن الثاني: (أم) يقولون افتراه، بل هو الحق من ربك) السجدة ٣. فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار. المساعد ٤٥٥/٢.

(١) ينظر التسهيل ١٧٦.

(٢) جعل جمهور النحاة إعادة الجار، إذا عطف على ضمير الجر، وجوباً نحو: مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد، وقد خالف ذلك الكوفيون، لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فمن النثر قراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء ١. (وكفر به والمسجد الحرام) البقرة ٢١٧. عطفاً على الهاء المجرورة بالباء في الموضعين.

(٣) ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره نحو: (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) الأنبياء ٥٤، (لقد وعدنا نحن وآباؤنا) المؤمنون ٨٣ وجعل ابن مالك قمتُ وزيدُ ضعيفاً. أو يفصل بلا النافية كقوله تعالى: (ما أشر كنا

ولا يُعْطَفُ على عاملين ما لم يكونا جُزْءَي جُمْلَةٍ جَارًّا أَحَدُهُمَا مُقَدَّمٌ
تَابِعٌ مَعْمُولُهُ على تَابِعِ الْآخَرِ، فَيَجِيزُهُ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ^(١).

(فَصْلٌ): قد يُحذفُ العاطِفُ أو ما عُطِفَ^(٢) / ٤٣ ب / عليه لقرينة^(٣)،
وقد يُؤَخَّرُ المعطوفُ عليه اضطراراً^(٤).

٤٣ ب

ولا آباؤنا) الأنعام ١٤٨ فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) وجاز ذلك للفصل بلا.
(١) أجاز الأخفش والفراء العطف على عاملين إن كان أحدهما جارًّا، واتصل المعطوف
بالعاطف نحو: إن في الدار زيدا والحجرة عمراً. ينظر المساعد ٤٧١/٢.

(٢) بعدها زيادة في الأصل: (أو عطِف).

(٣) قد تحذف الواو مع معطوفها نحو: (سراييل تقيكم الحرَّ) النحل ٨١. أي والبرد.

وجعل الزمخشري من حذف المعطوف عليه للدلالة عليه قوله تعالى: (أفلم تكن آياتي
تتلى عليكم) المؤمنون ٢٣. التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف
المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). شرح ابن عقيل ٢٤٣/٣.

(٤) وقد يقدم المعطوف على المعطوف عليه بالواو للضرورة نحو:

ألا يا نخلَةً من ذاتِ عرق عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

فآخر المعطوف عليه وهو السلام على المعطوف وهو رحمة الله للضرورة.

وهو مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ لَا يَظْهَرُ، اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِحَصُولِ مَدْلُولِهِ، وَلِنِيَابَةِ
الْهَمْزَةِ عَنْهُ فِي الْقُرْبِ، وَ(يَا) وَ(أَيَا) وَ(هَيَا) وَ(أَيُّ) فِي الْبُعْدِ حَقِيقَةً أَوْ
حُكْمًا، وَفِي الْقُرْبِ تَوْكِيدًا، وَلَا يَلْزَمُ النَّائِبُ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْمُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ،
وَالْجِنْسَ، وَالْمُسْتَغَاثَ بِهِ، وَالْمَنْدُوبَ، وَرُبَّمَا فَارَقَ اسْمَ الْجِنْسِ^(١). وَقَدْ
يُحَذَفُ الْمُنَادَى فَيَلْزَمُ (يَا)^(٢).

(فَصْلٌ): يُبْنَى الْمُنَادَى عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ^(٣) إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً غَيْرَ
عَامِلٍ فِيمَا بَعْدَهُ وَلَا مُكَمَّلٍ قَبْلَ النَّدَاءِ بِعُطْفِ نَسْقٍ، أَوْ وَصْفٍ.
وَيَجُوزُ فَتْحُ ذِي الضَّمَّةِ إِنْ كَانَ عِلْمًا مَوْصُوفًا بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ،
وَيُحَذَفُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ تَنْوِينُهُ لَفْظًا إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، وَأَلِفُ الْإِبْنِ /أ/ فِي
الْحَالِينِ خَطَأً^(٤).

٤٤٤

(١) حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ مَنَعَهُ النُّحَوِيُّونَ وَلَكِنْ أَجَازَهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَوُرُودِ
السَّمَاعِ بِهِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: (أَصْبَحَ لَيْلٌ) أَيْ يَا لَيْلُ. وَ(أَطْرَقَ كَرًا). أَيْ يَا كَرُ. شَرَحَ ابْنُ
عَقِيلٍ ٢٥٧/٣.

(٢) قَدْ يَحْذَفُ الْمُنَادَى قَبْلَ الْأَمْرِ وَالْدَعَاءِ فَتَلْزَمُ (يَا) فَالْأَمْرُ كَقِرَاءَةِ الْكَسَائِي: (إِلَا يَا
اسْجُدُوا) النَّمْلُ ٢٥. وَالْدَعَاءُ نَحْوَ (يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامَ كُلَّهُمْ) وَالْمَعْنَى: يَا قَوْمُ، أَوْ (يَا
هَؤُلَاءِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى...) الْمُسَاعَدَةُ ٤٨٦/٢.

(٣) يَرْفَعُ بِهِ، مَا يَرْفَعُ بِالضَّمِّ، نَحْوُ: يَا زَيْدَ، وَبِالرَّفْعِ بِالْأَلْفِ نَحْوُ: يَا زَيْدَانَ، وَبِالْوَاوِ، نَحْوُ يَا زَيْدُونَ.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٨٠.

والوصفُ بالابنةِ كالوصفِ بالابنِ، وفي الوصفِ بينتِ في غيرِ النداءِ وجهان^(١).

(فَصْلٌ): لا يُباشِرُ النداءُ غالباً ذا الألفِ واللامِ، بل تُوصَفُ بمصحوبهما الجنسيِّ مرفوعاً، أو باسمِ إشارةٍ (أي) مُناداةٍ مضمومةً . موصولةً بـ (ها) التنبيهِ^(٢). وقيلَ: (يا الله) و(يا اللهُ^(٣)) و(اللَّهُمَّ) بتعويضِ الميمِ من (يا)، ورُبَّما اجتمعا في الضرورة^(٤).

(فَصْلٌ): إِنْ كَانَ تَابِعُ الْمُنَادَى مضافاً عارياً مِنَ الألفِ واللامِ وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَتَبِعَ منصوباً نُصِبَ، وَإِنْ تَبِعَ مضموماً رُفِعَ حملاً على اللَّفْظِ، وَنُصِبَ حملاً على الموضعِ، إِلَّا البَدَلُ والمنسوقَ

(١) ينظر التسهيل ١٨٠.

(٢) لا يقال: يا الغلام، وأخرج بالجنسي نحو: الفرزدق والحارث والصعق مما آل فيه للمح الصفة أو الغلبة، فلا يقال: يا أيها الفرزدق، ولا يوصف بنحو الزيد بن زيد، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا أيها الزيدون، ومثال الجائز: يا أيها الرجل، ومثال الموصول: (يا أيها الذي نُزِّلَ عليه الذكر) الحجر ٦. ومثال اسم الإشارة قول طرفة: (ألا أيهذا الزاجري). ينظر المساعد ٢ / ٥٠٢ - ٥٠٤.

(٣) يعني بقطع الهمزة ووصلها.

(٤) الأكثر في نداء الاسم الشريف: اللهم، دون يا الله. والميم المشددة زائدة عند البصريين وهي عوض من حرف النداء، وقال الكوفيون: هي بقية: أمنا بخير. ولا يستعمل اللهم في غير النداء، وشذ في الاضطراب - وهذا قول البصريين - يا اللهم. المساعد ٥١١/٥٠٩/١.

العاري من الألف واللام، فحُكْمُهُمَا تَابِعَيْنِ حُكْمُهُمَا مُسْتَقْلَيْنِ بالنداء. ولا يتبع (أيًّا) غيرُ وصفِها المذكورِ، واسمُ الإشارةِ كـ (أيُّ) / ٤٤ ب/ في الوصفِ، وكغيرِها في غيره، وتابعُ التابعِ محمولٌ على اللفظِ لا غير^(١).

(فَصْلٌ): إضافةُ المنادَى إلى المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ كإضافةِ غيره، إلاَّ يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ، فاستعمالُهُما بفتحِ الميمِ، أو كسرِها دونِ الياءِ، ورُبُّمَا ثَبَّتَتْ أو قَلَبَتْ أَلْفًا^(٢).

(فَصْلٌ): تاءُ (يا أَبْتُ) عَوَضٌ مِنْ ياءِ المتكلمِ، تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ويُوقَفُ عليها تاءٌ أو هاءٌ وكذلك تُكْتَبُ^(٣).

(١) ينظر التسهيل ١٨١ - ١٨٢.

(٢) أي تثبت ياء المتكلم نحو قوله: يا ابن أُمِّي.. أو قلب ألفاً نحو: يا ابنة عَمَّا.. ينظر المساعد ٥٢١/٢.

(٣) قرئ بالفتح والكسر في السبعة، بالإشارة أكثرهم على الكسر، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء وكتبها هاء دون ذلك، وبالتاء وقف عليها في السبعة، وبعضهم بالهاء، وكلاهما صحيح فصيح. المساعد ٥٢٢/٢.

بَابُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ

تَجْرُ اللّامُ مفتوحةً المناذَى الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ وَالْمُسْتَغَاثُ بِهِ، وَمَكْسُورَةً
المعطوفَ عَلَيْهِ غَيْرَ مُعَادٍ مَعَهُ (يا) وَالْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ^(١) وَإِنْ وَلَيْتَ (يا)
مَكْسُورَةً فَالْمَنَاذَى مَحْذُوفٌ، وَيُعَاقِبُ لَامَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ أَلِفٌ تَلِي / ٤٥/
آخِرُهُ كَأَلِفِ الْمَنْدُوبِ^(٢).

٤٥

(١) تكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا، نحو: يا لزيد ولعمرو، وليس ذكر هذه
اللام بلازم في المعطوف، بل يجوز: يا لزيد وعمرو، ومع المستغاث مرة من أجله نحو:
(يا للكهول وللشبان للعجب). المساعد ٥٢٦/٢ - ٥٢٧.

(٢) وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في: يا للعجب، ويا للماء، ويا للدواهي، ففتح
اللام على جعله بمنزلة المستغاث، وكسرها على حذف المستغاث، وتعاقبها ألف
كألف الندبة، فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألف في آخر الكلمة،
ومنه:

حتى يقول الناسُ مما رأوا يا عجبا للميت الناشر

فأدخل ألف كألف الندبة في آخر المستغاث والمتعجب منه بدل اللام في قوله
(يا عجبا). المساعد ٥٣١/٢ - ٥٣٩.

بابُ أسماءٍ لم تُستعمل في غير النداء

وهي: (هَنَاءٌ^(١)) و(فُلٌ) و(فُلَّةٌ) والموزون بـ (فُعَلٍ) في سَبِّ المذكور، و
بـ (فَعَالٍ) مكسوراً في سَبِّ المؤنث، وربما اضطرَّ لاستعمال بعضها غير
مُنَادٍ^(٢).

(١) يا هَنَاءُ بالكسر والضم، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم تشبيهاً بها بالضمير.
المساعد ٥٩٣/٢.

(٢) هذه الأسماء لم تستعمل مبتدأً ولا فاعلاً ولا مجرورة، ولا نحو ذلك، بل لم تستعمل إلا
في النداء، ففُلٌ وفُلَّةٌ كنايةتان عن العلم العاقل، فهما بمعنى فلان وفلانة. والمعدول إلى
فُعَلٍ في سَبِّ المذكور، نحو: يا فُسَقٌ ويا حُبثٌ عدلاً عن فاسق وخبيث. وإلى فعالٍ
مبتدأً على الكسر في سَبِّ المؤنث نحو: يا فُساقٍ ويا حَبَاثٍ أي يا فاسقة ويا خبيثة.
وقد يستعمل بعضها في غير النداء ضرورة نحو: (في لجة امسك فلاناً عن فُلٍ، وإلى
بيتٍ قعيدته لكاع). ينظر المساعد ٥٤٤/٢ - ٥٤٥.

بابُ التَّدْبَةِ

الْمَنْدُوبُ: هُوَ الْمَدْعُوُّ بِأَشْهَرِ أَسْمَائِهِ مَقْرُوناً بـ (يا) أَوْ (وا) تَفْجُعاً عَلَيْهِ، وَيُسَاوِي الْمُنَادَى فِي أَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَكِرَةً وَلَا مُبْهَمًا غَيْرَ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ بِمُعَيَّنٍ، كذ: مَنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمٍ، وَيَلْحَقُ جَوَازاً آخَرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلْفٌ، يُفْتَحُ لِأَجْلِهَا مَا تَلِيهِ، وَيُحْذَفُ إِنْ كَانَ أَلْفًا أَوْ تَنْوِينًا أَوْ يَاءً سَاكِنَةً أُضِيفَ إِلَيْهَا الْمَنْدُوبُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَتُفْتَحُ فِي الْآخَرِ^(١).

(فَصْلٌ): وَتُقْلَبُ أَلْفُ التَّدْبَةِ يَاءً إِنْ وَلِيَتْ / ٤٥ب / كَافَ مُؤَنَّثٌ، وَوَاوًا إِنْ وَلِيَتْ هَاءً غَائِبٌ أَوْ مِيمٌ جَمْعٌ، مَخَافَةَ اللَّبْسِ، وَلَا تَلْحَقُ نَعْتُ الْمَنْدُوبِ، خِلَافًا لِيُونُسَ^(٢).

٤٥ب

(١) يَلْحَقُ جَوَازاً آخَرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلْفٌ، فَيَجُوزُ: وَازِيدُ، وَوَازِيدَا، يَفْتَحُ لِأَجْلِهَا مَا تَلِيهِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي: يَا زَيْدُ: يَا زَيْدَاهُ، وَفِي عَبْدِ الْمَلِكِ: يَا عَبْدَ الْمَلِكَاهُ، وَيُحْذَفُ إِنْ كَانَ أَلْفًا نَحْوُ: وَامُوسَاهُ، أَوْ تَنْوِينًا نَحْوُ: وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ أَوْ يَاءً سَاكِنَةً مُضَافًا إِلَيْهَا الْمَنْدُوبُ نَحْوُ: وَاعْلَامَاهُ، تَرِيدُ: وَاعْلَامِي؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَرْدِ، وَأَوْجِبُ سَبِيوِيهِ إِثْبَاتَ الْيَاءِ، فَتَقُولُ عِنْدَهُ فِي لُغَةٍ مِنْ سَكَنٍ، فَقَالَ: يَا غِلَامِي: وَاعْلَامِيَاهُ. وَقَدْ تَفْتَحُ الْيَاءُ، فَيَقَالُ: وَاعْلَامِيَاهُ. الْمُسَاعَدُ ٥٣٦/٢ - ٥٣٧.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٨٥، ١٨٦، وَالْمُسَاعَدُ ٥٤٠ / ٢ - ٥٤١.

بابُ التَّرخيمِ

الْمُنَادَى الْمَضْمُونُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا إِنْ كَانَ مُؤْتَنًا بِالْهَاءِ، أَوْ عِلْمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، جَازَ تَرْخِيمُهُ بِحَذْفِ ثَانِي اللَّفْظَيْنِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا، وَإِلَّا فَبِحَذْفِ آخِرِهِ مَصْحُوبًا بِمَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ حَرْفَ لَيْنٍ زَائِدًا مَسْبُوقًا بِحَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا وَبِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، وَإِلَّا فَغَيْرُ مَصْحُوبٍ، وَتَرْخِيمُ الْمُضَافِ وَالثَّلَاثِيِّ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُرَخِّمُ الْجُمْلَةَ بِحَذْفِ عَجْزِهَا^(١).

(فَصْلٌ): الْأَعْرَفُ كَوْنُ الْمَحْذُوفِ مُنَوِيٍّ الثُّبُوتِ، فَلَا يُغَيَّرُ مَا قَبْلَهُ غَالِبًا، وَرُبَّمَا قُدِّرَ الْبَاقِي مُسْتَقْلَالًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَحْذُوفُ هَاءَ تَأْنِيثٍ فَارْقَةً، /٤٦/ أ/ فَيُضْمُّ مَا قَبْلَ الْمَحْذُوفِ لَفْظًا إِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَتَقْدِيرًا إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا، وَإِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا قَلَبَ الْفَاءَ بَعْدَ فَتْحَةٍ، وَهَمْزَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، وَإِنْ كَانَ وَاوًا بَعْدَ ضَمَّةٍ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَإِنْ أَدَّى تَقْدِيرُ الْإِسْتِقْلَالِ إِلَى قَلْبٍ أَوْ وَزْنٍ لَا تَنْظِيرَ لَهُ، وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُنَوَى فِيهِ الْمَحْذُوفُ عَلَى رَأْيٍ^(٢).

(١) يجوز تَرْخِيمُ الْجُمْلَةِ، وَفَاقًا لِسَيِّبِيهِ. وَالنَّحْوِيُّونَ مُتَّفَقُونَ عَلَى مَنَعِ تَرْخِيمِ الْعِلْمِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ، وَنَصَّ سَيِّبِيهِ فِي بَابِ التَّرخيمِ عَلَى الْمَنَعِ، قَالَ: الْحِكَايَةُ لَا تَرْخِمُ. وَمِثْلُ بَتَّابِطٍ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ. وَنَصَّ فِي النِّسْبِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرْخِمُهُ، فَيَقُولُ: يَا تَابِط. الْمُسَاعَدُ ٥٣٣/٢.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ١٨٩.

(فَصْلٌ): رُبَّمَا قُدِّرَ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِلتَّرْخِيمِ، فَأُقْحِمَتْ مَفْتُوحَةٌ
تَنْبِيهًا عَلَى وَقْعِهَا مَوْقِعَ الْمَفْتُوحِ، وَالْأَجُودُ فِي الْمُرْخَمِ بِحَذْفِهَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ
بِهَاءِ السَّكْتِ، وَقَدْ يُغْنِي عَنْهَا فِي الشَّعْرِ أَلْفُ الْإِطْلَاقِ، وَتَرْخِيمُ غَيْرِ الْمُنَادَى
وَالْمُنَادَى غَيْرِ الْمُسْتَوْفِي لِلشَّرْطِ مُمْتَنَعٌ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١).

(١) ينظر التسهيل ١٨٩.

بابُ الاختصاصِ والنَّصبِ على المدح والذِّمِّ والترحم

٤٦ ب

إذا قَصَدَ المتكلمُ بعدَ ضميره، تأكيدَ اختصاصِهِ بالحُكْمِ/٤٦ ب/
مُفْتَحِرًا أو متصاغِرًا أو لَآه (أَيًّا) أو ما يقومُ مقامَهَا مُعْطِيهَا مَالَهَا في التَّداءِ
إِلَّا حَرْفُهُ، ولا يعني بها إِلَّا نَفْسَهُ ومشارِكَه في الضَّميرِ، ويقومُ مقامَ (أَيٍّ)
منصوبًا اسمٌ دالٌّ على مفهومِ الضَّميرِ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ أو الإِضافةِ، ورَبَّمَا كانَ
علمًا، وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطَبٍ^(١)، وَإِنْ وَلِيَ غَائِبًا^(٢) فليسَ
من هذا البابِ، لكن يجوزُ نَصْبُهُ على المدحِ أو الذِّمِّ أو التَّرحُّمِ بفعلٍ لا
يظهرُ، ويُلتزَمُ تعريفُهُ غالبًا^(٣).

(١) ينظر التسهيل ١٩١.

(٢) ينظر الجمع ٣ / ٣٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٨ / ١٩.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أستاذ اللغة العربية

باب النفي العام

٤٧ أ

(لا) النافية للجنس مُجَرَّدَةٌ أو مقترنة بهمزة استفهام أو عَرْضٍ أو تَمَنٍّ
تَنْصِبُ الاسمَ المجرَّدَ، وهو نكرة تحقيقاً أو تشبيهاً، عاملٌ فيما بعده بإضافة أو
غيرها، فإن لم يعمل بُنِيَ على الأصحَّ، لتَضَمُّنِهِ معنى حرفِ الاستغراقِ^(١)،
وألزِمَ الياء والنون في /٤٧ أ/ الثنية وجمع المذكر السالم والكسرة والتنوين
في الجمع بالألف والتاء، والفتحة بلا تنوين في غير ذلك^(٢).

وإن فصل أو كان معرفة غير مُشَبَّه بنكرة رُفِعَ بالابتداء، ولزِمَ عند
غير أبي العباس العطف بتكرُّر (لا)، وقالوا: (لأنَّوْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ^(٣)) برَفَعٍ
لتعريفه، وبغير تكرارٍ لتأويله بـ: ينبغي لك^(٤)، وَقَدْ نَصَبُوا بِهَا الْمُثَنَّى وَالْأَبَ
وَالْأَخ مضافاتٍ إلى معارفٍ أُفْحِمَ مَعَهَا لَامُ الْجَرِّ، لِيُثَبَّتَ بِالفصل شَبَهُ
النكرة، وقد تُحْدَفُ اللَّامُ اضطراراً، وَيُمنَعُ الفصلُ قَبْلَهَا وإن كان ظرفاً،
خلافاً ليوئس^(٥).

(فصلٌ): يجوزُ بقاءُ اسمِ (لا) المبنِي ورَفْعُهُ إنْ عُطِفَ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ مِثْلُهُ
في صلاحية البناء معاً (لا)، وللمعطوف في حالِ البقاءِ النَّصْبُ، وفي

(١) المقصود بحرف الاستغراق حرف الجر (من). ينظر التسهيل ٦٧، ٦٩.

(٢) ينظر التسهيل ٦٧-٦٨، والمساعد ٢/٣٤٢-٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٢، ومغني اللبيب ٣١٩.

(٤) ينظر التسهيل ٦٨، والمساعد ١/٣٤٦.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٦، وينظر التسهيل ٦٧، ٦٨.

الحالين البناء والرفع، وإن لم تُعَد (لا) لَزِمَ البقاء، وإعرابُ المعطوف بالوجهين، وَصِفَةُ المَبْنِيِّ المَفْرَدَةُ كالمعطوف عليه بإعادة (لا) إِنْ اتَّصَلَتْ /٤٧ب/ وكالمعطوف بغيرِ إعادتها إِنْ انفصلَتْ أو كانت غيرَ مفردة مطلقاً، والمعطوفُ غيرُ المساوي في صلاحية البناء إِنْ قَبْلَ عَمَلٍ (لا) كالمساوي، إلّا في البناء، وإِنْ لم يَقْبَلْ فحُكْمُهُ في العطفِ حُكْمُهُ في الاستقلال، وإِنْ كُرِّرَ اسْمُ (لا) المَبْنِيُّ دُونَ فَصْلِ جازَ بِناءِ الثاني وَنَصَبُهُ^(١).

(فَصْلٌ): شَبَّهْتُ (لا) المذكورة بـ (إِنْ)، فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا وَاسْتَحَقَّتْ بَعْدَ اسْمِهَا خِيراً كخبرها، وورودُه غيرَ ظرفٍ قليل، وَغَلَبَ حَذْفُهُ الحجازيون وَالتَّرَمُّهُ التَّمِيمِيُّونَ^(٢)، وَرُبَّمَا حُذِفَ الْاسْمُ وَأُبْقِيَ الْخَبَرُ^(٣)، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مُصَدِّرٍ نَابَ عَنْ فِعْلِهِ لَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِ.

(١) إذا كرر اسم لا المبنى دون فصل جاز ببناء الثاني ونصبه نحو: لا ماء ماءً بارداً لنا، فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما ركب الموصوف والصفة، ويجوز أيضاً نصبه ورفعهُ. المساعد ٣٥٠/٢.

(٢) أكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا، نحو: لا إله إلا الله. ومن حذفه دونها: لا ضرر ولا ضرار. ويوجب التميميون والطائيون حذف الخبر المعلوم. المساعد ٣٤١/٢.

(٣) وربما حذف اسم لا وأبقى خبرها، نحو: لا عليك، قال سيبويه: وإنما يريد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك. المساعد ٣٤١/٢.

بابُ التحذيرِ والإغراءِ وما ألحقَ بهما

يُضْمَرُ لزوماً في التحذيرِ (اتَّقِ) أو شَبَّهَهَا ناصِبةً للمحذورِ مُكْرَراً في الغالبِ، أو معطوفاً بالواوِ على المحذورِ إنْ ذُكِرَ، ولا يكونُ / ٤٨/ إلا ضميراً منفصلاً لمخاطبٍ، ورُبَّما كانَ لمتكلمٍ أو غائبٍ أو بعضٍ ما يُلابِسُ المخاطبَ مضافاً إلى ضميره، ولا تُحذفُ الواوُ بعدَ (إِيَّاكَ) إلا والمحذورُ مجرورٌ بـ (مِنْ)، وتقديرُها مع (أَنْ يَفْعَلَ) كافٍ، ورُبَّما حُمِلَ على (أَنْ يَفْعَلَ) مصدرٌ صريحٌ، أو أُضْمِرَ معه ناصِبٌ آخرٌ^(١).

وإظهارُ الناصِبِ جائزٌ إنْ كانَ المنصوبُ غيرَ (إِيَّاكَ) دون عطفٍ ولا تكرارٍ^(٢).

(فَصْلٌ): وكإِضمارِ (اتَّقِ) في التحذيرِ يُضْمَرُ في الإغراءِ (الزَمَ) وشَبَّهَهَا ناصِبةً للمُعْرى به مُكْرَراً أو معطوفاً عليه غالباً^(٣).

(فَصْلٌ): أُلْحِقَ بالتحذيرِ والإغراءِ في التزامِ إضمارِ النَّاصِبِ أمثالٌ وغيرُ أمثالٍ، يَقْدَرُ مَعَ كُلِّ مِنْهَا ناصِبٌ لائِقٌ بمعناه، والأجودُ

(١) الناصب الآخر نحو: إياك الشرُّ، فليس الشرُّ منصوباً بإياك، بل بعامل آخر تقديره: جَنَّبَ نَفْسَكَ الشرَّ.

(٢) فتقول: الزم العهد. وهذا دون عطف ولا تكرار.

(٣) كإضمارِ اتَّقِ في التحذيرِ يضمَرُ في الإغراءِ (الزم) أو شبهه نحو احفظ، ناصباً للمعْرى به مكرراً نحو: الخلَّةُ الخلَّةُ، أو معطوفاً عليه نحو: الأهلُ والولدُ.

أَنْ لَا يُقَاسَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهَا اسْتِفْهَامًا أَوْ خَبَرًا^(١).

(١) الأمثال نحو: كليهما وتمرأ، وأمرأ ونفسه، والكلابَ على البقر، فيقدر مع الأول: أعطني كليهما وتمرأ، وفي الثاني دَعُ امرأ ونفسه، ومع الثالث: ارسل الكلبَ على البقر. ولا يقاس على شيءٍ من ذلك. المساعد ٥٧٦/٢ - ٥٤٨.

باب أُبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ وَمَعَانِيهَا

٤٨ ب

٤٨ ب / لِماضيها مُسَمَّى الْفَاعِلِ مُجَرِّداً عَنِ الزَّوَائِدِ (فَعِلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعِلَ) ^(١).

فَوْضَعُ (فَعِلَ) غَالِباً لِلْغَرَائِزِ وَالتَّأَثُّرَاتِ الثَّابِتَةِ وَبَعْضِ الْأَلْوَانِ، وَلَمْ يَجِيءْ مُضَاعَفاً إِلَّا (لَبَّ) وَ(ذَمَّ)، وَلَا يَأْتِي الْعَيْنَ أَوْ اللَّامَ إِلَّا مَحْمُولاً عَلَى (نَعَمَ)، وَلَا مُتَعَدِّياً إِلَّا رَحْبُكُم الدُّخُولُ ^(٢)، وَلَا غَيْرَ مَضمومِ الْعَيْنِ فِي الْمِضَارَعَةِ إِلَّا نَحْو: كُذِّتَ تَكَادُ، وَفِيهِ نَظَرٌ ^(٣).

وَاسْمَ مَنْ فَعَلَ ^(٤) مِنْهُ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعَلَ، وَقَدْ جِيءَ عَلَى فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعِلَ وَفَعِلَ وَفَعُولٍ وَفَعُلٍ وَأَفْعَلَ وَفَعَالٍ وَفَاعِلٍ، وَيَخْلَفُ لِلْمَبَالِغَةِ فَعَالٌ فَعِيلاً، وَرُبَّمَا شُدِّدَ إِنْ كَانَ أَبْلَغَ ^(٥).

(فَصْلٌ): يَخْلَفُ كَسْرُ عَيْنِ (فَعِلَ) الْفَتْحُ فِي مِضَارِعِ غَيْرِ (وَمِقَ)

(١) ينظر التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٧، والمساعد ٢/ ٥٨٥، والهمع ٦/ ٢٠.

(٢) اللسان (رحب)، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧٥، ومغني اللبيب ٦٧٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ٧٤، والمساعد ٢/ ٥٨٥ - ٥٨٧، والهمع ٦/ ٢٠، ٢٢.

(٤) يريد بذلك اسم الفاعل.

(٥) ينظر التسهيل ١٩٥، والمساعد ٢/ ٥٨٧ - ٥٨٨.

و(وَفِثَقَ) و(وَرِثَ) و(وَرِغَ) و(وَرِمَ) و(وَرِيَ) ، و(وَلِيَ) إِلَّا يَحْسَبُ وَيَيْئَسُ وَيَيْئَسُ وَيَنْعَمُ، ففِيهِنَّ وَجْهَانِ، وَرُبَّمَا قِيلَ يَنْعَمُ وَيَيْئَسُ. وَلِزَوْمُهُ أَكْثَرُ مِنْ تَعَدِّيهِ، فَلِذَلِكَ وَضِعَ غَالِبًا لِلْعَلَلِ وَالْأَعْرَاضِ / ١٤٩/ وَأَضْدَادُهَا، وَلِكَبْرِ الْأَعْضَاءِ وَالْوَانِهَا، وَقَدْ يَجِيءُ لِبَعْضِ الْأَلْوَانِ مُطْلَقًا، وَلِلنِّيَابَةِ عَنْ (فَعْلٍ) ^(١).

وَأَسْمُ مَنْ فَعَلَ مِنْ لَازِمِهِ عَلَى فَعِلٍ أَوْ فَعْلَانِ أَوْ أَفْعَلَ أَوْ فَعُلٍ، وَمَنْ مُتَعَدِّيهِ، وَفَعَلَ مُطْلَقًا عَلَى فَاعِلٍ ^(٢). وَنَحْوُ مَرِيضٍ وَضَاحِكٍ وَخَفِيفٍ وَبَيِّنٍ وَمُرٌّ وَحُلُوٌّ وَاشْتِيبَ، مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ نَادِرٌ.

(فَصْلٌ): لِفَعْلٍ تَعَدُّ وَلِزَوْمٍ، وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلَبَةُ الْمُفَاعِلِ ^(٣) مُطْلَقًا، وَالنِّيَابَةُ عَنْ (فَعْلٍ) فِي الْمَضَاعِفِ وَالْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ، وَاطَّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِلنَّيْلِ مِنْهَا أَوْ بِهَا أَوْ إِطْعَامِ مَطْعُومٍ مِنْهَا، وَلَا تُفْتَحُ عَيْنُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ أَوْ اللَّامُ حَلْقِيَّةً فِي مَضَارِعٍ غَيْرِ (أَبَى) وَ(وَذَرَ)، بَلْ تُكْسَرُ أَوْ تُضَمُّ تَخْيِيرًا إِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ يُلْتَزَمَ لِسَبَبِ كَالْتِزَامِ الْكَسْرِ فِيمَا فَاؤُهُ وَآوٌ، وَفِيمَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءٌ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا حَلْقِيًّا، وَفِي الْمَضَاعِفِ الْإِلَازِمِ

(١) ينظر التسهيل ١٩٥ - ١٩٦، والمساعد ٥٨٨ / ٢ - ٥٩٠.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٦، والمساعد ٥٩٠ / ٢ - ٥٩١.

(٣) يريد بالمفاعِل: المقابل نحو: شاعرني فشعرته، وكاتبني فكتبته، أي قابل شعره بشعري وكتابه بكتابتي، فكنت أشعر منه وأكتب.

غير المحفوظِ ضَمُّهُ، وكالتزامِ الضَّمِّ في المضاعَفِ /٤٩ب/ المتعدّي غير المحفوظِ كَسْرُهُ، وفيما لَعَلَبَةِ المفاعلِ خالياً من مُلْزِمِ الكَسْرِ، ولا تأثيرٍ لحلْقِيٍّ فيما ضَوْعِفَ أو صِيغَ لَعَلَبَةِ المفاعلِ، خلافاً للكسائي في هذا. وقد يجيءُ ذو الحَلْقِيَّ بِضَمٍّ أو كَسْرٍ^(١)، وربما حُرِّكَتْ عَيْنُهُ مُطْلَقاً كمضارعٍ نَبَغَ.

(فَصْلٌ): يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ مضارعٍ (فَعْلَل) وجميع أمثلة المزيد فيه إلا ما زِيدَ أَوَّلُهُ تاءً^(٢)، وَيُضَمُّ أَوَّلُ المضارعِ إن كان ماضيه رُبَاعِيّاً، وإِلَّا فُتِحَ^(٣)؛ وَيُكْسَرُهُ غَيْرُ الحجازيّينَ، إن لم يكنْ ياءً وكُسِرَ ثاني الماضِي أو زِيدَ أَوَّلُهُ تاءً أو هَمْزَةً وَصِلَ^(٤)؛ وَكُسِرُوهُ فِي مضارعٍ (أَبَى) ونحو (وَجَلَّ) مُطْلَقاً^(٥).

(١) قد يجيءُ ذو الحَلْقِيَّ بِضَمٍّ، نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ، وسَاءَ يَسُوءُ، وبكسرٍ، نحو: نَزَعَ يَنْزِعُ وجاءَ يَجِيءُ.

(٢) نحو: يَدْحَرَجُ وَيَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ، وَخَرَجَ بِمضارعٍ: تَعَلَّمَ وَتَدَحَّرَجَ ونحوهما، فإنه بِالْفَتْحِ نحو: يَتَعَلَّمُ، وَيَتَدَحَّرَجُ.

(٣) ويضم أول المضارع إن كان ماضيه رباعياً، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَدَحَرَجَ يُدَحَّرَجُ. وإِلَّا فَتَحَ أَي فَتَحَ أَوَّلَ المضارعِ نحو: يَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ.

(٤) ويكسره غير الحجازيين ما لم يكنْ ياءً إن كسر ثاني الماضِي وكانت عين المضارع مفتوحة، فيقولون: إِعْلَمُ وَنِعْلَمُ وَتَعْلَمُ، بكسر الهمزة والنون والتاء، ولا يفعلون ذلك في الياء. أو زيد أوله تاء وهي تاء المطاوعة أو شبهها فيقولون أوله: إِذْكَرَ وَتَتَكَسَّرُ، بالكسر في غير الياء، أو همزة وصل، فيقولون: إِنْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ، بكسر الهمزة، وكذا الباقي غير الياء.

(٥) ويكسرونه في مضارعِ أَبَى، أي الذين يكسرون غير الياء فيما سبق، يكسرون ذلك،

(فَصْلٌ): من أمثلة المَزِيدِ فيه (أَفْعَلٌ)، وهي للتعدية أو بُلُوغِ عَدَدٍ أو زمانٍ أو مكانٍ، أو للظهورِ بِمعْنَى للفاعلِ أو لِسَبَبِيَّةٍ، أو لعَيْنِ مُسْتَفَادٍ وَجُودُهَا أو كَثْرَتُهَا، أو للتمليكِ حَقِيقَةً أو مجازاً أو للإِعَانَةِ، / ٥٠/ أو لمصادفةِ شيءٍ، أو لإِلْفَائِهِ مُتَّصِفاً بِمَا صِيغَ مِنْهُ (أَفْعَلٌ)، أو لِلسُّلْبِ مطلقاً، أو للتعريضِ، أو لِمَطَاوَعَةٍ (فَعْلٌ) أو (فَعْلٌ)، أو للنسبةِ إلى شيءٍ^(١).

ومنها: (فَعْلٌ)، وهي للتعدية غالباً، أو للتكثيرِ، وتَجِيءُ أيضاً لِلسُّلْبِ وَالتَّوَجُّهِ وَالتَّشْبِيهِ، وللنسبةِ إلى شيءٍ، ولموافقةِ (تَفَعَّلَ)، ولِلتمليكِ حَقِيقَةً أو مجازاً، وللصيرورةِ، ولِلاتِّخَاذِ، أو أَغْنَى عَنْهُ أو عَنْ (أَفْعَلٌ) أو (تَفَعَّلَ) أو وافقه^(٢).

وَتَفَعَّلَ لِمَطَاوَعَةٍ (فَعْلٌ)، وَلِلتَّكْلُفِ وَلِلتَّشْبِيهِ وَلِلتَّجَنُّبِ، وللصيرورةِ، وَلِلاتِّخَاذِ، ولموافقةِ (تَفَاعَلَ) أو (اسْتَفَعَلَ)، وَلِلدُّخُولِ فِي شيءٍ، أو حَمَلِ شيءٍ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ، وَلِلْعَمَلِ شَيْئاً فَشَيْئاً^(٣).

والياءُ أيضاً في هذا، فيقولون: يَبِيى وكذا الباقي. وَوَجَلَّ ونحوه، وهو ما فاؤه واو، ووزنه كوزنه، وعين مضارعه مفتوحةً نحو: وَجَعٌ يُوْجَعُ، فيكسرون حروف المضارعة كلها، فتقلب الواو ياءً نحو: يَبْجَلُ وَيَبْجَعُ، ومن العرب من يبدل الواو ياءً مع الفتح، فيقولون: يَبْجَلُ، وكذا الباقي.

(١) ينظر التسهيل ١٩٨، وشرح الشافية للرضي ٨٣/١، والمساعد ٦٠٠/٢ - ٦٠١.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٨ وشرح الشافية للرضي ٩٢/١ والمساعد ٦٠١/٢، والجمع ٦٢٣ - ٦٢٤.

(٣) ينظر التسهيل ١٩٨-١٩٩ وشرح الشافية للرضي ١٠٤/١، والمساعد ٦٠٢/٢.

و(فَاعَلَ) لاقتسامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ لفظاً، والاشتراكِ فيهما معنىً، وقد تُرادِفُ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ)، وأصلُ (تَفَاعَلَ) للاشتراكِ فيهما^(١) معنىً وفي الفاعليةِ لفظاً، وإن تَعَدَّى هو أو (فَعَّلَ) دون التاءِ إلى مَفْعُولَيْنِ، تَعَدَّتْ معها إلى واحدٍ، وإلَّا لَزِمَ، وتجيءُ لمطاوَعَةِ (فَاعَلَ) مرادِفِ (أَفْعَلَ)، وللظهورِ في صِفَةٍ ما تخيلاً، وقد يُوافقُ (أَفْعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(افْتَعَلَ)، ورُبَّما ساوَتْ هذه الخمسُ المجرَّدَ وأغنتْ عنه^(٢).

و(أَفْعَلَ) و(افْعَالَ) للألوانِ المطلقةِ والمقيدةِ، وقد يجيئانِ لغيرِ ذلك^(٣).

٥٠ ب

و(انْفَعَلَ) لمطاوَعَةِ الثلاثيِّ المجرَّدِ / ٥٠ ب / الدَّالُّ على تأثيرٍ، ورُبَّما طَاوَعَ (أَفْعَلَ) وساوَى المجرَّدَ، وتساوَيْها (افْتَعَلَ) وتُغني عنها فيما فاوَهُ نونٌ أو لامٌ أو راءٌ أو واوٌ أو ياءٌ أو همزة^(٤)، وتجيءُ (افْتَعَلَ) أيضاً للاتِّخاذاً، ومعنى التَّفَاعُلِ، وللتسبُّبِ في تحصيلِ الفعلِ^(٥).

و(اسْتَفْعَلَ) للطلَبِ والإلفاءِ المنسوبِ لـ (أَفْعَلَ)، وللاتِّخاذاً، وللصيرورةِ،

(١) أراد بذلك الفاعلية والمفعولية.

(٢) ينظر التسهيل ١٩٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٩٦، ٩٩، والمساعد ٢/ ٦٠٢ - ٦٠٤.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٠، ونزهة الطرف للميداني ١٧، والمساعد ٢/ ٦٠٦ - ٦٠٧.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ٦٠٥ - ٦٠٦.

(٥) ينظر التسهيل ١٩٩ - ٢٠٠ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ٦٠٤.

وللعمل شيئاً فشيئاً، وتساوي هي و(افْتَعَلَ) المجرّد ويُغْنِيان عَنْهُ^(١).

و(افْعَوْعَلَ) للمبالغة^(٢).

و(افْعَوَّلَ) بناءً مُقْتَضَبٌ^(٣)، وأما (فَوَعَلَ) و(فَعَوَّلَ) و(فَعَّلَ) و(فَعَّلَى) فمُلْحَقَاتٌ بـ (فَعَّلَ)، ورُبُّمَا جَاءَ الْمَلْحَقُ عَلَى (فَعَّلَ) و(فَعَّلَ) و(فَعَّلَى)^(٤).

وتَلَحَّقُ التَّاءُ الْمُتَعَدِّيُّ مِنْهَا لِلإِلْحَاقِ بـ (تَفَعَّلَ)، وهو و(افْعَنْعَلَ) لمطاوَعَةٍ (فَعَّلَ) تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا، وَأَلْحَقَ بـ (افْعَنْعَلَ) (افْعَنْعَلَى) و(افْعَنْعَلَاءَ). و(افْعَلَّلَ) بناءً مُقْتَضَبٌ، وَنِسْبَتُهُ مِنْ (فَعَّلَ) نِسْبَةُ (افْعَلَّ) مِنْ (فَعَّلَ)^(٥). (فَصْلٌ): كُلُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لِلتَّعْدِيَةِ قَابِلٌ إِلَّا (افْعَلَّلَ)^(٦) و(افْعَلَّ)^(٧).

(١) ينظر التسهيل ٢٠٠ وشرح الشافية للرضي ١ / ١١٠، والمساعد ٢ / ٦٠٦.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٠، والمساعد ٢ / ٦٠٨، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٥٢.

(٣) المقتضب: ما كان على مثال لم يُسبق بآخر أصل له أو كالأصل، مع الخلو من حرف زيدٍ لمعنى أو إلحاق، ومنه: اعلوَّطَ بغيره اعلوَّطاً إذا تعلَّقَ بعنقه وعلاه. ينظر المساعد ٢ / ٦٠٩، والممتع ١ / ١٧٠، ١٩٦.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٠ - ٢٠١، والمساعد ٢ / ٦٠٩.

(٥) ينظر التسهيل ٢٠١، والمساعد ٢ / ٦١٠ - ٦١١.

(٦) مثل: اطمأنَّ.

(٧) مثل: احمرَّ.

٥١ (أَفْعَالٌ^(١)) و(أَفْعَوْعَلٌ^(٢))، وماجِيَاءٌ بِهِ مُطَاوِعاً أَوْ مُلْحَقاً بِهِ، وَرُبَّمَا /٥١/ /
عُدِّيَ (أَفْعَتَلَى) و(أَفْعَوْعَلَ)، وَهَمْزَةٌ غَيْرِ (أَفْعَلَ) مِنَ الْمَهْمُوزِ الْأَوَّلِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ^(٣).

(١) مثل: أَيْبَاضٌ.

(٢) مثل أَحْشَوْشَنَ، وَاحْقَرَوْفَ.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلَ ٢٠٠، ٢٠١، وَالْمُسَاعَدَ ٢/٦١١.

بابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

وهي الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ فِي الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ وَمَصَادِرِهَا وَالْأَمْرُ الْمَبْنِيُّ مِنْهَا، وَمِنْ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ السَّاكِنِ ثَانِي مُضَارِعِهِ، وَفِي ابْنِ، وَاثْنَيْنِ، وَآمَرِيٍّ، وَمُؤَثَّثَاتِهَا، وَاسْمٍ، وَاسْتٍ، وَابْنُ، وَاعْمَنَ فِي الْقِسْمِ، وَمَعَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَتُفْتَحُ مَعَ هَذَيْنِ، وَتُضَمُّ قَبْلَ ضَمَّةٍ لَازِمَةٍ، وَتُكْسَرُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، وَلَا يَمْنَعُ ضَمُّهَا ذَهَابُ الضَّمِّ بَعْدَهَا لِأَجْلِ يَاءِ الضَّمِيرِ^(١).

(فَصْلٌ): لَا تُثَبِّتُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِنْ بُدِئَ بِغَيْرِهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً تَلِي هَمْزَةَ اسْتِفْهَامٍ، فَتُسَهَّلُ أَوْ تُبَدَّلُ أَلْفًا رَفْعًا لِلْإِلْبَاسِ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْمُضْمُومَةِ سَاكِنٌ يُحَرِّكُ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ، جَازَ ضَمُّهُ وَكُسْرُهُ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ٢٠٣، والمساعد ٢/٦١٣ - ٦١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٠٧/٤ - ٢٠٩.

(٢) فالساكن صحيح، أو جار مجراه، فالصحيح نحو: (ولقد استهزئ) الانعام ١٠، (قل انظروا) يونس ١٠١، والجارى مجراه نحو: (أو انقص منه) المزمل ٣. قرئ في السبعة بضم الدال واللام والواو وكسرها. المساعد ٢/٦١٦ - ٦١٧.

بابُ أبنيةِ مصادرِ الثلاثيِّ المجرّدِ

٥١ ب

٥١ ب / فمنها الثلاثيُّ مُطْلَقُ الفاءِ^(١) مفتوحَ العَيْنِ مجرّداً، أو مُؤَنَّثاً بالتاءِ، أو الألفِ المقصورةِ، أو ذا أَلِفٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ.

ومنها: (فَعَالٌ) و(فِعَالٌ) و(فُعَالٌ) و(فَعَالَةٌ) و(فِعَالَةٌ) و(فُعَالَةٌ) و(فَعِلٌ) و(فَعِلَةٌ) و(فَعِلَةٌ) و(فَعُولَةٌ) و(فَعِيلَةٌ) و(فَعِلَاءٌ) و(فَعُولٌ) و(فَعُولَةٌ) للمعتلِّ العينِ مُلتزماً حذفُها، و(مَفْعَلٌ) و(مَفْعِلٌ) مُجرّدَيْنِ أو بالتاءِ، وللخِصالِ (فَعَالَةٌ)، وللولاياتِ والحِرفِ (فَعَالَةٌ)، وللشِرادِ وشبّهه (فَعَالٌ)، وللأصواتِ (فُعَالٌ) و(فَعِيلٌ)، وللأدواءِ (فُعَالٌ)، وللتنقُّلِ والتَّغْلِبِ (فَعَلَانٌ) هذا الأغلبُ فيهنَّ، والأغلبُ في (فَعَلٍ) كونهُ لـ (فَعَلٍ) اللازمِ، وفي (فَعْلَةٍ) كونهُ للونِ^(٢).

والمقيسُ في المتعدّي (فَعَلٌ)، وفي اللازمِ (فُعُولٌ)^(٣).

وللمرّةِ غالباً (فَعْلَةٌ)، وللهيئةِ (فَعْلَةٌ)^(٤)، وللفضلةِ أو شبّهها

(١) يريد بمطلق الفاء: الفاء المضمومة والمفتوحة والمكسورة.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٤ - ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥١ - ١٦٠، والمساعد ٦١٨ / ٢ - ٦٢٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥١، ١٥٣، ١٦٠، والمساعد ٦٢٢ / ٢.

(٤) ينظر التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٧٨، والمساعد ٦٢٣ / ٢.

(فُعَالَةٌ^(١))، ولِما تَحْطُمُ أَوْ كَادَ (فُعَالٌ^(٢)) وَلَأَثَرِ الْوَسْمِ غَالِباً (فِعَالٌ^(٣)).

(١) ينظر التسهيل ٩٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥٥.

(٢) ينظر التسهيل ٩٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥٥، والمساعد ٩ / ٦٩٣.

(٣) ينظر التسهيل ٩٠٥، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٥٥.

بابُ أبنيةِ مصادرٍ غيرِ الثلاثيِّ

/ ١٥٢ / بناؤها من كلِّ فِعْلٍ أوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ بِكسْرِ ثَالِثِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِمَّا أوَّلُهُ تَاءٌ مَزِيدَةٌ لغيرِ المضارعةِ بضمٍّ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِنْ (أَفْعَلَ) عَلَى (إِفْعَالٍ)، وَمِنْ (فَعَّلَ) عَلَى (تَفْعِيلٍ) وَ(تَفْعَلَةٍ)، وَيَمْنَعُ إِعْلَالَ اللامِ (التَفْعِيلُ) إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١).

وَبَنَآؤُهَا مِنْ (فَاعَلَ) عَلَى مُفَاعَلَةٍ وَفِعَالٍ، وَمِنْ (فَعَّلَلَ) عَلَى (فَعَّلَلَةٍ) وَ(فَعْلَلَلٍ)، وَإِنْ كَانَ مُضَاعَفًا جَازَ فَتَحُ فَاءٍ (فَعْلَلَلٍ)، وَرُبَّمَا قِيلَ (فَعَّلَلُ فَعْلًا) وَ(فَاعَلَ فِعْعَالًا) وَ(تَفَعَّلَ تَفْعَعَالًا) وَ(أَفْعَلَلَ فُعْلِيلَةً)، وَقَدْ يَغْنِي فِي التَّكْثِيرِ عَنِ (التَّفْعِيلِ) (التَّفْعَالُ) أَوْ (الفِعْيَلِي)، وَعَنِ (التَّفَاعُلِ) (الفِعْيَلِي)^(٢).

(فَصْلٌ): تَلَزَمُ تَاءُ التَّأْنِيثِ الْإِفْعَالُ وَالْإِسْتِفْعَالُ مُعْتَلِي الْعَيْنِ عَوْضًا مِنْ الْمَحذُوفِ، وَرُبَّمَا خَلَا الْإِفْعَالُ مِنْهَا، وَتَلَحُّقُ جَمِيعِ أَمْثَلَةِ الْبَابِ دَلَالَةً عَلَى الْمَرَّةِ^(٣).

(١) ينظر التسهيل ٢٠٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣ - ١٦٧، والمساعد

٢/ ٦٢٥ - ٦٢٦.

(٢) وقد يغني في التَّكْثِيرِ عَنِ التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ، نَحْوُ: التَّضْرَابِ وَالتَّرْدَادِ أَوْ الْفِعْيَلِي كَالدَّلِيلِي، أَيْ الدَّلَالَةُ الْكَثِيرَةُ، وَالْهَرَمِيُّ أَيْ الْهَرَمُ الْكَثِيرُ. وَقَدْ يَغْنِي الْفِعْيَلِي أَيْضًا عَنِ التَّفَاعُلِ، نَحْوُ: كَانَ بَيْنَهُمْ رِمْيَتِي، أَيْ تَرَامٍ وَتَرَامٍ تَفَاعُلٍ، وَأَصْلُهُ: تَرَامَوْا، بِقَلْبِ الْيَاءِ، وَأَوَّالًا لِلضَّمَةِ. الْمُسَاعَد ٢/ ٦٢٨ - ٦٢٩.

(٣) الْكِتَابُ ٤/ ٨٣، ٨٦، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٠٧، وَالْمُسَاعَد ٢/ ٦٢٩ - ٦٣٠.

(فَصْلٌ): يَجِيءُ الْمَصْدَرُ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ فِي الثَّلَاثِيِّ قَلِيلاً، وَفِي غَيْرِهِ
كَثِيراً؛ وَرُبَّمَا جَاءَ فِي الثَّلَاثِيِّ بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ^(١).

(١) ومثال ذلك المرفوع والموضوع، بمعنى الرفع والوضع، تقول: هنا مرفوع ما عندي وموضوعه، أي ما أرفعه وأضعه هو في الثلاثي قليل، وفي غيره كثير. العرب يجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً، ومن ذلك: الميسور والمعسور. بمعنى الإيسار والإعسار. وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل، نحو: قم قائماً، أي قياماً، ومنه الكاذبة، بمعنى الكذب. ينظر المساعد ٦٣٠/٢ - ٦٣١.

باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة

٥٥٢ ب / ٥٥٢/ يُصاغُ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ مِثَالُ (مَفْعَلٍ) فَتُفْتَحُ عَيْنُهُ مُرَاداً بِهِ الْمَصْدَرُ أَوِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ، أَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ وَاوًا، أَوْ صَحَّ، وَلَا تُكْسَرُ عَيْنُ مُضَارِعِهِ، فَإِنْ كُسِرَتْ، فَتُحْتِ فِي الْمَفْعَلِ مُرَاداً بِهِ الْمَصْدَرُ، وَكُسِرَتْ مُرَاداً بِهِ الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ وَالتَّزَمَ غَيْرُ طَبِئِ الْكُسْرِ فِيمَا فَاوُهُ وَآوُهُ مُطْلَقًا، وَمَا شَدَّ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ يُحْفَظُ، وَلَا قِيَاسَ فِيمَا عَيْنُهُ يَاءً، وَفِيهِ التَّخْيِيرُ عَلَى رَأْيٍ، وَأُهْمِلَ مُوَازِنُ (مَفْعَلٍ) غَيْرِ ذِي تَاءٍ إِلَّا مَكْرُمًا وَمَعُونًا^(١).

(فَصْلٌ): يُصاغُ مِثْلُ (مَفْعَلَةٍ) أَوْ (مَفْعَلَةٍ) لِمَحَلٍّ مَا كَثُرَ مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ اسْمِهِ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيَّ اللَّفْظِ أَوِ الْأَصْلِ، وَنَحْوَ مُعَقَّرَةٍ وَمُثْعَلَةٍ وَمَعَقَّرَةٍ وَمُثْعَلَةٍ نَادِرًا^(٢).

وَيُصاغُ لآلَةِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ مِثَالُ (مَفْعَلٍ) أَوْ (مِفْعَالٍ) أَوْ (مَفْعَلَةٍ) إِلَّا مَا شَدَّ مضمومًا لِضَمِّ ثَالِثِهِ فَيُحْفَظُ^(٣).

(١) ينظر التسهيل ٢٠٨ - ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨، والمساعد ٦٣٦ - ٦٣٩ / ٢.

(٢) ينظر التسهيل ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٨٨ - ١٨٩، والمساعد ٦٣٧ - ٦٣٨ / ٢.

(٣) شَدَّ بِالضَمِّ مُسْعَطٌ وَمُنْحَلٌ وَمُدْهَنٌ وَمُدْقٌ وَمُكْحَلَةٌ وَمُخْرَضَةٌ وَمُنْصَلٌ. المساعد ٦٣٩ / ٢.

/ ١٥٣ / وهي ألفاظٌ تُفهمُ معانيَ الأفعالِ غيرَ مُتصرفةٍ تُصرفُها، ولا تُصَرَّفُ الأسماءُ، وحُكمُها حكمُ مُسمَّياتِها في التَّعَدِّي واللزومِ والإظهارِ والإضمارِ، ولا يَتَقَدَّمُ منصوبُها، خلافاً للكسائي^(١)، وأكثرُها أوامرٌ، وما كَانَ منها خيراً فبمعنى الماضي غالباً، ومأخُذُها السَّماعُ، إلا موازِنَ (فَعَالٍ) فهو عند سيبويه مَقِيسٌ في الثلاثي^(٢)، وكذلك المخصوصُ بالنداءِ، وجميعُها مبنىٌ لِشَبِّهِ الحرفِ في مُلازِمَةِ معنى واحدٍ^(٣).

(فَصْلٌ): مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا التَّزَمَ تَعْرِيفُهُ، فَلَمْ يُنَوَّنْ، وَمِنْهَا مَا التَّزَمَ تَنْكِيرُهُ فَلَا زِمَةَ التَّنْوِينِ عِلَامَةً عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْهَا ذُو اسْتِعْمَالَيْنِ، فَيَرِدُ بِالْوَجْهَيْنِ^(٤).

(فَصْلٌ): أُلْحِقَ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَلْفَاظُ تُسَمَّى الْأَصْوَاتِ، وَضِعَتْ لِئُحْكِيَ بِهَا مَسْمُوعَاتٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهَا الْإِفْهَامُ غَالِباً، أَوْ لِيُخَاطَبَ بِهَا غَيْرُ أَوَّلِي

(١) ينظر التسهيل ٢١٣، والمساعد ٦٥٧/٢، والجمع ١٢٠/٥.

(٢) يجوز عند سيبويه والأخفش بناء اسم فعل الأمر على فعالٍ من كل فعلٍ ثلاثي متصرف تام، نحو: ضَرَابٍ زَيْداً، أي اضربه. المساعد ٥٦٥/٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢١٠، والمساعد ٦٣٩/٢، وما بعدها، والجمع ١١٩/٥ - ١٢٧.

(٤) منها ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة هذا قول الجمهور، ومما نون دائماً وأهأ وما لم ينون نزال، ومما جاء بالوجهين صه. المساعد ٦٥٨/٢.

الفهم على سبيل الزجر أو الحث أو الاستدعاء أو غير ذلك مما يُراد منها^(١).

(١) من هذه الأصوات: هَلَا لزجر الخيل، وَعَدَسُ للبغل، وهَابُ للإبل، وَوَحٌ وَحَوْ للبقرة، وحرٌّ للحمارة، وجاء للسمع. ينظر التسهيل ٢/٢١٣ - ٢١٤.

للتوكيدِ نونانٍ، خفيفةٌ وثقيلةٌ تلحقانِ الفعلَ المُسْتَقْبَلَ المُثَبَّتَ في القسمِ وجوباً، وفي الطلبِ والشرطِ بـ (إِمْأ) جوازاً، والنفيِ بـ (لا) كالتَّهْيِ على الأصحِّ، ويُلاحَقُ بهِ النَّفْيُ بـ (لم)، والتقليلُ مطلقاً على رأيٍ، واضطراراً على رأيٍ، ورُبَّما حُمِلَ على (إِمْأ) أخواتها، وأكثرُ ذلكَ مع الإقترانِ بـ (ما)^(١).

(فَصْلٌ): المُؤَكَّدُ بهما مبنيٌّ، فَيُفْتَحُ آخِرُهُ، وإن كانَ مَعَهُ واوُ الضميرِ أو ياءُوه حُذِفَتْ بعدَ الجانِسِ وحُرِّكَتْ بهِ بعدَ غيره، وإن كانَ مَعَهُ أَلِفُ الضميرِ أو نونُهُ لم تلحقهُ الخفيفةُ، خلافاً لِيونس^(٢)، وَلَحِقَتْهُ الثَّقِيلَةُ مكسورةٌ مفصلاً بينها وبينَ نونِ الضميرِ بِأَلِفٍ^(٣).

(فَصْلٌ): تَخْتَصُّ الخفيفةُ بِحَذْفِهَا وَصُلّاً لِمُلَاقَاةِ ساكنٍ بعدها^(٤)، وَوَقْفاً إِنْ ضُمَّ ما قبلُها أو كُسِرَ، فَإِنْ فُتِحَ أُبْدِلَتْ أَلِفاً^(٥)، وَيُعَادُ إِلَى

(١) ينظر التسهيل ٢١٦.

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣.

(٣) تكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين، نحو: اضربانٌ ولا تضربانٌ وهل تضربانٌ يا زيدان.

(٤) أي سواء كانت بعد فتحة نحو: ضربنٌ يا زيدٌ، أو ضمة نحو: اضربنٌ يا رجال، أو كسرة نحو: اضربنٌ يا هند، فتقول: اضرب الرجلَ يا زيد، واضربوا الرجلَ يا رجال، واضربي الرجلَ يا هند.

(٥) وبالوقف عليها مبدلة ألفاً بعد فتحه نحو: (لنسفعاً) العلق ١٥، (ولنوكناً) التوبة ٧٥. فتبدل النون ألفاً وتقف عليها، وبالألف كُتِبَ في المصحف اعتباراً بالوقف. المساعد ٦٧٥/٢.

الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أُزيلَ في الوصلِ بسببها^(١).

/١٥٤/ (فَصْلٌ): التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تُزادُ آخرَ الاسمِ تبييناً لأمكنيته، أو تنكيره، أو تعويضاً من المضافِ إليه، أو مُقابلةً لنونِ جمعِ المذكرِ، أو إردافاً لروْيٍ ساكنٍ، ويُسمَّى الغالي، ولا يلحقُ المنكرُ إلا مَبْنِياً.

وقَدْ يُزادُ التنوينُ في رويٍّ، إشعاراً بتركِ التثنية، فيلحقُ الاسمَ المعربَ والمبنيُّ وذا الألفِ واللامِ والفعل^(٢).

(١) ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أُزيلَ في الوصلِ بسببها فتقول في الوقف في:

اضربنْ يا هندُ: اضربي، وفي اضربنْ يا رجال: اضربوا. المساعد ٦٧٥/٢.

(٢) يلحقُ تنوين التثنية في روي مطلق أي في حروف الإطلاق: الواو والألف والياء. فمثال

الحاقه باسم متمكن: (قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومزملن). ومثال ذي أل: (أقلّي

اللّومَ عاذلٌ والعنابن) والمبني نحو: (يا ابتاهك أو عساكن) والفعل نحو: (وقولي إن

أصبت لقد أصابن).

بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ

الاسمُ الأمكنُ هو المنصرفُ، وصَرَفُهُ تنوينُهُ لتبيينِ بَقَائِهِ عَلَى أَصَالَتِهِ، وَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ كَوْنُهُ صِفَةً عَلَى (فَعْلَانٍ) لَا يُؤْتَتْ بِالتَّاءِ غَالِبًا، أَوْ كَوْنُهُ صِفَةً مَعْدُولَةً أَوْ شَبِيهَا بِهَا، أَوْ كَوْنُهُ ذَا أَلْفٍ تَأْنِيثٌ مُطْلَقًا، أَوْ كَوْنُهُ عَلَى وَزْنِ يَخْضُ الفِعْلُ أَوْ هُوَ بِهِ أَوَّلَى مَعَ أَصَالَةِ الوَصْفِيَّةِ، وَامْتِنَاعُ لِحَاقِ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مُطْلَقًا، وَلَا اعْتِبَارَ بِوَزْنِ مُشْتَرَكٍ، خِلَافًا لِعِيسَى بْنِ عُمَرَ، وَيَمْنَعُ الْاسْمَ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا كَوْنُهُ جَمْعًا ثَالِثُ أَلْفٍ / ٥٤ ب/ بَعْدَهَا حُرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطُهَا سَاكِنٌ، أَوْ كَوْنُهُ عِلْمًا مَعَ وَزْنِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ، أَوْ مَعَ أَلْفٍ مَقْصُورَةٍ لِلِلِحَاقِ، أَوْ مَعَ أَلْفٍ وَنُونٍ مَزِيدَتَيْنِ، أَوْ مَعَ تَرْكِيبٍ مُتَنَزِّلٍ مُنَزَّلَةٍ لِلِحَاقِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ مَعَ الْعَدْلِ عَنْ مِثَالٍ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ مَعَ عُجْمَةٍ غَيْرِ سَابِقَةٍ لِلْعِلْمِيَّةِ بِشَرَطِ مَزِيدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْ حَرَكَةٍ ثَانِيٍ الثَّلَاثِيَّ عَلَى رَأْيٍ، فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا سَاكِنِ الثَّانِي تَعَيَّنَ صَرَفُهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي جَعْلِهِ ذَا وَجْهَيْنِ^(١).

(فَصْلٌ): وَيَمْنَعُ الْاسْمَ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا كَوْنُهُ عِلْمًا مَعَ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، أَوْ التَّعْلِيلِ عَلَى مُؤْتَتْ فِي الْأَصْلِ، أَوْ فِي الْحَالِ بِاخْتِصَاصٍ أَوْ غَلَبَةٍ، فَإِنْ نُقِلَ إِلَى مُذَكَّرٍ فَمَنْعُهُ مَشْرُوطٌ بِمَزِيدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَسْبُوقٍ بِتَذَكِيرٍ مُحَقَّقٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، فَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَى مُذَكَّرٍ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ سَاكِنُ الثَّانِي غَيْرُ أَعْجَمِيٍّ وَلَا مَنْقُولٌ مِنْ مُذَكَّرٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ، أَجْوَدُهُمَا الْمَنْعُ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) ينظر التسهيل ٢١٩ - ٢٢٠.

/١٥٥/ (فصل): صَرَفُ أَسْمَاءِ الْقِبَائِلِ وَالْبَقَعِ وَالْكَلِمِ وَمَنْعُهُ مَبْنِيَّانِ عَلَى
اعتبارِ الْمُسَمَّى، فَإِنْ جُعِلَ أَبَاً أَوْ حَيًّا أَوْ مَكَانًا أَوْ لَفْظًا صَرَفٌ، وَإِنْ جُعِلَ
أُمَّاً أَوْ قَبِيلَةً أَوْ بَقْعَةً أَوْ كَلِمَةً لَمْ يُصَرَفْ، وَقَدْ يَغْلِبُ أَحَدُ الْعَتَابَرِينَ وَلَا
يَهْمِلُ الْآخَرُ، وَرُبَّمَا أَهْمِلَ، وَقَدْ يَسْتَوِيَانِ^(١).

(فصل): يُصَرَفُ مُنْكَرًا كُلُّ اسْمٍ أَثَرَتْ الْعِلْمِيَّةُ فِي مَنْعِهِ الصَّرْفِ، إِلَّا
مَا مَنَعَ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ لِلْوَصْفِيَّةِ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ صِلَاحِيَّتِهِ لَهَا فَيَمْنَعُ، خِلَافًا
لِلْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ نَصًّا فِي أَفْعَلٍ وَالزَّمَامُ فِي غَيْرِهِ لَانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى
مَنْعِ صَرَفِ الْعَارِضِ تَجَرُّدُهُ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ، وَعَلَى صَرَفِ الْعَارِضِ تَلَبُّسُهُ بِهَا،
وَقَدْ يُؤَثِّرُ تَقْدِيرُ الْوَصْفِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَلَى لُغَةٍ^(٢).

وَيُتَوَنُّ فِي غَيْرِ النَّصْبِ مَا آخِرُهُ يَاءٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنْ الْمَمْنُوعِ الصَّرْفِ،
وَيُحْكَمُ لِلْعَلَمِ مِنْهُ عِنْدَ يُونُسَ بِحُكْمِ الصَّحِيحِ، إِلَّا فِي ظَهْوَرِ عِلَامَةِ الرَّفْعِ^(٣).

٥٥ب

(فصل): قَدْ يُضَافُ صَدْرُ الْمَرْكَبِ /٥٥ب/ إِلَى غَيْرِهِ فَيَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ
مَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَلًّا، وَحُكْمُ الْعَجْزِ حِينَئِذٍ حُكْمُ الْمَفْرَدِ، فَيُصَرَفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
مَانِعٌ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ غَيْرِ التَّرْكِيبِ^(٤).

(فصل): حُكْمُ مُؤَنَّثِ جَمْعِ السَّلَامَةِ مُسَمَّى بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ غَالِبًا،

(١) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٢٠ - ٢٢١، وَالْهَمْعُ ١١٠ - ١١٢.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٢١، وَالْهَمْعُ ١١٥ - ١١٧.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٢١، وَالْهَمْعُ ١١٤ - ١١٥.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٢١ - ٢٢٢.

حُكْمُهُ جَمْعاً، لَأَنَّ كَسْرَتَهُ وَتَنْوِينَهُ قَبِيلَ بَيْئِ الْمَذْكَرِ وَنَوْنُهُ^(١).

(فَصْلٌ): الْعَدْلُ الَّذِي يَمْنَعُ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ مَقْصُورٌ عَلَى (أَخَرَ) وَمَوَازِنْ (مَفْعَلٍ) وَ(فُعَالٍ) مِنْ وَاحِدٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ، سَمَاعاً، وَفِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا إِلَى الْعَشْرَةِ خِلَافٌ^(٢). وَالَّذِي يَمْنَعُ مَعَ شَبِّهِ الْوَصْفِيَّةِ أَوْ التَّعْرِيفِ فِي مَوَازِنْ (فُعَلٍ) تَوْكِيداً، وَالَّذِي يَمْنَعُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَوَازِنْ (فُعَلٍ) الْمَعْدُولِ عَنْ فَاعِلٍ عِلْماً، وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِهِ نَقْلُهُ غَيْرَ مَصْرُوفٍ مَقْطُوعاً بَانْتِفَاءِ بَاقِي الْمَوَاقِعِ عَنْهُ، وَفِي حُكْمِهِ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ (فُعَالٍ) عِلْماً لِأَنْتَى مَعْدُولاً عَنْ مُؤَنَّثٍ وَهُوَ كَ نَزَالٍ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وَيُؤَافِقُهُمْ أَكْثَرُ التَّمِيمِيِّينَ فِيمَا لَامُهُ رَاءً، وَمَا جَاءَ مِنْهُ اسْماً ٥٦/أ/ لِمَصْدَرٍ أَوْ وَصفاً لِمُؤَنَّثٍ جَارِياً بِجَرَى الْأَسْمَاءِ غَالِباً، فَيُنَى عَلَى الْكُسْرِ اتِّفَاقاً^(٣).

(فَصْلٌ): يُصْرَفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّنَاسُبِ وَفِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَفِي مَنَعِ صَرَفِ الْمَنْصَرِفِ لَهَا خِلَافٌ^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٨، والمساعد ١/ ٢٤ - ٢٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٤) يصرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: (سلاسل وأغلال وسعير) الانسان ٤، صرف سلاسل لصرف أغلال وسعير، ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله: تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ؟ فصرف طعائن للضرورة، وفي منع صرف المنصرف للضرورة خلاف، فذهب الأخفش إلى جوازه، ومنه قول العباس بن مرداس: (يفوقان مرداساً في مجمع) حيث منع مرداس من الصرف للضرورة وهو اسم مصروف وخالفه أكثر البصريين. ينظر المساعد ٣/ ٤٣-٤٤.

بابُ كَيْفِيَّةِ التَّسْمِيَةِ بِلَفْظِ كَائِنٍ مَا كَانَ

يُضَعَّفُ ثَانِي الحَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ حَرْفَ لَيْنٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَيُكَمَّلُ الحَرْفُ الْوَاحِدُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ إِنْ كَانَ سَاكِنًا، وَإِلَّا فَتَبْضِعُفِ مُجَانِسَ حَرَكَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فَاقِدَ أَخَوَيْنِ كَ (شِر) ^(١)، فَيُجَبِّرُ، وَكَذَلِكَ يُجَبِّرُ كُلُّ فِعْلٍ حُذِفَ آخِرُهُ أَوْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ لَحِقَتْهُ هَاءُ السَّكْتِ حُذِفَتْ ^(٢).

وَيُلْحَقُ نَحْوُ: أَسْلَمْتُ وَيُسْلِمَانِ، وَأَسْلَمُوا وَيُسْلِمُونَ عَلَى لُغَةِ (أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ) بَنَحْوِ مُسْلِمَةٍ وَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ، وَيُجْعَلُ الَّذِي وَالتِّي وَاللَّائِي، إِنْ ثَبَتَ يَاءُ اثْنَيْنِ كَشَجٍّ وَقَاسٍ، وَإِلَّا فَكَدَمَ وَبَأَبٍ ^(٣)، وَيُجْعَلُ الْأَلَى كَهْدَى، وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ بِصَلْتِهِ فَحُكْمُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ حُكْمُهُ قَبْلُهَا، وَكَذَلِكَ مَا لَيْسَ جَمْلَةً مِنْ أَسْمَاءٍ عَمِلَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ، وَتَبَعَ أَحَدُهُمَا الْآخِرَ، / ٥٦ ب / وَحُكْمُ الْمَجْرُورِ بِأَدَاةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَالْمَعْطُوفُ بِحَرْفٍ دُونَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، حُكْمُ الْجُمْلَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ مُرَكَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ، أَوْ اسْمٍ اتَّصَلَ بِأَوَّلِهِ أَدَاةٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِآخِرِهِ مَا لَا يَتَّصِلُ بِالْأَسْمَاءِ مِثْلُهُ. وَحُكْمُ الْمَجْرُورِ بِأَدَاةٍ لَيْسَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ حُكْمُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ^(٤).

٥٦ ب

(١) يريد بذلك ما لم يكن قد حُذِفَ منه حرفان وبقي على حرف واحد مثل (شِر) الأمر من وشى.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) ينظر المساعد ٣ / ٥٠١.

(٤) ينظر التسهيل ٢٢٦ - ٢٢٧، والمساعد ٣ / ٤٥ وما بعدها.

أُسْلُسُ (النَّبِيَّ) الْفَرْوَنَسِ بابُ إعرابِ الْفِعْلِ وعواملِهِ

يُرْفَعُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعاً صَالِحاً لِلْإِسْمِ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ، إِنْ خَلَا مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَيُنْصَبُ بِـ (أَنْ) مَا لَمْ تَلِ عَلِماً غَيْرَ مُخْرَجٍ عَنْ أَصْلِهِ^(١)، أَوْ ظَنّاً فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَتَكُونُ مَخْفُفَةً مِنْ (أَنْ) نَاصِبَةً لِإِسْمٍ لَا يَبْرُزُ إِلَّا اضْطِرَّاراً^(٢)، وَالْخَيْرُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ أَوْ فِعْلٌ مُقْتَرَنٌ فِي الْأَجُودِ إِنْ تَصَرَّفَ وَلَمْ يَكُنْ دَعَاءً بِـ (قَدْ) أَوْ حَرْفِ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيْسٍ، وَقَدْ يَكُونُ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمُخْبِرِ بِهِ، نَدَاءً، وَقَدْ تَخْلُو مِنَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ، وَلَا تَنْصَبُ الْفِعْلَ لِكُونِهَا / ٥٧ / الْمَخْفُفَةَ أَوْ مَحْمُولَةً عَلَيْهَا أَوْ عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ أَوْ مَسْبُوقَةً بِخَوْفٍ أَمْرٍ مُتَيَقِّنٍ وَقَوْعُهُ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَنْصُوبٌ لِدُخُولِهِ فِي صِلَتِهَا، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ، وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ مِنْ مَسْمُوعٍ الْحَقِّ بِالنَّوَادِرِ^(٣).

١٥٧

(١) فَإِنْ وَلَيْتَ عَلِماً لَمْ تَكُنْ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ فِي الْأَكْثَرِ بَلْ مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) الْمَزْمَلُ ٢٠ وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ، مَا أَفَادَ تَحْقِيقاً كَعِلْمٍ وَتَيَقُّنٍ وَتَحَقُّقٍ. الْمُسَاعَدُ ٥٩/٣.

(٢) فَتَكُونُ أَنْ نَاصِبَةً لِإِسْمٍ لَا يَبْرُزُ إِلَّا اضْطِرَّاراً، وَيَجِبُ كَوْنُهُ عِنْدَ الْحَذْفِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَعَمَلُهَا فِي غَيْرِهِ ضَرْوَرَةٌ، وَيَجِبُ إِبْرَازُهُ، نَحْوُ: (فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي). الْمُسَاعَدُ ٦٠/٣.

(٣) لِأَنَّ مَعْمُولَ مَعْمُولِهَا مِنْ تَمَامِ صِلَتِهَا، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ: طَعَامُكَ أَرِيدَ أَنْ أَكُلَ، وَلَا: أَرِيدَ طَعَامُكَ أَنْ أَكُلَ. وَلَا حُجَّةَ فِيمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ لِنَدْوَرِهِ، كَقَوْلِهِ: (كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا) اسْتَدَلَّ بِهِ الْفَرَاءُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ أَنْ عَلَيْهَا. الْمُسَاعَدُ ٦٢/٣.

(فَصْلٌ): يُنْصَبُ المضارعُ أيضاً بـ (لَنْ)، وفي جوازِ تقديمِ معمولٍ منصوبٍ عليها دليلٌ على عدمِ تركيبها من: (لا وأن)، خلافاً للخليل^(١).

وَيُنْصَبُ بـ (كي) إنْ أفادت معنى (أَنْ). و(أَنْ) مضمرةٌ بعدها إنْ أفادت معنى لامِ التعليلِ، وَيَتَعَيَّنُ الأوَّلُ إنْ وُجِدَتِ اللَّامُ^(٢).

وَيُنْصَبُ غالباً بـ (إِذَنْ) مُصَدِّراً بها إنْ وَلِیْهَا، أو وَلِیَ قَسَماً وَلِیْهَا، ولم یَكُنْ حالاً، ومعناه الجوابُ والجزاء، ورُبَّما نُصِبَ بِهَا بعدَ عاطفٍ، أو ذي خبرٍ^(٣).

(فَصْلٌ): يُنْصَبُ الفِعْلُ بـ (أَنْ) لازِمةَ الإضمارِ بعدَ لامِ الجحودِ، وهي المؤكِّدةُ للنفي في خبر (كَانَ) أو بعدَ (حَتَّى) المُرادفةِ لـ (إِلَى) أو (كَي) الجارَّةِ، وبعدَ (أو) / ٥٧٧/ الواقعةِ موقعَ (إِلَى أَنْ) أو (إِلَّا أَنْ)^(٤)، وبعدَ

٥٧٧ ب

(١) فهي بسيطة عند سيويه والجمهور، والخليل والكسائي ذهبا إلى التركيب في (لن).
المساعد ٦٨/٣.

(٢) ينظر التسهيل ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) الأكثر في لسان العرب في إذن بعد عاطف الغاءها، قال تعالى: (فإذن لا يؤتون الناس النساء ٥٣)، (وإذن لا يلبثون) الاسراء ٧٦. وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما. المساعد ٧٦-٧٥/٣. أما بعد ذي خبر، فيحتم البصريون، الغاءها، وأجاز هشام في: زيدٌ إذن يكرمك، النصب، وأجازوه الكسائي والقراء في: إن زيدا إذن يكرمك. المساعد ٧٦/٣.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢، وينظر التسهيل ٢٣٠.

فَاءِ السَّبَبِ جَوَاباً لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ دَعَاءٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ عَرَضٍ أَوْ تَحْضِيضٍ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ رَجَاءٍ، وَرُبَّمَا حُمِلَ التَّقْلِيلُ عَلَى النَّفْيِ^(١)، وَالْخَيْرُ الْمُثَبَّتُ عَلَى الْأَمْرِ^(٢)، وَبَعْدَ وَאוِ الْجَمْعِ^(٣) وَاقْعَةٌ فِي مَوَاضِعِ الْفَاءِ مَا لَمْ يُعْطَفْ بِهِمَا أَوْ بِـ (أَوْ) عَلَى فِعْلٍ قَبْلُ، أَوْ يُضْمَرُ مَبْتَدَأٌ أَوْ يُقْصَدُ الاسْتِثْنَاءُ، وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ وَالْجَوَابِ إِمَّا كَانَ الاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْفِعْلِ بِالْحَالِ، وَعَنِ الْفَاءِ بِلَامٍ كَي، وَتَنْفَرِدُ الْفَاءُ بِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا سَبَباً لِمَا بَعْدَهَا، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي غَيْرِ النَّفْيِ يُجْزَمُ عِنْدَ سَقُوطِهَا بِمَا قَبْلَهَا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَيُرْفَعُ مَقْصُوداً بِهِ الْوَصْفُ أَوْ الاسْتِثْنَاءُ^(٤).

وَجَوَابُ الْخَيْرِ الْمَفِيدُ مَعْنَى الْأَمْرِ كَجَوَابِ الْأَمْرِ الصَّرِيحِ، فَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ تَقْدِيرُ (أَنَّ) مَعَ (لَا) النَّهْيِ، لَمْ يُجْزَمْ جَوَابُهُ، خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ، وَرُبَّمَا أَضْمُرْتُ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ الْوَاقِعَتَيْنِ بَعْدَ مَجْزُومَيَّ أَدَاةِ شَرْطٍ،

(١) ينظر التسهيل ٢٣١.

(٢) ينظر التسهيل ٢٣٢.

(٣) واو الجمع هي الواو التي بمعنى مع. ينظر المساعد ٩٠/٣.

(٤) إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ، وَلَمْ تَرُدْ مَعْنَى الشَّرْطِ، رَفَعَ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ لَقِصْدَ النِّعَةِ، إِنْ كَانَ قَبْلَهُ نَكْرَةٌ لَا يَصْلَحُ لِلْحَالِ أَوْ لَقِصْدَ الْحَالِ، إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ يَصْلَحُ بِحَيِّهِ الْحَالُ مِنْهُ، فَمَرَادُهُ بِالْوَصْفِ مَا يَشْمَلُ الْأُمْرَيْنِ، فَإِذَا رَفَعْتَ فِي نَحْوِ: لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقُ مِنْهُ، لَقِصْدَ الْوَصْفِ، فَأَنْفَقُ نِعْتَ؛ وَفِي: لَيْتَ زَيْدًا يَقُومُ، يَزُورُنَا، الْفِعْلُ حَالٌ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٩٧/٣.

وقد يُجْزَمُ / ١٥٨ / المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاءِ اللازمُ ^(١) لِسقوطِها،
الجزْمُ ^(٢).

(فَصْلٌ): وتَظْهَرُ (أَنْ) وتُضْمَرُ بَعْدَ العاطِفِ على اسمٍ صريحٍ، وبعْدَ
لامِ كي، ما لم يكنِ الفِعْلُ مَقْرُونًا بـ (لا)، فيتَعَيَّنُ إظهارُ (أَنْ) بَعْدَ اللّامِ،
ولا تَنْصِبُ (أَنْ) مضمرةً في غيرِ المواضعِ المذكورةِ إلّا نادراً، وفي القياسِ
على ما ندرَ منها خِلافٌ ^(٣).

(فَصْلٌ): تُرَادُّ (أَنْ) جوازاً بَعْدَ (لما) الظرفيةِ، وشذوذاً بَعْدَ كافِ
الجرِّ، ويُوْطَأُ بِهَا للقسمِ قَبْلَ (لولا)، وتُفِيدُ تفسيراً بَعْدَ كلامٍ مُسْتَعْنٍ بمعنى
القولِ وَلَيْسَ إِيَّاهُ ^(٤).

وإنَّ وَلِيَّهَا مضارعٌ مَعَهُ (لا) رُفِعَ على النفيِّ، وجُزِمَ على التَّهْيِ،
وتُنْصَبُ على جَعَلٍ (أَنْ) مصدريةً ^(٥) وأَيُّ تفسِيرٍ مطلقاً ^(٦).

(١) نحو: إِنْ تَأْتِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ وَأَزْوَركَ، وَأُكْرِمَ أَخاكَ، فيجوزُ جزمُ (أُكْرِمَ) عطفاً على
موضعِ أزورك، لأنَّه يجوزُ فيه أن يكونَ مجزوماً، والجمع ١٣٧/٤، وينظرُ المساعد
١٠٠ - ١٠١/٣.

(٢) ينظرُ التسهيل ٢٣٢ - ٢٣٣، والجمع ١٣١/٤ - ١٣٩.

(٣) ينظرُ التسهيل ٢٣٣.

(٤) ينظرُ التسهيل ٢٣٣، والجمع ١٤٣/٤، ١٤٤ - ١٤٦.

(٥) ينظرُ التسهيل ٢٣٣ - ٢٣٤، والجمع ١٤٤/٤ - ١٤٨.

(٦) يعني أنَّ (أَنْ) تجري في التفسيرِ (أَيُّ). ينظرُ التسهيل ٢٣٣، والمساعد ١١٣/٣،
والجمع ١٤٦/٤ - ١٤٧.

(فَصْلٌ): المنصوبُ بعدَ (حَتَّى) مُسْتَقْبَلٌ، أو ماضٍ في حُكْمِ
المُسْتَقْبَلِ^(١)، وعلامةُ ذلكَ كونُ ما بعدها غايةً لما قبلها، أو مُسَبِّباً عنه،
وإنْ كانَ الفِعْلُ حالاً أو في حُكْمِ الحالِ رُفِعَ، وعلامتهُ صلاحيةُ جعلِ الفاءِ
مكانَ (حَتَّى) وتمامُ / ٥٨ ب / الكلامِ قبلَها، وإنْ أمكنَ التَّأْوِيلانِ جازِ
الإعرابانِ^(٢).

٥٨ ب

-
- (١) المنصوب بعد حتى مستقبل نحو: لأسيرن حتى أصبح القادسية، أو ماضٍ في حكم
المستقبل نحو: سرت حتى أدخل المدينة.
- (٢) ينظر التسهيل ٢٣٤، والجمع ١١١/٤ - ١١٦.

بابُ عواملِ الجَزْمِ

منها: لاُم الأمرِ والدُّعاءِ مكسورةً، وقد تُسَكَّنُ بعدَ الفاءِ والواوِ وثُمَّ، وتَلَزَمُ في أمرٍ غيرِ الفاعِلِ المخاطَبِ إلَّا في الضرورةِ، والغالبُ في أمرِهِ خُلُوهُ منها ومن حروفِ المضارعةِ، وهو موقوفٌ لا مجزومٌ، خلافاً للكوفيين، ويلزَمُ آخِرُهُ ما يلزَمُ آخِرَ المجزومِ^(١).

ومنها: (لا) في التَّهْيِ والدُّعاءِ^(٢)، و(لم)^(٣)، غيرُ المرادِفَةِ لـ (إلَّا) في القسمِ، وبعدَ إن النافيةِ، وغيرُ الداخِلَةِ على ماضٍ لفظاً ومعنى دلالةً على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيره، أو بمعنى (حين)^(٤)، وتنفردُ (لما) الجازِمةُ بنفْيِ فِعْلٍ مقرونٍ بـ (قَدْ)، وجوازِ الوقفِ عليها اختياراً^(٥).

(١) ويلزم آخِرُهُ، ما يلزم آخرَ المجزومِ، فنقول: اضربْ واضربا واضربوا واضربي، واغزُ وارمِ واخشْ، كما نقول: لم يضربْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي، ولم يغز ولم يخشْ.

(٢) فمثال النهي: لا تضربْ زيداً. والدُّعاء: (ربَّنَا لاتؤاخذنا البقرة ٢٨٦).

(٣) ينظر التسهيل ٢٣٥.

(٤) لم موضوعة لمطلق الانتفاء، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال. أي عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل، ويجوز كونه متصلًا بزمان الحال، فالأول نحو: (لم يكن شيئاً مذكوراً) الانسان ١. لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً، عن زمان الإخبار، لأنه حينئذٍ شيء مذكور؛ ولذا يحسن: لم يكن ثم كان والثاني نحو: (ولم أكن بدعائك ربَّ شقياً) مريم ٤، فنفي الشقاء متصل بزمان النطق. المساعد ١٢٨/٣ - ١٢٩.

(٥) الفعل المقرون بقد نحو: لما يقيم زيدٌ وقد يقوم، وقد لا يقوم، وذلك لأن لما يقيم نفي

وَمِنْهَا أَدَوَاتُ الشَّرْطِ، وَهِيَ: (إِنْ)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(مَهْمَا)،
 وَ(أَيُّ)، وَ(أَنَّى)، وَ(مَتَى) وَ(أَيَّانَ) وَهِيَ ظَرْفَا زَمَانٍ، وَ(إِذَا)، وَ(وَحَيْثُمَا)
 وَ(أَيْنَمَا) وَهِيَ ظَرْفَا مَكَانٍ، وَمَا سِوَى /١٥٩/ (إِنْ) أَسْمَاءٌ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَاهَا،
 فَبُنِيَتْ لِدَلَالَةِ (أَيَّا)، وَفِي اسْمِيَّةِ (إِذَا) خِلَافٌ^(١).

وَكُلُّهَا تَقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ تُصَدَّرُ أَوَّلَاهُمَا بِفِعْلٍ مَجْزُومٍ بِالْأَدَاةِ، ظَاهِرٍ أَوْ
 مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بَعْدَ الْاسْمِ بِمَاضٍ وَشَدُوذًا بِمَضَارِعٍ، وَتُسَمَّى هَذِهِ شَرْطًا^(٢)،
 وَالثَّانِيَةُ جَزَاءٌ وَجَوَابًا، وَتَلْزَمُ الْفَاءُ الْجَوَابَ إِنْ لَمْ يَصَحَّ تَقْدِيرُهُ شَرْطًا، وَإِنْ
 صُدِّرَ بِفِعْلٍ مَضَارِعٍ جُزِمَ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ وَجَوَابًا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ مَضَارِعًا^(٣)،

قد قام. وجواز الاستغناء بها في الاختيار نحو: قاربت المدينة، ولما؛ أي ولما أدخلها،
 وندم زيد ونفعه الندم، وندم عمرو ولما؛ أي ولما ينفعه الندم.

(١) ينظر التسهيل ٢٣٦، والمساعد ١٣٢/٣ وما بعدها، ٣١٦/٤ - ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) كل أدوات الشرط تقتضي جملتين، نحو: إن جئتني أكرمتك، أو أكرمك؛ وإن لم تجيء
 فأنت مكرم. تسمى أولاهما شرطًا وتصدر بفعل ظاهر، أو مفسر بعد معموله بفعل، وهذا
 هو الأكثر في الإضمار، نحو: (وإن أحدًا من المشركين استجارك) التوبة ٦، أي وإن
 استجارك أحدًا من المشركين استجارك، يشذ كونه مضارعًا دون لم كقوله: (ولديك، إن
 هو يستردك، مزيد)، وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجوابًا، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن
 لم يصح تقديره شرطًا، نحو: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة ٢٧١.

(٣) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾

آل عمران ١٢٠.

وجوازاَ إن كَانَ الشرطُ ماضياً^(١)، وإن قُرِنَ بالفاءِ رُفِعَ مُطلقاً^(٢).

وقد تنوبُ (إذا) المفاجأةُ عن الفاءِ في الجملةِ الابتدائيةِ غيرِ الطلبيَّةِ^(٣).

(فَصْلٌ): لأداةِ الشرطِ صَدْرُ الكلامِ، فإن تَقَدَّمَ عليها شَبِيهَةٌ بالجوابِ معنًى فهو دليلٌ عليه، وليسَ إِيَّاهُ، ويحذفُ إِبْهَاماً في الوَعْدِ والوَعِيدِ وفي غيرِهِمَا اكتفاءً بالدليلِ^(٤). وإن تَوَسَّطَ بَيْنَ الشرطِ والجوابِ مضارعٌ جائزٌ الحذفِ غيرُ صفةٍ، أُبْدِلَ مِنَ الشرطِ إن وافقَهُ معنًى، وإلَّا رُفِعَ وكان في موضعِ الحالِ^(٥).

٥٩ب/ وأتَّصَالُ (ما) الزائدةِ بـ (إن) و(أَيْنَ) و(متى) جائزٌ^(٦). وَقَلَّ ما يُجَازَى بـ (أَيَّانَ)، ورُبَّمَا اسْتُفْهِمَ بـ (مَهْمَا)^(٧).

(١) مثال ذلك: إن جئتني أكرمك، بالجزم.

(٢) أي سواء كان الشرط بلفظ الماضي أو المضارع المنفي بلم أو المضارع بخلاف ذلك نحو: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) المائدة ٩٥، (فَمَنْ يَوْمُنْ بَرُّهُ فَلَا يَخَافُ) الجن ١٣.

(٣) قال تعالى: (وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ، إذا هم يقنطون) الروم ٣٦.

(٤) وذلك إذا قلت: أكرمك إن جئتني، فأكرمك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف. وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً، فلا يجوز: قمتُ، إن قام زيدٌ أو إن يقيم، والجواز إن كان مضارعاً، فتقول: أقوم إن قام زيد، أو إن يقيم. المساعد ٣/ ١٦٤.

(٥) ينظر التسهيل ٢٣٩، والمساعد ٣/ ١٧٩ - ١٨١.

(٦) ينظر التسهيل ٢٣٩.

(٧) ينظر التسهيل ٢٣٦.

وَتَوَافُقُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ فِي الصَّيْغَةِ أَجْوَدُ، وَتَخَالُفُهُمَا جَائِزٌ، وَلَا يَكُونُ الشَّرْطُ غَيْرَ مُسْتَقْبَلٍ الْمَعْنَى إِلَّا بِلَفْظٍ كَانَ، بِخِلَافِ الْجَوَابِ^(١).

(فَصْلٌ): (لَوْ) مِثْلُ (إِنْ) فِي أَنَّهَا حَرْفٌ مَخْتَصٌّ بِالْأَفْعَالِ، لَكِنْ تَقْتَضِي امْتِنَاعاً لَوْجُوبٍ، وَلَا تَعْمَلُ، لِأَنَّ مَقْتَضَاهَا مَاضٍ^(٢)، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ اسْتِقْبَالَهُ، وَرُبَّمَا جُزِمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ^(٣)، وَإِنْ وَلَيْهَا اسْمٌ فَهُوَ مَعْمُولٌ فِعْلٍ مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِظَاهِرٍ بَعْدَ الْاسْمِ، وَرُبَّمَا وَلَيْهَا اسْمَانِ مَرْفُوعَانِ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى (أَنَّ) لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُ خَبَرِهَا فِعْلاً، خِلَافاً لِزَاعِمِ ذَلِكَ^(٤). وَلَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مَقْرُونَةً غَالِباً، مَا لَمْ تُنْفَ بِغَيْرِ (مَا)، وَقَدْ تُقَارَنُ (مَا)^(٥).

(١) ينظر التسهيل ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر التسهيل ٢٤٠.

(٣) ينظر المساعد ٣ / ١٨٨ - ١٩٠.

(٤) الزاعم هو السيرا في كما في المساعد ٣ / ١٩٣.

(٥) الكتاب ٣ / ١٢١، ١٣٩ - ١٤٠، وينظر التسهيل ٢٤٠ - ٢٤١.

بابُ تَمِيمِ الْكَلَامِ عَلَى (إِذْ) وَ(إِذَا) وَشِبْهِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ وَمَا لَمْ يُذَكَّرْ
 /١٦٠/ (إِذْ) للوقت الماضي لازمة الظرفية، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا زَمَانٌ
 أَوْ يُوجِبَ مَفْعُولِيَّتُهَا (أَذْكُرُ) أَوْ نَحْوُهُ، وَتُحذفُ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا
 لِلْعَلَمِ بِهَا فَيَعْوِضُ التَّنْوِينُ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَتَجِيءُ
 لِلتَّعْلِيلِ، وَبَعْدَ (بَيْنَمَا) وَ(بَيْنَا) لِلْمَفَاجَأَةِ، وَالْأَكْثَرُ تَرْكُهَا^(١).
 وَ(إِذَا) للوقت المُسْتَقْبَلِ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا، إِلَّا أَنَّهَا لِمَا
 يُتَّقَنُ، بِخِلَافِ (إِنْ)، فَلِذَلِكَ لَمْ يُعْمَلْ^(٢) بِهَا إِلَّا اضْطِرَارًا^(٣).
 وَحُكْمُ اسْمٍ وَلَيْهَا حُكْمُ مَا وَلِيَ (إِنْ) عَلَى الْأَجُودِ، وَتَجِيءُ لِلْمَفَاجَأَةِ
 مَقْدَرَةً بَعْدَ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا حُكِمَ بِحَرْفِيَّتِهَا، وَلَا يَلِيهَا فِعْلٌ^(٤).
 وَ(الْآنَ) للوقت الحَاضِرِ، وَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ^(٥).
 وَ(لَدُنْ) لِأَوَّلِ الْغَايَةِ، وَقَدْ تُحذفُ نَوْنُهَا، وَتُسَكَّنُ دَالُّهَا وَتُضَمُّ،
 وَتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ، وَتَنْتَصِبُ غُدُوَّةً تَشْبِيهًا بِتَمْيِيزِ الْمَنُونِ.
 وَ(عِنْدَ) لِمَكَانِ الْحُضُورِ وَالْقُرْبِ، وَكَذَلِكَ (لَدَى)، وَتُقَلَّبُ أَلْفُهَا مَعَ
 الضَّمَائِرِ يَاءً^(٦).

(١) ينظر التسهيل ٩٢ - ٩٣.

(٢) في الأصل (تعمل) والتصحيح يقتضيه السياق.

(٣) ينظر التسهيل ٩٣، ومغني اللبيب ١٢٧ - ١٢٨.

(٤) ينظر التسهيل ٩٣ - ٩٤.

(٥) ينظر التسهيل ٩٥، والمساعد ١/ ٥١٥ - ٥١٦.

(٦) الكتاب ٢٣٣/٣ - ٢٣٤، ٤٠٥، وينظر التسهيل ٩٧.

و (أَمْس) مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، وَبَنُو تَيْمِيمٍ يُعْرَبُونَهُ / ٦٠ ب / غَيْرَ مُنْصَرَفٍ^(١).

و (قَطُّ) لِلزَّمَانِ الْمَاضِي مُسْتَعْرِفًا، وَتُقَابِلُهَا (عَوَضُ)، وَقَدْ تُمَازِلُهَا، وَتُخْتَصِّانِ بِالنَّفْيِ، وَبُنْيَا لِلزُّوْمِهَا مَعْنَى وَاحِدًا^(٢).

وَأُجْرِيَتْ (كَيْفَ) مَجْرَى الظُّرُوفِ، وَمَعْنَاهَا: أَيُّ حَالٍ، وَلَا يُجَازَى بِهَا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَتُرَادِفُهَا (أَتَى)، وَقَدْ تَرَادِفُ (أَيْنَ) وَ(مَتَى)^(٣).

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٣، وينظر التسهيل ٩٥

(٢) ينظر التسهيل ٩٥.

(٣) الكتاب ٣ / ٦٠، ٢٣٣ / ٤، وينظر التسهيل ٢٤٢.

الْقَسَمُ جُمْلَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْفَظِ أَوْ لَفْظٍ مُرَادِفِهِ وَغَيْرُ مُتَضَمِّنَةٍ، وَكِلَاتَاهُمَا اسْمِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ، وَيَلْزَمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ إِنْ ذُكِرَ الْمُقَسَمُ عَلَيْهِ بِمَجْرُورٍ بِغَيْرِ الْبَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ إِنْ جَرَّ بِهَا، وَيُنْصَبُ إِنْ حُذِفَ الْجَارُ، وَيَخْتَصُّ (اللَّهُ)، بِجَوَازِ الْجَرِّ مَعَ الْحَذْفِ بِتَعْوِيضٍ (هَا) أَوْ الْهَمْزَةِ أَوْ قَطْعِ أَلْفِهِ، وَرُبَّمَا جَرَّ بِغَيْرِ تَعْوِيضٍ، فَإِنْ أُخْبِرَ وَجُوبًا فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ عَنِ الْمُقَسَمِ بِهِ حُذْفَ الْخَبَرِ، مَا لَمْ يَكُنْ (عَلَيَّ) أَوْ نَحْوَهُ، وَالْحَذُوفُ خَيْرُهُ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ جَازَ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، /٦١/ وَلَا يُضَافُ (أَيُّمَنْ) إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَالْكَعْبَةِ، وَقَدْ تُحْذَفُ نَوْنُهُ، وَهُوَ أَصْلُ مُ اللَّهِ، عَلَى رَأْيٍ^(١).

٦١

(فَصْلٌ): الْمُقَسَمُ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ تَقْتَرِنُ فِي الْإِثْبَاتِ بِاللَّامِ، أَوْ (إِنَّ)، وَفِي التَّنْفِيهِ بِ (مَا) أَوْ (لَا) أَوْ (إِنَّ)، وَفِي الْطَلْبِ، بِ (إِلَّا) أَوْ (لَمَّا) أُخْتِهَا أَوْ حَرْفِ طَلْبِيٍّ لَاقٍ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ النَّافِي لِلْمُضَارَعِ وَحَذْفُ اللَّامِ مَعَ غَيْرِهِ بِشَرْطِ اسْتِطَالَةِ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ مَعَهُ، وَقَلَّمَا تَقْتَرِنُ بِالْمَاضِي خَالِيًا مِنْ (قَدْ)، فَلِذَلِكَ لَمْ يُحْذَفْ مَعًا، وَيَرْتَبِطُ الْقَسَمُ بِالْمُقَسَمِ عَلَيْهِ ارْتِبَاطَ الشَّرْطِ بِالْجُزْأِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عَلِمَ مِنْهُمَا، وَقَدْ اسْتُعْنِيَ عَنِ الْقَسَمِ وَالْمُقَسَمِ بِهِ بِاللَّامِ الْمُوْطَّئَةِ لِلْقَسَمِ، وَبِ (جَيْرٍ) وَمَعْنَاهَا (نَعَمْ) وَقِيلَ: (حَقًّا). وَرُبَّمَا

(١) الْكِتَابُ ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٤.

فُتِحَتْ^(١). وإذا اجتمع قسمٌ وشرطٌ، اسْتُغْنِيَ بِجَوَابِ سَابِقِهِمَا، وَرُبَّمَا فُعِلَ
بِالْعَكْسِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ هُمَا مَبْتَدَأً، اسْتُغْنِيَ بِجَوَابِ الشَّرْطِ مَطْلَقاً^(٢).

(١) ينظر التسهيل ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤.

(٢) ينظر التسهيل ١٥٣، ٢٣٩.

بَابُ الْعَدَدِ

٦١ ب

مُفَسَّرٌ مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ، وَاحِدٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيُضَافُ غَيْرُهُ إِلَى ٦١ ب/ مُفَسَّرِهِ بِمَجْمُوعٍ مَعَ مَا تَحْتَ الْمِائَةِ مَا لَمْ يَكُنْهَا، وَرُبَّمَا أُفْرِدَ تَمْيِيزًا، وَلَا يُفَسَّرُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ لَوْضُوحِهِمَا إِلَّا مَا وَرَدَ اضْطِرَارًا، وَلَا يُجْمَعُ الْمَفْسَرُ جَمْعَ كَثْرَةٍ إِنْ أَمَكْنَ جَمْعُ قَلَّةٍ إِلَّا مَا نُقِلَ فِيحْفَظُ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ جَمْعٍ فُصِّلَ مَقْرُونًا بـ (مِنْ) إِلَّا مَا سُمِعَ مُضَافًا إِلَيْهِ فِيحْفَظُ^(١).

(فَصْلٌ)، تُحْذَفُ تَاءُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ لَفْظُ وَاحِدٍ الْمَعْدُودِ مُؤَنَّثًا، أَوْ كَانَ اسْمُ جَمْعٍ مُؤَنَّثًا، غَيْرَ نَائِبٍ عَنْ جَمْعٍ مُذَكَّرٍ، وَلَا مَسْبُوقٍ بِوَصْفٍ يَذُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ، وَرُبَّمَا حُذِفَتِ التَّاءُ مَعَ اللَّفْظِ الْمَذْكَرِ اعْتِبَارًا بِتَأْنِيثِ الْمَعْنَى، وَإِنْ قَامَتِ صِفَةُ الْمَفْسَرِ مَقَامَهُ اعْتَبِرَ غَالِبًا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ حَالُ الْمَوْصُوفِ لَا حَالُهَا^(٢).

(فَصْلٌ): يُعْطَفُ عَلَى النِّيفِ بِحَالِيهِ الْعَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ، وَتُجْعَلُ الْعَشْرَةُ مَعَهُ اسْمًا وَاحِدًا مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَظْهَرَ الْعَاطِفُ^(٣).

(١) ينظر التسهيل ١١٦، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢، والمساعد ٦٨/٢ - ٧٣.

(٢) تقول: ثلاثة ربعات بالتاء إن أردت رجالاً، وثلاث ربعات، بلا تاء إن أردت نساء، ومنه قوله تعالى: ﴿فله عشر أمثالها﴾ الأنعام ١٦٠، أي عشر حسنات أمثالها، ولو اعتبرت الصفة لقل: عشرة أمثالها، لأن واحد أمثال مذكر. المساعد ٧٦/٢.

(٣) يعطف العشرون وأخواته على النيف، أخواته ثلاثون إلى تسعين، والنيف في التعيين تسعة فما دونها، فلا يقال لشيء من هذه نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو بعض

وللتاء من الثبوت والحذف في النيف ما كان لها قبل التركيب، ولها
مَع / ١٦٢ / العَشْرَةَ عكسُ ذلك^(١)، وشينُ (عَشْرَةَ) ساكنٌ، وقد يُكسَرُ^(٢)،
وَرُبَّمَا سُكِّنَ عَيْنُ (عَشْرٍ) بعد مُتَحَرِّكٍ^(٣).

ويُقالُ في مُذَكِّرٍ ما دونَ ثلاثةَ عَشَرَ: أَحَدَ عَشَرَ، واثنَا عَشَرَ، وفي
مُؤَنَّثَةٍ: إِحْدَى عَشْرَةَ، واثنَا عَشْرَةَ، وإعرابُ اثنا واثنَا باقٍ لوقوعِ عَشْرٍ
وعَشْرَةَ منهما موقعَ النونِ، ولذلك لا يضافانِ بخلافِ أخواتهما، وما
أُضيفَ من أخواتهما باقٍ على بنائه غالباً، خلافاً للفراء^(٤). وياءُ ثنائي
عَشْرَةَ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ، وقد تُحذفُ، وتُفتَحُ النونُ^(٥).

وهمزةُ (أحَدٍ) و(إِحْدَى) بدلٌ من واوٍ، ويُعطَفُ عليهما أيضاً

أخواتها. ويقال للمذكر: ثلاثة وعشرون، وفي المؤنث: ثلاث وعشرون كما يقال
عند عدم العطف: ثلاثة وثلاث وتجعل العشرة والعشر مع النيف اسماً واحداً مبنياً على
الفتح نحو: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، وبضعة عشرة، والأصل العطف
فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن معنى حرف العطف وكانت الحركة فتحة طلباً
للتخفيف. المساعد ٧٧/٢ - ٧٨.

(١) ينظر التسهيل ١١٧، والمساعد ٧٩/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٥٥٧/٣ - ٥٥٨.

(٣) ينظر التسهيل ١١٧، والمساعد ٧٩/٢.

(٤) ينظر التسهيل ١١٨، والمساعد ٨٠/٢ - ٨١.

(٥) ينظر التسهيل ١١٨.

العشرون وأخواتها، ولا يستعملان في عدد غير نيف^(١).

(فصل): رُكَّبَ تركيبَ (أَحَدَ عَشَرَ) أحوال وظروف، وذلك في غيرهما قليل^(٢).

(فصل): إذا قصدَ تعريفُ العددِ أُدْخِلَتِ اللَّامُ عليه إن كان مُفْرَداً، وعلى الآخرِ إن كان مضافاً، وعلى الأولِ إن كان مركباً، ودُخِلَ لهما على الاسمين في الإضافة والتركيب/٦٢ب/ قبيح، وأقبح منه دخولهما على التمييز^(٣).

٦٢ب

(فصل): يُصاغُ موازنُ فاعلٍ من اثنين إلى عَشْرَةٍ بمعنى بعض ما صيغَ منه فيُفْرَدُ أو يضافُ إلى ما هو منه، ويُضافُ ما صيغَ من العشرة إلى العدد المركَّبِ المُصَدَّرِ بما هو منه أو يُعْطَفُ عليه العشرون وأخواته أو تُرْكَبُ مَعَهُ العَشْرَةُ تركيباً مع النيفِ مُقْتَصِراً عليه غالباً، أو مضافاً إلى المركَّبِ المطابقِ لَهُ، وهو القياسُ، ويُستعملُ هذا الاستعمال في الزائدِ على عشرة الواحدُ مجعولاً بالتحويلِ حادياً، وإن قصدَ بفاعلِ المذكورِ جَعْلُ الذي تحت ما

(١) ينظر التسهيل ١١٨.

(٢) من الظروف: يومَ يومٍ، وصباحَ مساءً وبينَ بينٍ، ومن الأحوال: تفرَّقوا شَعَرَ بَعَرٍ، أي متشرين. وشذَرَ مَذَرٍ، أي ذهبوا في كل وجه. ينظر المساعد ٩٩/٢ - ١٠٠.

(٣) يدخل على العدد المركَّب والتمييز أُل وهو أقبح من دخولها في الإضافة والتركيب، نحو: قبضتُ الخمسة العشر الدرهم، حكاها الأخفش. المساعد ٩١/٢.

صِيغَ مِنْهُ فِي رُبَّتِهِ بُنَيَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَاسْتُعْمِلَ مَعَ الْمَجْعُولِ اسْتِعْمَالَ
(جَاعِلٍ) لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي أَنَّ لَهُ فِعْلًا، وَلَمْ تُجَاوِزْ بِهِ الْعَشْرَةُ، وَحُكْمُهُ فِي
الْأَحْوَالِ كُلِّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ حَكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ^(١).

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٠.

بَابُ كَمْ وَكَذَا وَكَأَيِّنْ وَكَيْتَ وَذَيْتَ

/١٦٣/ (كم): اسمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، فَيَلْزَمُهَا مُمَيِّزٌ لَا يُحْذَفُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وهو إِنْ اسْتَفْهَمَ بِهَا كَمُمَيِّزِ الْعَشْرِينَ، إِلَّا أَنْ فَصَلَهُ جَائِزٌ فِي السَّعَةِ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ فَجَرُّهُ جَائِزٌ^(١).

وإِنْ أُخْبِرَ بِهَا تَكْثِيرًا فَهُوَ كَمُمَيِّزِ عَشْرَةٍ أَوْ مُمَيِّزِ مَائَةٍ، وَإِنْ فَصَلَ، نُصِبَ حَمَلًا عَلَى مُمَيِّزِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ، وَرُبَّمَا نُصِبَ مُطْلَقًا، وَرُبَّمَا جُرَّ لِلضَّرُورَةِ مَفْصُولًا بِظَرْفٍ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ، وَإِنْ وَقَعَ مَكَانُهُ فِي الاسْتِفْهَامِ جَمْعٌ فَهُوَ حَالٌ وَالْمُمَيِّزُ مُحْذُوفٌ^(٢).

(١) كم اسم لعدد مبهم، ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها، ومثالها: كم رجلاً جاءك؟ ودخول حرف الجر عليها والاضافة إليها وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم كانت دراهمك؟ وكم يوماً صمت؟ وكم فرسخاً سرت؟ ومميزها لا يحذف إلا بدليل، نحو: كم مالك؟ أي كم درهماً أو ديناراً، وكم غلمانك؟ أي كم رجلاً؟ وكم سرت؟ أي فرسخاً أو يوماً، قال تعالى: (قال قائل منهم كم لبثتم؟) الكهف ١٩. وهي إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره. فيفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو: كم لك درهماً؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربت رجلاً؟ قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، وأما الذين جرّوا (فإنهم) أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت عوضاً منها. المساعد ١٠٧/٢ - ١٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ١٢٤.

(فَصْلٌ): لَزِمَتْ (كَمْ) صَدَرَ الكلام، وَبُنِيَتْ فِي الاستفهامِ لِتَضَمُّنِهَا
معنى حَرْفِهِ، وَحَالُ الْخَبَرِ مَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الاستفهامِ، وَهِيَ فِي حَالِهَا
مُبْتَدَأَةٌ أَوْ مَفْعُولَةٌ أَوْ مَضَافٌ إِلَيْهَا أَوْ خَيْرٌ كَانَ^(١) أَوْ ظَرَفٌ أَوْ مَصْدَرٌ^(٢).
وَإِنْ اعْتَبِرَ لَفْظُهَا فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهَا أَفْرَدَ وَذَكَرَ، وَإِنْ اعْتَبِرَ الْمَعْنَى جُمِعَ
وَأَنْتَ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا.

(فَصْلٌ) كَائِنٌ وَكَأَيُّ / ٦٣ ب / وَكَيْءٌ وَكَيْنٌ، لَغَاتٌ فِي (كَائِنٌ)^(٣)
وَمَعْنَاهَا وَمَعْنَى (كَذَا) كَمَعْنَى (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ، وَمُمَيِّزُهَا كَمُمَيِّزُ (كَمْ)
الاستفهاميَّةُ، إِلَّا أَنَّ (كَذَا) تُكْرَرُ غَالِبًا، وَلَا يَلْزَمُهَا التَّصْدِيرُ وَلَا الدَّلَالَةُ
عَلَى الْكَثِيرِ، وَالْغَالِبُ اقْتِرَانُ مُمَيِّزِ (كَائِنٌ) بِ (مِنْ)^(٤).
وَيُكْنَى عَنِ الْجَمْلِ بِ (كَيْتَ) وَ (كَيْتَ) وَ (ذَيْتَ) وَ (ذَيْتَ)^(٥)، كَمَا
يُكْنَى بِ (فُلَانٍ) عَنِ الْأَعْلَامِ وَ (هَنٍ) عَنِ الْأَجْنَاسِ^(٦).

(١) مثال ذلك: كم كانت نقودك؟

(٢) ينظر التسهيل ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٤٥، ٢٤٦، والمساعد ٩ / ١١٣ - ١١٥.

(٣) الصحاح واللسان (كين) و (كون).

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ آيَةٍ﴾ يوسف ١٠٥، ﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيٍّ﴾ آل عمران ١٤٦.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢، والمساعد ١ / ١٣٤، ١٣٥.

إِنْ سُئِلَ بِـ (أَيٍّ) عَنْ مَذْكُورٍ مُنْكَرٍ، حُكِيَ مُطْلَقاً فِي لَفْظِهَا مَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَأْنِيثٍ وَتَشْنِيعٍ وَجَمْعٍ تَصَحِيحٍ، وَإِنْ سُئِلَ عَنْهُ بِـ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ فَكَذَلِكَ، لَكِنْ تُشَبَّعُ الْحَرَكَاتُ فِي نَوْنِهَا حَالَ الْإِفْرَادِ، وَتُسَكَّنُ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ حَالَ التَّشْنِيعِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلَانِ مَعَ غَيْرِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ اسْتِعْمَالَهُمَا مَعَهُ^(١).

وَلَا يُحْكَى فِي الْوَصْلِ بِـ (مَنْ)، خِلَافاً لِيُونُسَ^(٢)، وَلَا يُحْكَى غَالِباً مَعْرِفَةً إِلَّا /أ٦٤/ الْعَلَمُ، فَيُحْكِيهِ الْحِجَازِيُّونَ بَعْدَ (مَنْ) غَيْرِ مَقْرُونَةٍ بِعَاطِفٍ^(٣).

(١) إِذَا سُئِلَ عَنْ مَذْكُورٍ مُنْكَرٍ فَيَجْرِي فِي الْحِكَايَةِ بِمَنْ يَجْرَى الْحِكَايَةُ بِأَيٍّ، فَإِذَا قِيلَ: قَامَ رَجُلٌ، قُلْتُ: مَتَّى؟ وَرَأَيْتُ رَجُلًا، قُلْتُ: مَنْ؟ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، قُلْتُ: مَنْ؟ وَرَبَّمَا سَكَنْتُ فِي الْإِفْرَادِ وَحَرَكْتُ فِي التَّشْنِيعِ، أَيْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ وَفِي تَشْنِيعِ الْمُؤْنِثِ، نَحْوُ: مَتَّى؟ بِسُكُونِ النُّونِ وَالتَّاءِ، وَالْفَصِيحِ تَحْرِيكَ النُّونِ بِالْفَتْحِ، وَالْحِكَايَةُ فِي مَتَّى؟ وَمَتَّى؟ مَقْدَرَةٌ فِي التَّاءِ وَالْهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي تَشْنِيعِ الْمُؤْنِثِ: مَتَّان؟ وَمَتَّتَيْن؟ بِتَحْرِيكِ النُّونِ قَبْلَ التَّاءِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَيُحْكَى فِي أَيِّ الْإِعْرَابِ فَقَطْ، وَلَا يَشْنِ وَلَا يَجْمَعُ فِي تَأْنِيثٍ وَلَا تَذْكَيرٍ، وَيَأْتِي فِي الْمُؤْنِثِ بِالتَّاءِ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، أَوْ رَجُلَانِ، أَوْ رَجَالٌ: أَيْ؟ وَلِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا، أَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجَالًا: أَيُّ؟ وَلِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجَالٍ: أَيْ؟ أَوْ بِأَيٍّ. وَتَقُولُ فِي الْمُؤْنِثِ: أَيَّةُ، بَرَفَعُ إِنْ رُفِعَ، وَنُصِبَ أَوْ جُرَّ إِنْ نُصِبَ أَوْ جُرَّ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٢٦٠/٣ - ٢٦٣.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٤١٠، ٤١١، وَالْهَمْعُ ٣٢٢/٥.

(٣) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٤٨، وَالْمُسَاعِدُ ٢٦٣/٣ - ٢٦٤، وَالْهَمْعُ ٣٢٣/٥، ٣٢٤.

وفي حكاية العَلَمِ معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف^(١).
ولا يُحْكِي موصوفاً بغير (ابن) مضاف إلى عَلم^(٢)، ورُبَّما حُكي
الاسم دون سؤال^(٣)، ورُبَّما حُكي المضمَرُ حكاية المنكِر^(٤).
ويُحْكِي المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو للفظه لا لمدلوله، أو يُجرى
بوجوه الإعراب اسماً للكلمة أو اللفظ^(٥).
(فصل): إن سأل بالهمزة عن مذكورٍ مُنكِرٍ اعتقاد كونه على ما ذَكَرَ
أو بخلافه، حكاؤه غالباً وَوَصَلَ منتهاهُ، ولو كان صفةً أو معطوفاً، في
الوقف جوازاً بِمَدَّةٍ تَحْنَسُ حركته إن كان متحرِّكاً، أو بياء ساكنة بعد
كسرة إن كان مؤنثاً أو نون (إن) تلي المحكي توكيداً للبيان، ورُبَّما وَلِيتَ
دون حكاية ما يَصِحُّ به المعنى، كقول مَنْ قِيلَ له: أَتَفْعَلُ؟: أَأنا إنيهِ؟ وقد
يُقال: أَذَهَبْتُوهُ؟ لِمَنْ قال: ذَهَبْتُ، فإن فَصَلَ بين الهمزة والمذكور (بقول)
أو نحوه، أو كان ٦٤ب/ السائلُ واصلاً أو غير مُنكِرٍ، لم تُلْحَقْ هذه
الزوائد^(٦).

(١) الكتاب ٤١٣/٢، ٤١٤، وينظر التسهيل ٢٤٨، والجمع ٥/ ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) ينظر التسهيل ٢٤٩.

(٣) ينظر التسهيل ٢٤٩.

(٤) ينظر التسهيل ٢٤٩، والجمع ٥/ ٣٢٣.

(٥) ينظر التسهيل ٢٤٩، والجمع ٥/ ٣٢٦.

(٦) الكتاب ٤١٩ - ٤٢٢، وينظر التسهيل ٢٤٩، والجمع ٥/ ٣٢٢ - ٣٢٣.

(فَصْلٌ): إِذَا نَطَقَ بِكَلِمَةٍ مُتَذَكَّرٌ غَيْرُ قَاصِدٍ لِلْوَقْفِ وَصَلَ آخِرَهَا بِمَعْدَةٍ
تُجَانِسُ حَرَكَتَهُ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا، وَبِإِثْبَاتٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ إِنْ كَانَ سَاكِنًا
صَحِيحًا، وَلَا تَلِي هَذِهِ الزِّيَادَةُ هَاءُ السَّكْتِ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ^(١).

(١) ينظر التسهيل ٢٥٠، والمساعد ٣/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

بابُ الإخبارِ

شرطُ الاسمِ المُخْبِرِ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ مَرْفُوعاً مُؤَخَّرًا مُثَبَّتاً مُنَوَّباً عَنْهُ بِضَمِيرٍ لَا يَطْلُبُهُ بِالْعَوْدِ شَيْئَانِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ يَصِحُّ جَعْلُهَا صِلَةً، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ أُخْبِرَ عَنْهُ مطلقاً بما يُوَافِقُهُ مِنَ (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِنْ صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هُوَ مِنْهَا بِفِعْلِ يُصَاغُ مِنْهُ صِلَةٌ لَهَا، وَكَذَا بِتَقْدِيمِ الْمَوْصُولِ مُبْتَدَأً، وَتَأْخِيرِ الْاسْمِ خَبِراً، وَجَعْلِ مَا بَيْنَهُمَا صِلَةً عَائِداً مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُولِ ضَمِيرٌ ١٦٥/ يُخَلْفُ الْاسْمَ فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَحَلِّ^(١).

١٦٥

(١) وَضَعَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ هَذَا الْبَابَ، لِيَعْلَمَ بِهِ ضَبْطُ الْمُتَعَلِّمِ مَا تَعَلَّمَهُ مِنْ أَبْوَابِ النُّحُو، وَكَذَلِكَ بَابَ الْمَخَاطَبَةِ. وَشَرَطَ الْاسْمَ الْمَخْبِرَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ الِاسْتِفَادَةَ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلْاسْمِ الَّذِي قِيلَ: أَخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي، مَعْنَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَتَحْصُلُ بِالْإِخْبَارِ فَائِدَةٌ، فَلَا يَخْبِرُ عَنْ بَكْرٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَالْقَيْسُ فِي أَمْرِ الْقَيْسِ وَلَا عَنْ اثْنَيْنِ مِنْ: هَذَا ثَانِي اثْنَيْنِ؛ فَلَا يَقَالُ: اللَّذَانِ هَذَا ثَانِيهِمَا اثْنَانِ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٢٧٨/٣.

أَصْلُ الاسْمِ التذكيرُ، فَاسْتَعْنَى عَنْ عِلَامَةٍ بِخِلَافِ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّ عِلَامَتَهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ تَاءً ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً، أَوْ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَدْدُودَةٌ^(١)، وَيُعْلَمُ تَأْنِيثُ مَا لَمْ تَظْهَرِ الْعِلَامَةُ فِيهِ بِتَصْغِيرِهِ، أَوْ وَصْفِهِ أَوْ ضَمِيرِهِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ أَوْ عَدَدِهِ أَوْ جَمْعِهِ عَلَى مِثَالِ يَخُصُّ الْمُؤَنَّثَ غَالِبًا^(٢). وَأَكْثَرُ مَجِيءِ التَّاءِ لِفَصْلِ أَوْصَافِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ أَوْصَافِ الْمَذْكَرِ، أَوْ الْآحَادِ مِنْ أَجْنَاسِهَا الْمَخْلُوقَةِ، وَرُبَّمَا فَصَلَتْ الْأَسْمَاءُ وَآحَادَ الْأَجْنَاسِ الْمَصْنُوعَةِ، وَرُبَّمَا لَحِقَتْ الْجِنْسَ وَفَارَقَتْ الْوَاحِدَ^(٣)، وَتَجِيءُ أَيْضًا لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ أَوْ الْجَمْعِ، أَوْ لِبَيَانِ النَّسَبِ أَوْ التَّعْرِيبِ أَوْ الْمُبَالَغَةِ أَوْ عَوْضًا مِنْ مَحْذُوفٍ، وَالْجِنْسُ الْمُتَمَيِّزُ وَاحِدُهُ يَلْحَاقُهَا يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ اسْتِعْمَالُهُ بِأَحَدِ الْحُكْمَيْنِ^(٤).

٦٥ ب

(فَصْلٌ): الْغَالِبُ فِي الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْإِنَاثِ/٦٥ ب/ أَنْ لَا تَلْحَقَهَا

(١) الْكِتَابُ ٤/ ١٦٦، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٥٣.

(٢) الْجَمْعُ عَلَى مِثَالِ يَخُصُّ الْمُؤَنَّثَ، كَهِنْدَاتٍ، فَهَذَا الْجَمْعُ يَخُصُّ الْمُؤَنَّثَ، أَوْ يَغْلِبُ فِيهِ كَأَفْعُلُ، فَإِنَّهُ غَلَبَ فِي الْمُؤَنَّثِ، كَعُقَابٍ وَأَعْقُبٍ، وَيَمِينٍ وَأَيْمَنٍ، فَإِذَا جُمِعَ اسْمٌ عَلَى (أَفْعُلُ) قَضِيَ بِتَأْنِيثِهِ، مَا لَمْ يُعْلَمَ تَذْكَيرُهُ، لِقَلَّةِ ذَلِكَ فِي الْمَذْكَرِ، كَعُرَابٍ وَأَعْرُبٍ، وَجَنِينَ وَأَجْنُنٍ. الْمُسَاعَدُ ٣/ ٢٩١- ٢٩٢.

(٣) وَرُبَّمَا لَحِقَتْ الْجِنْسَ وَفَارَقَتْ الْوَاحِدَ، كَقَوْلِهِمْ: كَمْ؟ لِلوَاحِدِ، وَكَمَاةٌ لِلْجَمْعِ.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٥٣، وَالْمُسَاعَدُ ٣/ ٢٩٤، وَالْمُهْمَمُ ٦/ ٦٢، ٦٣.

التاء، إلا أن يُقصدَ بها معنى الفعل، وذلك لتأديتها معنى النسب، أو لتذكير ما وُصفَ بها في الأصل، أو لأمن اللبس، وربما جاءت كذلك صفاتٌ مشتركة^(١).

(فصل^(٢)): لا تلحقُ التاء غالباً صفةً على مفعال^(٣) أو مفعّل^(٤) أو مفعّل^(٥) أو فاعل^(٦)، إلا أن يُحذفَ موصوفُ فعيلٍ فتَلَحُّقُهُ، ولشَبَّهه بِفَعِيلٍ الذي بمعنى فاعلٍ قد يُحْمَلُ أحدهما على الآخر في اللّحاقِ وعَدَمِهِ^(٧)، وصَوِّغُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ مع كَثَرَتِهِ غيرُ

(١) وذلك كحامل ومرضع وطالق، فهذه ونحوها لا تلحقها التاء، فإن قصد بها معنى الفعل انتت بالهاء وإلا فلا، وجعل من ذلك: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تذهلُ كُلُّ مَرُضعةٍ عما أَرْضعت﴾ الحج ٢. وذلك لتأديتها معنى النسب أي ذات حمل أو لتذكير ما وُصفَ بها في الأصل أي شخص مرضع. أو لأمن اللبس، وربما جاءت كذلك صفاتٌ مشتركة، أي بغير تاء عند قصد المؤنث، قالوا: رجلٌ جُنُبٌ، وامرأةٌ جُنُبٌ. المساعد ٣/٢٩٠ - ٣٠١.

(٢) مثال (مفعال): معطار ومذكّار. المساعد ٣/٣٠١.

(٣) مثال (مفعّل): مُذَكِّرٌ ومُحَمِّقٌ. المساعد ٣/٣٠٢. وقال في التسهيل ٢٥٤: (لا تلحق التاء غالباً صفة على مفعال أو مفعّل أو مفعّل...) فزاد (مفعّل) عما هنا.

(٤) مثال ذلك: مَكْثِيرٌ ومُعْطِيرٌ. المساعد ٣/٣٠٢.

(٥) مثال ذلك: صُبُورٌ وشُكُورٌ. المساعد ٣/٣٠٢.

(٦) مثال ذلك: جَرِيحٌ وقَتِيلٌ. المساعد ٣/٣٠٢.

(٧) ينظر التسهيل ٢٥٤، والمساعد ٣/٣٠٢ - ٣٠٣، والجمع ٦/٦٣.

مقيس، ورُبَّما جاء بمعنى مُفْعَلٍ^(١) وَقَدْ أُثْنِتْ صفاتُ ذكورٍ لتانيثٍ ما
وُصِفَ بِها في الأصل^(٢).

(١) ويجيء فعيل بمعنى مُفْعَلٍ كقولهم: أعقدتُ العسلَ، فهو عقيد أي مُعَقَّد.
(٢) ينظر التسهيل ٢٥٤.

بابُ أَلْفِي التَّائِيثِ

تُعْرَفُ الْمُقْصُورَةُ بِمَوَازِنَةٍ مَا هِيَ فِيهِ لِفُعْلَى وَفُعْلَى وَفُعْلَى وَفُعْلَى وَمَصْدَرًا، أَوْ جَمْعًا، وَفُعْلَى جَمْعًا أَوْ مُؤَنَّثًا لِفَعْلَانٍ، وَإِنْ صُرِفَ مَا /٦٦/ أَوْ سِوَى ذَلِكَ أَوْ ذُكِّرَ أَوْ لَحِقَتْهُ التَّاءُ غَالِبًا، فَالْفُهِ لِلِلَّحَاقِ، وَإِلَّا فَهِيَ لِلتَّائِيثِ^(١).

وَتُعْرَفُ الْمُدَوْدَةُ بِمَوَازِنَةٍ مَا هِيَ فِيهِ لِحَمْرَاءَ^(٢)، أَوْ دَأْثَاءَ^(٣) أَوْ كُرْمَاءَ، أَوْ سِيرَاءَ^(٤)، أَوْ أَصْدِقَاءَ، أَوْ كَبِيرِيَاءَ، أَوْ سَائِبِيَاءَ، أَوْ عَقْرَبَاءَ، أَوْ قُرَ فُصَاءَ^(٥)، أَوْ عَاشُورَاءَ، أَوْ بَرُوكَاءَ^(٦) أَوْ بَرَاكَاءَ^(٧)، أَوْ زَكْرِيَاءَ، أَوْ

(١) ينظر التسهيل ٢٥٥، ٢٥٦، والمساعد ٣/ ٣٠٨.

(٢) ينظر المساعد ٣/ ٣١٧، وما بعدها.

(٣) الدأثاء: الأمة الحمقاء، ينظر اللسان: دأث.

(٤) وهو فعلاء، والسَّيراء: ضرب من النبت، وثوب مخطط يُعمل من القز. اللسان (سير) والمساعد ٣/ ٣١٧.

(٥) القُرُفُصَاء بالضم لم يجيء إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، يقال قَعَدَ الْقُرُفُصَاء، إِذَا اجْتَمَعَ فِي قَعْدَتِهِ. اللسان (قرفص) والمساعد ٣/ ٣٢١.

(٦) ابتركوا؛ جَنَوْا لِلرَّكَبِ فَأَقْتَتَلُوا، وَهِيَ الْبَرُكَاء. القاموس (برك).

(٧) وهو فعلاء، والبراكاء أَن يَبْرِكُوا بِإِبْلِهِمْ، وَيَزْلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ. وبراكاء كل شيء: معظّمه وشدّته. اللسان (برك) والمساعد ٣/ ٣١٧.

زِمَكَّاءَ^(١)، أو مَشْيُوخَاءَ^(٢)، أو قَرِيشَاءَ^(٣)، وأَمَّا أَلِفَا فَعَلَاءَ وَفُعَلَاءَ، فَلِلْإِلْحَاقِ
بِقَرِطَاسٍ وَبُرْهَانَ^(٤).

-
- (١) الزمكى، يعد ويقصر، أصل ذنب الطائر، وقيل كله، ينظر اللسان: زمك.
(٢) مشيوخاء: مَفْعُولَاءَ، لجماعة الشيوخ، اللسان (شيخ) والمساعد ٣: ٣٢٢.
(٣) القرِيشاء بالمد، لضرب من التمر، وهو أطيب التمر بَسْرًا. اللسان (قرث) والمساعد ٣/ ٣٢٥.
(٤) ينظر التسهيل ٢٥٦، ٢٥٧ والمساعد ٣/ ٣١٧ - ٣٢٨، والجمع ٦/ ٧٣-٧٦.

بابُ المقصور والمدود

كُلُّ مُعْتَلٍّ الْآخِرِ وَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ الصَّحِيحِ فَقَصْرُهُ
مَقِيسٌ، كَاسْمِ مَفْعُولٍ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَصْدَرِ فَعِلٍ الْإِلَازِمِ،
وَالْمَفْعَلِ وَالْمَفْعَلِ، وَجَمْعِ فُعْلَةٍ، وَفِعْلَةٍ، وَالْفُعْلَى مَوْنُثِ الْأَفْعَلِ، فَإِنْ لَزِمَ قَبْلَ
آخِرِ نَظِيرِهِ أَلِفٌ فَمَدُّهُ مَقِيسٌ، كَمَصْدَرِ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ، وَمُؤَاوِزِ فَعَّالٍ،
وَمَفْعَالٍ، وَتَفْعَالٍ، وَوَاحِدِ أَفْعَلَةٍ غَالِبًا، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَمَا أَخَذَهُ
السَّمَاعُ^(١).

(١) ينظر التسهيل ٢٥٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٩٤ - ٣٩٥.

٦٦ ب/ لا يلتقي ساكنان في الوصل غالباً إلا وأولُهُما حَرَفٌ لين،
وثانيهما مُدْغَمٌ؛ ورُبَّما فُرِّمَ مِنْ ذَلِكَ بِجَعْلِ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بِدَلِّ الْأَلْفِ، فَإِنْ لَمْ
يُدْغَمْ الثَّانِي حُذِفَ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ مَمْدُوداً، أَوْ نُونٌ توكيدٍ خَفِيفَةً، أَوْ نُونٌ
(لَدُنْ)، فَإِنْ كَانَ غَيْرَهُنَّ حُرِّكَ مَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي آخِرَ كَلِمَةٍ وَلَيْسَ بِتَنْوِينٍ
فِيحُرِّكَ هُوَ. ورُبَّما حُذِفَ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ تَنْوِيناً، وَأُثْبِتَ إِنْ كَانَ أَلْفاً^(١).

وَأَصْلُ مَا حُرِّكَ مِنْهُمَا الْكُسْرُ، وَيُعَدَّلُ عَنْهُ تَخْفِيفاً، أَوْ إِتْبَاعاً، أَوْ رَدّاً
لِلْأَصْلِ، أَوْ تَجَنُّباً لِلْبَسِّ، أَوْ حَمَلاً عَلَى نَظِيرٍ، أَوْ إِثَاراً لِلتَّجَانُّسِ^(٢).

(فَصْلٌ): تُفْتَحُ نُونُ (مِنْ) مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَتُكْسَرُ مَعَ غَيْرِهَا غَالِباً،
وَالْكَسْرُ مَعَهَا^(٣) أَقْلُ مِنَ الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِهَا، وَتُكْسَرُ نُونُ (عَنْ) مُطْلَقاً،
ورُبَّما ضُمَّتْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ. وَتُضْمُّ الْوَاوُ الْمُفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَتْ
لِلْجَمْعِ، وَإِلَّا كُسِرَتْ، وَقَدْ تَرُدُّ بِالْعَكْسِ^(٤).

(فَصْلٌ): اسْتَصْحَبَ بَنُو تَمِيمٍ إِدْغَامَ الْفِعْلِ الْمُضْعَفِ اللَّامِ السَّاكِنِهَا
٦٧ أ/ جَزَماً أَوْ وَقْفاً، وَالتَّزَمُّوا فَتَحَ الْمَدْغَمِ فِيهِ فِي (هَلُمَّ) مُطْلَقاً، وَفِي غَيْرِهَا

(١) ينظر التسهيل ٢٥٩.

(٢) ينظر التسهيل ٢٥٩.

(٣) أي مع لَامِ التعريف.

(٤) ينظر التسهيل ٢٥٩ - ٢٦٠.

قَبْلَ هَاءٍ غَائِبَةٍ، وَضَمُّهُ^(١) فِي الْمَضْمُومِ الْفَاءِ قَبْلَ هَاءٍ غَائِبٍ، وَرُبَّمَا كُسِرَ،
وَلَا يُضَمُّ قَبْلَ سَاكِنٍ، بَلْ يُكْسَرُ غَالِبًا. وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ فَتُفْتَحُ
أَوْ كُسِرَ أَوْ أُتْبِعَ حَرَكَةُ الْفَاءِ، وَبَعْضُهُمْ أَدْغَمَ وَالتَزَمَ الْفَتْحُ فِي الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرٍ
يُسَكَّنُ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَفَكَ الْحَجَازِيُّونَ جَمِيعٌ ذَلِكَ^(٢).

(١) يريد بذلك ضم المدغم فيه، في المضموم الفاء قبل هاء غائب نحو: لَمْ يَرُدَّهُ، وَرُدَّةً.

المساعد ٣ / ٣٤٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦٠.

بابُ الاسم المنسوب إليه^(١)

وهو المرِيدُ آخِرُهُ لِلنَّسَبِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورٌ ما قَبْلَهَا، يُحذفُ لأجلِهَا ما قَبْلَ المَكْسُورِ من ياءٍ مُدْغَمَةٍ فِيهَا مِثْلُهَا ما لم يَنْفَصِلْ، وَيُحذفُ أَيْضاً ما كانَ آخِرَ الاسمِ من ياءٍ مُشَدَّدَةٍ رابِعَةً فِصَاعِدًا، فَإِنْ كانتِ ثالِثَةً تُسبَبُ إلى ما هي فِيهِ، كما يُنسَبُ إلى المَقْصُورِ الثَّلاثِيَّ، وتُحذفُ أَيْضاً تاءُ التَّائِيثِ، وعلامةُ التَّثْنِيَةِ، وجمعُ التَّصْحِيحِ في غيرِ جَارٍ مجرًى (فَعْلَان) أو غَسَلِينَ، وَيُحذفُ أَيْضاً آخِرُ المَنْقُوصِ، أو المَقْصُورِ رابِعاً فِصَاعِدًا / ٦٧ ب/ ما لم يَكُنِ الرَّابِعُ أَلِفًا لغيرِ التَّائِيثِ فَتُقلَبُ واوًا، وقد تُحذفُ، وإنْ كانَ أَلِفًا للتَّائِيثِ فيما سَكَنَ ثانيه فَقَدْ تُقلَبُ واوًا بَعْدَ زِيادَةِ أَلِفٍ ودونَ ذلكَ، ورُبَّما فُعِلَ بِالمَنْقُوصِ الرَّباعيِّ ما يُفَعَّلُ بِالثَّلاثيِّ، وَيُحذفُ أَيْضاً لِياءِ النَّسَبِ عَجْزُ المَرْكَبِ بغيرِ إِضافَةٍ، وصَدْرُ ذِي الإِضافَةِ إِنْ كانَ مُعَرَّفًا بِالثَّانِي، أو كِنِيَّةً وعَجْزُهُ إِنْ لم يَكُنْهُما، ورُبَّما حُذِفَ صَدْرُهُ، وقد يُبْنَى من جِزْءَي المَرْكَبِ اسمٌ فَيُنسَبُ إِلَيْهِ^(٢).

٦٧ ب

(فَصْلٌ): يُقالُ في (فَعِيلَةٍ): فَعَلِيٌّ. وفي (فُعِيلَةٍ) و(فَعُولَةٍ): فُعَلِيٌّ،

(١) يجعل حرف اعراب المنسوب إليه، ياء مشددة، تلي كسرة، نحو: هاشمي ومالكي.

(٢) وقد يبنى من جزئي المركب اسم فينسب إليه، كقولهم في امرئ القيس: مرقسي،

وفي عبد القيس: عبقي، وفي حضرموت: حضرمي، وفي عبد الدار: عبدري.

ما لم يُضَاعَفَنَّ، أو تَعْتَلَّ عَيْنُ (فَعُولَةٍ) أو (فَعِيلَةٍ) صحيحة اللام^(١).
 واعتلالٌ لاميّ (فُعِيلٌ) و(فُعِيلٌ) يُلْحَقُهُمَا بـ (فُعِيلَةٍ) و(فَعِيلَةٍ)، وما
 أُلْحِقَ منهما صحيحُ اللام لم يُقَسَّ عليه^(٢)، و(فَعُولَةٍ) المعتلُّ اللام
 كالصحيحها لا كـ (فَعُولٍ)، خلافاً لأبي العباس^(٣).

(فَصْلٌ): تُبَدَلُ الواوُ من همزة الممدود غير المنصرف، وفي المنصرف
 وجهان، أجودُهُما فيما همزته أَصْلُ التَّصْحِيحِ^(٤)، ومن آخرِ الثلاثيِّ
 المقصور / ٦٨/ أو المنقوص مفتوحاً ما قبل آخره^(٥)، ورُبَّمَا فُعِلَ ذلك
 بنحو (مَرَمِيٍّ)^(٦)، وتُبدَلُ الواوُ أيضاً من آخرِ (لي) ونحوه^(٧)، ومن الثلاثيِّ

(١) يقال في فَعِيلَةٍ: فَعَلِيٍّ، كحَنَفِيٍّ في حنيفة، وفي فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ: فُعَلِيٍّ، فتقول في جُهَيْنَةٍ وَبُثَيْنَةٍ:
 جُهَيْنِي وَبُثْنِي. وفي فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ في حَمُولَةٍ، وَرَكُوبَةٍ: حَمَلِيٍّ وَرَكَبِيٍّ. ما لم تعتل عين فَعُولَةٍ
 أو فَعِيلَةٍ صحيحة اللام، مثاله قَوْلَةٌ وطويلة، فنقول: قَوُولِي وطويلي، ولا تحذف لئلا
 تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، فيكثر التغيير. المساعد ٣/ ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) كقولهم في هُذَيْلٍ: هُذَلِيٍّ، وفي ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٍّ، والقياس عدم الحذف، فتقول: هُذَيْلِيٍّ
 وَثَقِيفِيٍّ واحترز بصحيحها من قصيٍّ وعليٍّ ونحوهما.

(٣) ينسب إلى عَدُوَّةٍ كما ينسب إلى شُئْوَةٍ فتقول: عَدُوِيٍّ كما تقول: شُئْنِيٍّ، فلا تقول:
 عَدُوِّيٍّ، بلا تغيير، كما يقال ذلك في عَدُوٍّ. المساعد ٣/ ٣٦٧.

(٤) ينظر التسهيل ٢٦١، وشرح الشافية للرضي ٥٤/ ٢.

(٥) ينظر التسهيل ٢٦٢.

(٦) ينظر التسهيل ٢٦٢، وشرح الشافية للرضي ٤٩/ ٢.

(٧) ينظر التسهيل ٢٦٤.

بعد فتح ثانيه، وردّه إلى أصله، خلافاً لأبي عمرو في عدم تغييره^(١). وتبدل كسرة عين الثلاثي فتحة، وترك ذلك في نحو (تَغلب) أعرف^(٢).

(فَصْلٌ): المحذوف اللام إن جبر بردها في التثنية والجمع بالألف والتاء جبر في النسب، وإلا فوجهان^(٣). ولا تُرد عين المجرور إلى أصلها، بل تُفتح إن لم تكن مُضعفة، خلافاً للأخفش، وإن كانت في أوله همزة الوصل حذفت، وإن لم يُجبر لم تُحذف، ويُضعف آخر الشائي المجهول الأصل، وإن كان ألفاً جيء بعدها بهمزة، ولارد في نحو (عدة) إلا أن تعتل لامة^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٤٠ - ٣٤١، وينظر التسهيل ٢٦٣.

(٣) محذوف اللام يجبر بردها إن كان معتل العين، نحو: شاه، أصله: شَوْهَة كَصَحْفَة، فحذفت لامة، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت فصار متحركة مفتوحاً ما قبلها، فقلبت ألفاً. وكذا صحيح العين إن جبر بردها في التثنية نحو: أخ وأب، قالوا في التثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخوي وأبوي. والجمع بالألف والتاء، نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكور: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخوي وسنوي، ومن جعل اللام هاء في سنه، قال: سنهي، وقد قالوا: سانهت. وإن لم يجبر بالرد في التثنية والجمع المذكور، فوجهان، الرد وعدمه، نحو: غد وشفة يقال في التثنية: غدان وشفتان، فيقول في النسب غدوي وشفهي، وغدي وشفي، بالاثبات والحذف. المساعد ٣ / ٣٧٠ - ٣٧٢.

(٤) ينظر التسهيل ٢٦٣ - ٢٦٤.

(فَصْلٌ): تُبَدَّلُ الهمزةُ من ياءِ نحوِ (سِقَايَة) وَقَدْ تُجَعَلُ واوًا^(١)، وفي نحوِ (غَايَة) ثَلَاثَة أَوْجُه: أَجُودُهَا الهمزُ^(٢)، وَلَا يُغَيَّرُ مَا لَامُهُ يَاءٌ أَوْ واوٌ مِنْ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ السَّاكِنِهَا، خِلَافًا لِيُونُسَ فِي فَتْحِ عَيْنِهِ وَقَلْبِ يَاءِهِ واوًا إِنْ كَانَ /٦٨ب/ ذَاتَاءٍ تَأْنِيثٌ^(٣). وَالتَّنَسُّبُ إِلَى (أُخْتِ) وَنظَائِرِهَا كَالنَّسَبِ إِلَى مُذَكَّرَاتِهَا، خِلَافًا لِيُونُسَ فِي إِيْلَائِهِ يَاءَ النَّسَبِ تَاءَاتِهَا^(٤). وَتَقُولُ فِي (فِمٍ) وَ(ذِي) وَ(ذَاتِ) وَ(شَاةٍ): فَمِيٌّ وَفَمَوِيٌّ، وَذَوَوِيٌّ، وَشَاهِيٌّ^(٥).

(فَصْلٌ) يُنْسَبُ إِلَى الْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدِهِ إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا فَبِلَفْظِهِ، وَحُكْمُ، أَسْمَاءِ الْجَمْعِ وَالْجُمُوعِ الْمُسَمَّيِّ بِهَا حُكْمُ الْآحَادِ، وَمَا غَيَّرَ فِي النَّسَبِ تَغْيِيرًا لَمْ يُذَكَّرْ، أَوْ سَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ حِفْظًا، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ^(٦).

(١) تبدل همزة ياء سقاية، فتقول: سقائي، وقد تجعل واوًا فتقول: سقاوي.

(٢) يقال غايي، بابقائه على لفظه، وغائي، بقلب الياء همزة. وغاوي، بقلب الهمزة المبدلة من الياء واوًا، وأجودها الهمز، وذلك لسلامته من ثقل الياءات.

(٣) تقول في ظبي وذلّو: ظبيّ ودلويّ، وعلى مذهب يونس يقال: ظبويّ وغزويّ، بفتح الغين وبالواو، إن أنث بالتاء. المساعد ٣/٣٧٦.

(٤) فنقول في أخت وبنت وثنان: أخويّ وبنويّ وثنويّ، ويقول يونس أختي، وبنتي، في إيلاء ياء النسب التاء.

(٥) الكتاب ٣/٣٦٦، ٣٦٧.

(٦) تقول في الفرائض: فرضيّ وكذا في الكتب: كتابي، وإلا فبلفظه، ومنه قولهم: اعرابيّ. وحكم اسم الجمع والجموع المسمى بها حكم الآحاد، فنقول في قوم: قوميّ

(فَصْلٌ): قد تلحقُ ياءُ النَّسَبِ أسماءُ أبعاضِ جسمِ الإنسانِ مبنيةً على (فُعَالٌ^(١))، أو مَزِيداً في آخِرِهَا أَلِفٌ ونونٌ للدلالةِ على عِظَمِهَا^(٢)، وتلحقُ أيضاً فارقةً بينَ الواحدِ وجنسِهِ، وعلامةً للمبالغةِ، وزائدةً في بنيةِ الكلمةِ^(٣)، ورُبَّما جَعَلُوا ياءَ النَّسَبِ كياءِ قاضٍ، فَعَوَّضُوا أَلِفاً قَبْلَ ما تَلِيهِ الياءُ^(٤)، وَاسْتَعْنَى عَنِ الياءِ غالباً بصوغِ (فَعَّالٍ) من لفظِ المنسوبِ إليه إنْ قُصِدَ الاحترافُ والمعالجةُ، وَبَصَوْغِ (فَاعِلٍ) إنْ قُصِدَ معنى ذِي الشَّيْءِ لا غيرُ، ورُبَّما أُقِيمَ (فَعَّالٌ) مقامَ (فَاعِلٍ).

وكذا اسم الجنس، فنقول في تمر: تمرِي، وفي الأنصار: انصاري، وفي كلاب وأنمار: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه. المساعد ٣/٣٧٩.

(١) مثال ذلك: أَنافِي، للعظيم الأنف، ينظر التسهيل ٢٦٥ - ٢٦٦، وشرح الشافية للرضي ٨٤/٢.

(٢) نحو: رقبانيّ ولحيانيّ، للعظيم الرقبة واللحية.

(٣) الفارقة كقولك: زنجيّ وزنج، ويهودي ويهود، وعلامة للمبالغة نحو: رجل أعجميّ وأحمريّ، إذا كان كثير العجمة والحمرة، وزائدة نحو: كرسيّ وحواريّ. بمعنى ناصر.

(٤) وذلك قولهم في يمنيّ: يمانٍ وفي شاميّ: شامٍ فيصيران كقاضٍ.

١٦٩/ بابُ أَمْثَلَةِ الْجَمْعِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ

يَدُلُّ غَالِبًا عَلَى قَلِيلِهِ وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ تَصَحِيحُهُ أَوْ تَكْسِيرُهُ عَلَى (أَفْعُلْ) أَوْ (أَفْعَالٍ) أَوْ (أَفْعَلَةٍ) أَوْ (فِعْلَةٍ)^(١) إِلَّا فِيمَا أَهْمَلَ جَمْعُهُ بغيرِ ذَلِكَ، فَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا جُمِعَ فِي الْحَالِينِ بِمَا هُوَ لِإِحْدَاهُمَا، وَمَا حُذِفَ فِي الْإِفْرَادِ مَرْدُودٌ فِي التَّكْسِيرِ، وَإِذَا أَحَلَّتْ عَلَى اسْمٍ فَلْيُقَسَّ عَلَيْهِ مُوَازِنُهُ مَا لَمْ يَمْتَزَ بِجَمُودٍ أَوْ اشْتِقَاقٍ أَوْ عَدَمِ قَيْدٍ^(٢).

(فَصْلٌ): (أَفْعُلْ) لَصَحِيحِ الْعَيْنِ كَفَلَسَ، وَلَمُؤَنَّثِ كَعَنَاقٍ وَذِرَاعٍ وَعِقَابٍ، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ عَيْنٍ وَثُوبٍ وَعَبْدٍ وَفِعْلٍ وَرَسَنٍ وَعِنَبٍ وَنِعْمَةٍ وَمَكَانٍ^(٣).

(فَصْلٌ): (أَفْعَالٌ): لغيرِ مَا قِيَاسُهُ (أَفْعُلْ) مِنْ ثَلَاثِيٍّ جَامِدٍ لَا يُوَازِنُ (فُعَلًا) غَالِبًا، وَلَمْ يُجَاوَزْ^(٤) فِي إِبِلٍ وَنَحْوِ فُلٍّ وَمُدِّيٍّ وَفَعْلٍ مُضَاعَفًا، وَغَالِبًا فِي نَحْوِ: نَمِرٍ وَعِنَبٍ وَعَضُدٍ وَفُعْلٍ وَجِلْفٍ، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: فَعْلٍ وَفَعِيلٍ وَخَلَقٍ وَحُرٍّ وَيَقِظُ وَنَكَدٍ وَشَاهِدٍ وَمَيِّتٍ، وَتَدْرَ فِي أَلُودٍ، وَهُوَ تَارِكُ التَّفَقُّدِ^(٥).

(١) ينظر التسهيل ٢٦٨، والمساعد ٣/ ٣٩٣.

(٢) ينظر التسهيل ٢٦٧، ٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٩، والهمع ٦/ ٨٧ - ٩١.

(٣) ينظر التسهيل ٢٦٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٩، ٩٩، ١٠٠، ١٢٥، والمساعد

٣/ ٣٩٩ - ٤٠١، والهمع ٦/ ٨٧ - ٨٨.

(٤) يعني أَنَّ (فُعَلًا) يلزم جمعها على (أَفْعَالٍ)، كإِبِلٍ وَآبَالٍ، المساعد ٣/ ٤٠٢.

(٥) ينظر التسهيل ٢٦٩ - ٢٧٠، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١١٦، ١١٩، والهمع ٦/ ٨٨ - ٨٩.

(فَصْلٌ): ٦٩ ب/ (أَفْعَلَةٌ) لِنَحْوِ: جَنَاحٍ، وَسِلَاحٍ، وَغُرَابٍ،
وَرَعِيفٍ، وَعَمُودٍ، وَلَمْ يُجَاوِزْ فِي الْمَعْتَلِّ الْآخِرِ ذِي الْأَلْفِ، وَلَا الْمَضَاعِفِ
غَالِبًا، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: شَحِيحٍ، وَ(فَعْلَةٌ) فِي نَحْوِ: فَتَى، وَصَبِيٍّ، وَغُلَامٍ،
وَشَيْخٍ^(١).

(فَصْلٌ): مِنْ أَمْثَلَةِ الْكَثِيرِ (فُعْلٌ) وَهُوَ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَتُضَمُّ عَيْنُهُ
الصَّحِيحَةُ اضْطِرَارًا، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: أَسَدٍ، وَوَرْدٍ، وَبَدَنَةٍ، وَبَازِلٍ، وَفُلْكَ.
و(فُعْلٌ) لِمَا صَحَّ عَيْنُهُ مِنْ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ مَزِيدٍ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً، وَيُحْفَظُ فِي
مَضَاعِفٍ لَيْسَ كَذَلُولٍ، وَفِي وَصْفٍ لَيْسَ بِفَعُولٍ، وَفِي نَحْوِ صَنَاعٍ وَكَنَازٍ
وَعَجُولٍ وَصَحِيفَةٍ وَسَقْفٍ وَتَمْرٍ وَسَحْلٍ وَنَصَفٍ وَخَنٍّ وَشَارِفٍ، وَيَجِبُ
تَسْكِينُ عَيْنِهِ إِنْ كَانَتْ أَوَّاءًا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ لَمْ
تُضَاعَفْ، وَتُكْسَرُ الْفَاءُ حِينَئِذٍ فِي نَحْوِ: بُيُضٍ^(٢).

(فَصْلٌ): (فُعْلٌ) لِنَحْوِ غُرْفَةٍ وَالْكُبْرَى، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: قَرْيَةٍ وَحَوْلَةٍ
وَسَرِيرٍ وَشَبْهَةٍ فِي التَّضْعِيفِ. وَ(فِعْلٌ) لِنَحْوِ نِعْمَةٍ، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ خَيْمَةٍ
وَتَّارَةٍ وَمَعْدَةٍ وَقَشَعٍ^(٣).

(١) ينظر التسهيل ٢٧٠، وشرح الشافية للرضي ١٣١ / ٢، وشرح ابن عقيل ١١٨ / ٤،
١١٩، والهمع ٩٠ / ٦، ٩١.

(٢) الدجاجة بائض وببوض والجمع بُيُضٌ ككُتِبَ ومِيلٍ. القاموس (بيض). وينظر
التسهيل ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٣.

(فَصْلٌ): (فَعَالٌ) لنحوِ كَرِيمٍ وَكَرِيمَةٍ / ١٧٠ / وَصَعْبَةٍ وَنُفْسَاءَ وَبَطْحَاءَ وَحَرَمَى وَغَضْبَانَ وَنَدْمَانَ وَخُمْصَانَ وَمُؤَثَّثَاتَهَا، وَلَمَّا لَمْ يُلَازِمَهُ غَيْرُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ، وَلَمْ يُجَاوِزْ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ، وَيُنَاوِئُهُ الْفُعُولُ فِي الثَّلَاثِيَّ مَسَاوِيًّا فِي نَحْوِ: كَعَبٍ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا، وَفَائِقًا فِي نَحْوِ: عَدَلٍ وَبُرْدٍ وَضَلَعٍ وَقَاعِدٍ، وَمَفُوقًا فِي نَحْوِ: جَبَلٍ وَبَدْرَةٍ وَبُرْمَةٍ وَصَعْبٍ، وَنَادِرًا فِيمَا عَيْنُهُ وَآوٍ، كَثُوبٍ، وَانْفَرَدَ فُعُولٌ مَقِيسًا مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ، كَبَيْتٍ، وَبَنَحُو: نَمِرٍ، وَمَحْفُوظًا بِنَحْوِ عَنَاقٍ وَظَرِيفٍ، وَانْفَرَدَ (فَعَالٌ) مَحْفُوظًا بِنَحْوِ سِرْحَانٍ وَفَصِيلٍ وَوَجِعٍ وَجَوَادٍ وَجَيْدٍ وَرَقَبَةٍ وَهَجَانٍ، وَنَدَرَ فِي نَحْوِ: أَعْجَفَ وَعَجَفَاءَ، وَقَدْ تَلَحُّقَهُمَا التَّاءُ كَالْبُعُولَةِ وَالْجِمَالَةِ، وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهُمَا بِنَحْوِ كَلِيبٍ وَظَوَارٍ^(١).

(فَصْلٌ): (فُعْلٌ) لنحوِ ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ^(٢). وَ(فُعَالٌ) وَ(فَعْلَةٌ) لنحوِ كَافِرٍ، فَإِنْ اعْتَلَّ لَامُهُ، التَّرَمَّ بِهِ (فَعْلَةٌ) إِلَّا مَا نَدَرَ مِنْ نَحْوِ غُرَّى^(٣). وَ(فَعْلَةٌ) لنحوِ قُرْطٍ وَغَرْدٍ وَقِرْدٍ^(٤). وَ(فَعْلَى) لـ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِمَّا يُكْرَهُ، وَلَمَّا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْ (فَعْلٍ) وَغَيْرِهِ لَشَبَّهِ مَعْنَوِيٍّ^(٥)، وَ(فَعْلَى) / ٧٠ ب / قَلِيلٌ كَحِجْلَى وَظَرِبَى^(٦)، وَ(فُعْلَاءُ) لنحوِ كَرِيمٍ، وَجَبَانٍ،

(١) ينظر التسهيل ٢٧٢ - ٢٧٣، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/٢ - ١٣٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٤.

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٤.

(٤) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٦) ينظر التسهيل ٢٧٥.

وَشُجَاعٌ مَا لَمْ يُضَاعَفْ أَوْ تَعْتَلْ لَامُهُ فَيُكَسَّرُ عَلَى (أَفْعَلَاءَ)، وَيُحْفَظُ (فُعَلَاءُ) فِي نَحْوِ شَاعِرٍ وَخَلِيفَةٍ، وَوَدُودٍ، وَسَمَحٍ، وَأَسِيرٍ^(١). وَ(أَفْعَلَاءُ) فِي نَحْوِ صَدِيقٍ، وَنَصِيبٍ، وَهَيْنٍ^(٢).

(فَصْلٌ): (فُعْلَانٌ) لَدِي وَأَوِ كَعُودٍ، وَلنَحْوِ غُرَابٍ، وَلَمْ يُتَجَاوَزْ غَالِباً فِي نَحْوِ صُرْدٍ، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ (فَعْلٍ) وَ(فَعِيلٍ) وَ(فَعَلٍ) وَصِنُوْ وَقَعُودٍ وَصَوَارٍ^(٣) وَشُجَاعٍ وَحَائِطٍ^(٤). وَ(فُعْلَانٌ) لَنَحْوِ قَضِيبٍ، وَيُحْفَظُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فَعَلٍ) وَ(فَاعِلٍ)، وَنَحْوِ ذَنْبٍ وَثَنِيٍّ وَأَسْوَدٍ^(٥).

(فَصْلٌ): (فَوَاعِلٌ) لَمَّا ثَانِيهِ أَلِفٌ زَائِدَةٌ، وَتَلِي عَيْنُهُ يَاءٌ فِي نَحْوِ جَامُوسٍ وَسَابَاطٍ^(٦)، وَيَنْدُرُ فِي (فَاعِلٍ) وَصَفًا لِمَذْكُرٍ عَاقِلٍ^(٧).

(فَصْلٌ): (فَعَالِي) لَنَحْوِ كَسْلَانٍ، وَنَدِمَانٍ، وَذِفْرَى^(٨)، وَغَضَبِي

(١) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٥.

(٣) الصَّوَار: قطع بقر الوحش.

(٤) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٦) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق والجمع: سوابيط وساباطات. القاموس (سبط).

(٧) ينظر التسهيل ٢٧٦.

(٨) الذفري: العظم الشاخص خلف الأذن جمعه ذفريات وذفاري. القاموس المحيط (ذفر).

وَحَبْلَى، وَفَعْلَاءَ، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ حَبْطٍ، وَيَتِيمٍ، وَأَيِّمٍ، وَقَدْ تُكْسَرُ لَامُهُ^(١)،
و(فَعَالَى) فِي نَحْوِ كَسْلَانٍ وَأَسِيرٍ مُحْفُوظٌ^(٢).

(فَصْلٌ): (فَعَائِلٌ) لَ (فَعِيلَةٌ)، وَنَحْوِ رِسَالَةٍ، وَحَمَامَةٍ، وَذُؤَابَةٍ،
وَحُلُوبَةٍ، وَيُحْفَظُ فِي الْوَصْفِ وَالْعَارِي مِنَ الثَّاءِ^(٣).

(فَصْلٌ): مِثَالُ (مَفَاعِلٍ) /أ٧١/ لِنَحْوِ الْأَكْبَرِ، وَلِكُلِّ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرُفٍ مِنْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ، فَإِنْ كَانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لَيْنٍ أَوْ أُوشِرَ التَّعْوِيضُ مِنْ
مَحْذُوفٍ كُسِّرَ بِمِثَالِ (مَفَاعِيلِ)، وَيُحْذَفُ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَتَعَذَّرُ بِهِ أَحَدُ
الْمِثَالَيْنِ^(٤)، فَإِنْ اكْتَفِيَ بِوَاحِدٍ فِي الْكَلِمَةِ أَكْثَرُ، أُبْقِيَ مَا فِيهِ مَعْنَى زَائِدٌ،
وَمَا بِمَحْذُوفِهِ عَدَمُ النَّظِيرِ، وَمَا لَا يُغْنِي حَذْفُهُ عَنْ حَذْفِ غَيْرِهِ، وَفِي تَرْجِيحِ
الْبَقَاءِ بِصَحَّةِ الزَّائِدِ أَوْ تَقَدُّمِهِ أَوْ كَوْنِهِ لِلْإِلْحَاقِ، خِلَافٌ فَإِنْ تَكَافَأَ الزَّائِدَانِ
ثَبَتَ التَّخْيِيرُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ أَحَدُ الْمِثَالَيْنِ بِبَعْضِ الْأُصُولِ حُذِفَ خَامِسُهَا، أَوْ
رَابِعُهَا إِنْ مَاتِلَ بَعْضَ الزَّوَائِدِ لَفْظًا أَوْ مَخْرَجًا^(٥).

(فَصْلٌ): يُسْتَعْنَى غَالِبًا بِالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ فِي الْخَمَاسِيِّ الْمَجَرَّدِ،

(١) ينظر التسهيل ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) ينظر التسهيل ٢٧٧.

(٣) ينظر التسهيل ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) يريد بهما موازيا (فعائل) و(فعاليل).

(٥) ينظر التسهيل ٢٧٨ - ٢٧٩، والمساعد ٣/ ٤٦٥.

وفي مَفْعُولٍ، والمُضَعَّفِ العينِ غيرِ ثَلَاثِيٍّ، وفي المَزِيدِ أَوَّلُهُ مِيمٌ مضمومةٌ إِلَّا (مُفْعَلًا) وما يَخُصُّ المؤنَّثَ مِنْ (مُفْعَلٍ) ^(١).

(فَصْلٌ): أَهْمِلْتُ أَحَادُ بَعْضِ الْجُمُوعِ فَاسْتُغْنِيَ بَعْضُهَا عَنْ تَكْسِيرِ بَعْضِ الْآحَادِ ^(٢)، وَقَدْ يُهْمَلُ تَكْسِيرُ مُذَكَّرٍ لَا يَعْقِلُ، فَيُجْمَعُ بِالْأَلْفِ / ٧١ب/ والتاء ^(٣)، وما أَفَادَ مَعْنَى الْجَمْعِ قَابِلًا لِلتَّاءِ الدَّالَّةُ عَلَى الْوَاحِدِ ^(٤)، أَوْ مُوَازِنًا لـ (فَعْلٍ) ^(٥)، أَوْ (فِعْلٍ) ^(٦)، أَوْ (فَعْلٍ) ^(٧) أَوْ (فَعَالٍ)، أَوْ (فَاعِلٍ) أَوْ (فُعْلَةٌ)، أَوْ (فُعْلَةٌ)، فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَا جَمْعَ، وَقَدْ يُوَافِقُ لَفْظَ وَاحِدِهِ، كَحَتَوَةٍ، وَبُهْمَى، وَطُرَفَاءَ فِي الْأَعْرَافِ ^(٨). وَقَدْ يُجْمَعُ الْمَكْسَرُ مَا لَمْ يُوَازِنْ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلَ) جَمَعَ شَبِيهِهِ مِنْ مِثْلِ الْآحَادِ، وَرُبَّمَا جُمِعَ مُوَازِنُ (مَفَاعِلَ) بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ^(٩).

٧١ب

(١) ينظر التسهيل ٢٦٨.

(٢) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٣) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٤) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٨٢، وينظر التسهيل ٢٨٠.

(٦) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٧) ينظر التسهيل ٢٨٠.

(٨) ينظر التسهيل ٢٨٠، ٢٨١.

(٩) ينظر التسهيل ٢٨٢.

يَقْبَلُهُ مِنَ الْمُتَمَكِّنِ مَا سِوَى (غَيْرِ) وَ(عِنْدَ) وَ(حَسْبِ) وَ(مَعَ) وما شابهَ الفعلَ في العملِ، أو وُكِّدَ بِهِ توكيداً معنوياً، أو عُلقَ على زمانٍ علماً أو كالعلمِ، أو التَّزِمَ وَرُودُهُ حالاً^(١)، وَيَقْبَلُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ (الَّذِي) وَ(ذَا) وَفُرُوعُهُمَا^(٢)، فَإِذَا صَغُرَ الْمُتَمَكِّنُ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَقَلْبَ ثَانِيهِ وَأَوَّاءٌ، إِنْ كَانَ أَلْفًا زَائِدَةً أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلِ، وَفُتِحَ مُطْلَقاً، وَزِيدَ بَعْدَهُ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، يُحْذَفُ لَهَا أَوَّلُ يَاءَيْنِ وَلِيَّاهَا، وَيُقَلَّبُ يَاءٌ مَوْلِيَّهَا مِنْ وَائٍ وَجُوباً إِنْ سَكُنَتْ أَوْ /٧٢/ اعْتَلَّتْ أَوْ كَانَتْ لَاماً، وَاخْتِياراً إِنْ تَحَرَّكَتْ وَلَمْ تَكُنْ لَاماً^(٣). وَيُكْسَرُ مَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ غَيْرَ آخِرٍ وَلَا مُتَّصِلٍ بَتَاءٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مُنْزَلٍ مِنْزَلَتُهُ، أَوْ مُتَّصِلٍ بِأَلْفٍ التَّأْنِيثِ أَوْ الْأَلْفِ قَبْلَهَا^(٤)،

١٧٢

(١) ينظر التسهيل ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٩، وينظر التسهيل ٢٨٨.

(٣) يقال في التصغير في درهم ودينار: دُرَيْهَمٌ وَدُنَيْنِيرٌ، ويحذف لياء التصغير أول ياءين ولياها كقولك في هُبَيْخٍ، ويقلب بَاءً ما وليها من واو وجوباً بان سكت نحو: عَجِيز في عجوز، أو اعتلت، نحو: مُقِيمٌ في مقام، وأصله: مُقَوِّمٌ. أو كانت لاماً، نحو: غُزَيٌّ وَغُزْبَةٌ وَغُشْيَةٌ في تصغير غزو، وَغَزْوَةٌ وَعَشَوَاءٌ. واختياراً بان تحركت ولم تكن لاماً احترازاً من كروان، فانهم قالوا في الجمع: كراوين ومع هذا لا يقال في التصغير إلا كريان وكريين. ينظر المساعد ٣/ ٤٩٤ - ٤٩٦.

(٤) تقول في دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمٌ، وان كان مكسوراً أَقْرَ على كسرتِه، كزُبُرِجٍ في زبرج، ولا متصل بهاء التانيث، فان كان متصلاً بها فتح نحو: نُمَيْرَةٌ، وإلا كُسِرَ نحو: دُخَيْرِجَةٌ.

أو أَلِفٍ (أَفْعَالٍ)، أو أَلِفٍ وَنُونٍ لَمْ يُبَيَّنَ التَّكْسِيرُ عَلَيْهِمَا^(١).

وَيُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ (فُعِيلٍ) فِي الثَّنَائِيِّ الْمَحذُوفِ الْفَاءِ أَوِ الْعَيْنِ أَوِ اللَّامِ بِرَدِّ الْمَحذُوفِ^(٢). وَتُرْأَى أَلِفُ الْوَصْلِ مِمَّا هِيَ فِيهِ مُطْلَقًا^(٣).

وَيُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ (فُعِيلٍ) أَوْ (فُعَيْعِلٍ) فِيمَا يُكْسَرُ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ). مِمَّا تُوَصَّلُ إِلَيْهِمَا فِيهِ. إِلَّا أَنْ تَاءَ التَّأْنِيثِ، وَالْفَاءُ الْمَمْدُودَةُ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الْمَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، لَا يُحْذَرُ فِي التَّصْغِيرِ^(٤).

وَيُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ ذُو الْبَدَلِ غَيْرِ الْإِزْمِ، وَيُكْسَرُ جَوَازًا أَوَّلُ مَا ثَانِيهِ يَاءٌ، كَمَا يُكْسَرُ فِي جَمْعِهِ عَلَى (فُعُولٍ)^(٥).

أو اسم منزل منزلتها أو أَلِفُ التَّأْنِيثِ نحو: حُبْلَى فِي حُبْلَى. أَوِ الْأَلِفُ قَبْلَهَا نحو: حُمَيْرَاءُ، أَوِ أَلِفُ أَفْعَالٍ نحو: أُتِيَابُ فِي أَثْوَابٍ وَأُجَيْمَالُ فِي أَجْمَالٍ. أَوِ أَلِفُ وَنُونٍ مَزِيدَتَيْنِ كَسْكَرَانِ فَتَقُولُ: سُكْرَانِ. يَنْظُرُ الْمُسَاعِدُ ٤٩٨/٣ - ٥٠٠.

(١) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) يَرُدُّ مَا حُذِفَ مِنَ الثَّانِي، سِوَاءِ أَكَانَ الْمَحذُوفُ فَاءَ كَعْدَةٍ أَمْ عَيْنًا كَسَهُ أَمْ لَامًا كَبَدَ، فَتَقُولُ: وَعَيْدَةً، وَسُتَيْهَ، وَيُدَيَّ، وَتَقُولُ فِي سَنَةٍ: سُنَيْهَ وَسُنَيْهَةً عَلَى اللَّغَتَيْنِ.

(٣) تَرَأَى أَلِفُ الْوَصْلِ مِمَّا هِيَ فِيهِ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ ثَانِي الْمَصْعَرِ مُتَحَرِّكٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، فَتَقُولُ فِي اسْمٍ وَانْطِلَاقٍ وَاسْتِضْرَابٍ: سُمَيَّ وَنَطِيلَقٍ وَتُضَيِّرُ.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٨٥.

(٥) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٨٦.

(فَصْلٌ): تَلَحُّقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْمُؤَنَّثِ الْخَالِي مِنْ عَلَامَةٍ إِنْ اتَّصَلَ آخِرُهُ بِيَاءِ التَّصْغِيرِ، وَإِلَّا فَلَا، إِلَّا مَا نَدَرَ بِاللِّحَاقِ أَوْ عَدَمِهِ، وَلَا اِعْتِبَارَ هُنَا ٧٢/ب/ بِأَصَالَةِ تَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ مُسَمَّاهُ، خِلَافًا لِيُونُسَ^(١).

(فَصْلٌ): تُصَغَّرُ أَسْمَاءُ الْجُمُوعِ وَجُمُوعُ الْقِلَّةِ، وَلَا يُصَغَّرُ جَمْعُ كَثْرَةٍ إِلَّا بِالرَّدِّ إِلَى أَحَدٍ أَمْثَلَةِ الْقِلَّةِ، أَوْ إِلَى الْوَاحِدِ مَجْمُوعًا بِتَصْحِيحِ التَّذْكِيرِ إِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ، وَبِتَصْحِيحِ التَّأْنِيثِ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا^(٢).

(فَصْلٌ): قَدْ يُهْمَلُ تَكْسِيرُ الْمَصْغَرِ، وَيُصَغَّرُ عَلَى غَيْرِ الْمَكْبَرِ كَمَا صُنِعَ نَحْوُ ذَلِكَ فِي التَّكْسِيرِ^(٣).

وَقِيلَ فِي (ذَا) وَ(الَّذِي) وَفُرُوعِهِمَا، (ذَيًّا) وَ(الَّذِيَّا) وَ(تَيًّا) وَ(الَّتِيَّا) وَ(أُولِيَّاءَ) وَ(الَّذِيَّوْنَ) وَ(الَّتِيَّاتُ)^(٤).

(فَصْلٌ): تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ بِجَعْلِ الْمَزِيدِ فِيهِ مُجَرَّدًا مُعْطًى مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ (فُعِيلٍ) أَوْ (فُعِيلِلٍ)^(٥).

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٢) ينظر التسهيل ٢٨٧.

(٣) ينظر التسهيل ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٨٨، ٤٨٩، وينظر التسهيل ٢٨٨.

(٥) سُمِّيَ بِهَذَا الْاسْمِ، لِأَنَّهُ فِي حَذْفِ الزَّائِدِ تَسْهِيلُ الْكَلِمَةِ، بِتَقْلِيلِ لَفْظِهَا، وَالتَّرْخِيمُ فِي اللُّغَةِ التَّسْهِيلُ، مَنْقُولٌ فِي أَزْهَرٍ: زُهَيْرٌ، وَفِي مَنْطَلَقٍ: طَلِيقٌ وَفِي مُسْتَخْرَجٍ: خُرَيْجٌ وَفِي مَدْحَرَجٍ: دُحَيْرَجٌ، فَتَجْعَلُ إِنْ كَانَتْ الْأَصُولُ ثَلَاثَةً، عَلَى مِثَالِ فُعِيلٍ، أَوْ أَرْبَعَةً عَلَى مِثَالِ فُعِيلِلٍ. الْمُسَاعَدُ ٣/ ٥٢٩.

بابُ تَمِيمِ الكلامِ على معاني الحروفِ وأحكامِها

(قَدْ): مَعَ الماضي لتقريبِهِ مِنَ الحالِ، وَمَعَ المضارعِ لِلتَّخْفِيفِ إِنْ قَبِلاً،
وإِلَّا فَهِيَ مَعَهُمَا لِلتَّحْقِيقِ، وَلَا يُفَصَّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ قَسَمٍ^(١).

ومثلها في الأصل (هَلْ) عند سيويه^(٢)، وألزمَتِ الاستفهامَ مُغْنِيَةً عَنْ
الهمزةِ فيما ليسَ تقريراً، /أ٧٣/ ولا طَلَبَ تَعْيِينَ، ولا دَاخِلاً عَلَى نَفْسِي،
وَتَتَفَرَّدُ بِمَقَامِهَا مَقَامَ النَّفْيِ مُوجِبَةً بِـ (إِلَّا) ولأَصَالَةِ الهمزةِ اسْتَأْثَرَتْ بِتَمَامِ
التَّصْدِيرِ، فَدَخَلَتْ عَلَى الواوِ والفاءِ وَثَمَّ، ولم يَدْخُلْنَ عَلَيْهَا^(٣)، بِخِلَافِ
(هَلْ)، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ لِلدَّلِيلِ^(٤).

(فَصْلٌ): هَلَا، وَ(أَلَا) حرفاً تَحْضِيضٍ يَلِيهِمَا ماضٍ أَوْ مُضَارِعٌ ظَاهِرٌ
أَوْ مُضْمَرٌ. ومثلُهما (لولا)، وَ(لَوْ مَا) وَيَدُلُّانِ أَيْضاً عَلَى امْتِنَاعِ لَوْجُودِ، فلا
يَلِيهِمَا إِلَّا اسْمٌ مُبْتَدَأٌ لَا فاعِلٌ، خِلَافاً لِبَعْضِ الكوفيين^(٥).

(فَصْلٌ): (ها) و(يا) و(أَلَا) و(أَمَّا) لِلتَّنْبِيهِ^(٦). وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (ها)

(١) ينظر التسهيل ٢٤٣، ٢٤٤، الكتاب ٣/ ١١٤، ١١٥، ١٥١، ٢٢٣/ ٤.

(٢) الكتاب ٣/ ١٨٩، وينظر المساعد ٣/ ٢١١.

(٣) يريد بذلك: الواو والفاء وثم، لم يدخلن على همزة الاستفهام. المساعد ٣/ ٢١٦.

(٤) ينظر التسهيل ٢٤٣.

(٥) الكتاب ١/ ٩٨، ٢/ ٣٠٨، ٣/ ١١٥، وينظر التسهيل ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) ينظر التسهيل ٢٤٤.

مَعَ اسْمِ إِشَارَةٍ، أَوْ ضَمِيرٍ رَفَعَ مُنْفَصِلٍ^(١)، وَقَدْ تُبَدَّلُ هَمْزَةُ (أَمَّا) هَاءً أَوْ عَيْنًا؛ وَتُحْذَفُ أَلْفُهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ^(٢).

(فَصْلٌ): مِنْ حُرُوفِ الْجَوَابِ (نَعَمْ) وَكَسْرُ عَيْنِهَا لُغَةٌ كَنَائِيَّةٌ، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ حَاءً، وَهِيَ لِتَصْدِيقِ مُخْبِرٍ، أَوْ إِعْلَامِ مُسْتَفْهِمٍ، أَوْ وَعْدِ طَالِبٍ^(٣)، وَ(إِي) بِمَعْنَاهَا وَتَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ، وَإِنْ وَلِيَهَا اللَّهُ فَتَحْتَ يَأُوهَا أَوْ حُذِفَتْ / ٧٣ ب / [أَوْ]^(٤) سَكُنَتْ^(٥)، وَ(أَجَلٌ) لِإِجَابَةِ الْمُخْبِرِ^(٦)، وَ(بَلَى) لِإِثْبَاتِ مَا ذُكِرَ قَبْلَهَا مُثْبِتًا أَوْ مُنْفِيًا أَوْ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ، وَرُبَّمَا وَقَعَتْ (نَعَمْ) مَوْقِعَهَا بَعْدَ اسْتَفْهَامٍ دَاخِلٍ عَلَى نَفْيٍ^(٧).

٧٣ ب

(فَصْلٌ): (أَمَّا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ مُؤَوَّلٌ بِ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ)، فَلِذَلِكَ لَزِمَ الْفَاءُ بَعْدَهَا، وَلَا يَلِيهَا إِلَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ بَعْدَهُ، وَتَكَرَّرَ أَكْثَرُ مِنْ إِفْرَادِهَا^(٨). وَ(كَأَنَّ) لِلرَّدِّعِ عَنْ زَعْمٍ غَيْرِ الصَّوَابِ، أَوْ لِتَوَطُّعِ الْقَسَمِ^(٩).

(١) ينظر التسهيل ٢٤٤، ومغني اللبيب ٤٥٦.

(٢) عند حذف ألف (أما) يقال: أَمَ اللَّهُ وَهَمَ اللَّهُ، وَعَمَ اللَّهُ. ينظر التسهيل ٢٤٤،

ومغني اللبيب ٧٨، والمساعد ٣ / ٢٢٩.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٤، وينظر التسهيل ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٤) الزيادة من التسهيل ٢٤٥، يقتضيها السياق.

(٥) الكتاب ٣ / ٥٠٠ - ٥٠١، وينظر التسهيل ٢٤٥.

(٦) ينظر التسهيل ٢٤٥، ومغني اللبيب ٢٩، والجمع ٤ / ٣٧١ - ٣٧٢.

(٧) الكتاب ٤ / ٢٣٤، وينظر التسهيل ٢٤٥.

(٨) ينظر التسهيل ٢٤٥، والكتاب ٤ / ٢٣٥.

(٩) الكتاب ٤ / ٢٣٥، وينظر التسهيل ٢٤٥.

إِنْ كَانَ الْاسْمُ الْمَجْرَدُ ثَلَاثِيًّا حُرَّكَ فَاوُهُ مُطْلَقًا وَسُكِّنَ عَيْنُهُ، أَوْ حُرَّكَ
بغَيْرِ ضَمَّةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ إِلَّا مَا نَدَرَ مِنَ الدُّنْثِلِ^(١)، وَإِنْ
كَانَ رِبَاعِيًّا تَوَافَقَ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ فِي الْحَرَكَاتِ، أَوْ كُسِرَ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ ثَانِيهِ أَوْ
ثَالِثُهُ، أَوْ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ ثَالِثُهُ، خِلَافًا لِمُنْكَرِهِ^(٢)، وَإِنْ كَانَ خَمَاسِيًّا فُتِحَ أَوَّلُهُ
كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ^(٣) أَوْ كُسِرَ كَقِرْطَعِبٍ^(٤)، أَوْ /أ٧٤/ ضُمَّ
كَقَدْغَمِلٍ^(٥)، وَفِي هُنْدَلِجٍ خِلَافًا^(٦)، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مُهْمَلٌ^(٧)، وَلَا يَنْقُصُ
عَنْ ثَلَاثَةٍ دُونَ حَذْفِ إِلَّا حَرْفٌ أَوْ شِبْهُهُ^(٨)، وَلَا يَتَحَرَّكُ فِي الْمَجْرَدِ حَرْفٌ
بَعْدَ مُتَحَرِّكَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرًا، إِلَّا فِي نَحْوِ غَلْبِطٍ^(٩)، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ ذُو

١٧٤

(١) الدُّنْثِلُ بِالضَّمِّ وَكُسِرِ الْهَمْزَةِ وَقَدْ تَضَمَّ الْهَمْزَةُ (ابْنُ آوَى) الْقَامُوسُ (دَالَ). وَيَنْظُرُ
التَّسْهِيلُ ٢٩٠.

(٢) التَّسْهِيلُ ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) يُقَالُ لِلْأَفْعَى الْعَظِيمَةِ (جَحْمَرَشٍ)، وَقَالَ السِّيرَافِيُّ: هِيَ الْعَجُوزُ الْمُسَنَّةُ. الْقَامُوسُ الْحَيْطُ
(جَحْمَرَشٍ) وَالْمُسَاعَدُ ١٧/٤.

(٤) الْقِرْطَعِبُ، بِمَعْنَى شَيْءٍ، يُقَالُ مَا عِنْدَهُ قِرْطَعِبَةٌ، وَالْمُسَاعَدُ ١٧/٤.

(٥) يُقَالُ لِلْبَعِيرِ الضَّخْمِ قَدْغَمِلٍ.

(٦) هُنْدَلِجٌ: اسْمُ بَقْلَةٍ.

(٧) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٤/٢٠٢٤ - ٢٠٢٦.

(٨) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩٠، ٢٩١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ ٤/٢٠١٣.

(٩) يُقَالُ لِلرَّجُلِ الضَّخْمِ: (غَلْبِطٌ). الْقَامُوسُ الْحَيْطُ (غَلْبِطٌ).

ألف ثالثة^(١)، ولم يتجاوز بالأسماء المزيدي فيها السبعة، ولا بالأفعال الستة^(٢).

(فصل): يحكم بزيادة الحرف إن ثبت دليل ذلك، وإلا فهو أصل، والوزن أن يُقابل أول الأصول بفاء، وثانيها بعين، وثالثها بلام، ورابعها وخامسها بتضعيف اللام مسوًى بينها في الشكل، وإن كان في الموزون زائد، زيد في المثال على ما هو عليه من الصورة والمحل ما لم يكن تكرير أصل، فيكرر في مقابلته مُقابل الأصل عند الأكثر^(٣).

(فصل): الزائد تكرير عين أو لام، أو عين ولام، أو فاء وعين أو بعض حروف (سألتمونيها)، وأقلها موقعاً الهاء واللام، وإن كررت /٧٤ب/ الفاء وحدها لم تعد زائدة عند الأكثر^(٤)، ولم يزد في خماسي إلا حرف مد قبل آخره، وربما زيد بعد آخره، ويؤاد في غيره إلى أن يصير سباعياً^(٥)، ولم يزد قبل فاء الثلاثي غير المناسب لحرف أكثر من حرف إلا في (إنفحل)^(٦)

٧٤ب

-
- (١) الكتاب ٤ / ٢٨٩، ٤٣٧، وينظر التسهيل ٢٩١.
 (٢) ينظر التسهيل ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩.
 (٣) ينظر التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢٨ - ٢٠٣١.
 (٤) ينظر التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٣١ - ٢٠٣٤.
 (٥) ينظر التسهيل ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩.
 (٦) إنفحل: هو الرجل الذي يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم. القاموس (فحل) والممتع في التصريف ١٣/١.

و(إِزْهَوِ)^(١)، ولا قبلَ فاءٍ غيرِ الثلاثيِّ مطلقاً، إلا في نحوِ (تُدْخِرْجِ) و(مُدْخِرْجِ)^(٢).

(فَصْلٌ): المَزِيدُ مُتَجَدِّدٌ وَغَيْرُ مُتَجَدِّدٍ، وَكِلَاهُمَا فِي الْغَالِبِ مُؤَثَّرٌ فِي اللَّفْظِ إِحْقَاقاً أَوْ مَدّاً أَوْ تَعْوِضاً، وَمُؤَثَّرٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْمُلْحَقُ مَا وَازَنَ بِهِ الثَّلَاثِيُّ أَوْ الرَّبَاعِيُّ مَا فَوْقَهُ مُحْكوماً لَهُ بِحُكْمِ مُقَابِلِهِ غَالِباً، وَإِنْ كَانَ الْمُلْحَقُ فِعْلاً وَازَنَ مَصْدَرُهُ مَصْدَرَ الْمُلْحَقِ بِهِ، وَلَا يُزَادُ فِي الْغَالِبِ مُلْحَقٌ أَوَّلًا، وَلَا تُلْحَقُ أَلْفٌ إِلَّا آخِرًا، وَالْمُلْحَقُ مَقِيسٌ إِنْ كَانَ بِتَكَرُّرِ اللَّامِ، وَإِلَّا فَمَسْمُوعٌ مَا لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا أَلْحَقَ بِخُمَاسِيٍّ، فَاِلْمَخْتَارُ إِحْقَاقُهُ بِتَكَرُّرِ عَيْنِهِ وَلَا مِهٍ مَطْلَقاً، أَوْ بِزِيَادَةِ نُونٍ ثَالِثَةٍ / ١٧٥/ وَأَلْفٍ آخِرَةٍ إِنْ كَانَ لِلْإِحْقَاقِ نَحْوُ سَفَرَجَلٍ^(٣).

١٧٥

(فَصْلٌ): تَمَاتُلُ الْفَاءِ مَعَ اللَّامِ قَلِيلٌ، وَمَعَ الْعَيْنِ أَقْلٌ، وَمَعَهُمَا مُهْمَلٌ إِلَّا مَا نَدَرَ كـ (بَيْتَةٍ)^(٤)، وَلَيْسَ مِنْهُ الْوَاوُ^(٥)، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَبَابُ سِمْسِمٍ وَصَلْصَالٍ وَاسِعٌ، وَأُهْمِلَ (فَعْلَالٌ) غَيْرُ الْخَزْعَالِ^(٦) بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ،

(١) الْكِتَابُ ٤ / ٢٤٧، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩٣.

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩٣، وَالْمَتَعُ ١ / ١٤٥، ١٦٩.

(٣) الْكِتَابُ ٤ / ٢٤٦، ٢٤٧، ٣١١، ٣٢٧، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩٨.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩١ - ٢٩٢، وَالْمَنْصَفُ ٢ / ٢١٤.

(٥) يَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٢٩٢، وَالْمَنْصَفُ ٢ / ٢١٤.

(٦) الْخَزْعَالُ: دَاءٌ.

و(فَعْلَالٌ) غيرُ مصدرٍ بتضعيفٍ^(١)، ونحو حَذَرْدٍ^(٢) من المُكْرَرِ العَيْنِ،
و(إِفْعَلَةٌ) و(فَعْلَى) صفتين، إلّا ما ندرَ كَضِيْزَى^(٣)، و(فَعِلٌ) في المُعْتَلِّ،
و(فَعِلٌ) في الصحيح^(٤)، و(فَعِلٌ)^(٥) و(فُعِلٌ) و(فَعُولٌ)، إلّا ما ندرَ من
عُلِبٍ^(٦) وخرُوعٍ وَعِتْوَدٍ^(٧).

وأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ السَّوَاوِ فِي غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ إِلَّا أَنْ يَنْدُرَ، وَزِيَادُتُهَا أَوَّلًا،
وَكَوْنُهَا لَامٌ مُعْتَلٌّ الْفَاءِ أَوِ الْعَيْنِ، إِلَّا مَا حُفِظَ مِنْ نَحْوِ دَوٍ وَقَوِيٍّ، وَمَا نَدَرَ
مِنْ قَوَقَيْتٍ^(٨) وَضَوْضَيْتٍ^(٩) وَوَاوٍ^(١٠).

وَأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ الْأَلْفِ، إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَتَعَذَّرَتْ زِيَادُتُهَا

(١) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١ / ١٥٠ - ١٥١.

(٢) الحذر: القصير. وينظر التسهيل ٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٢٩٤.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١ / ٨١.

(٥) مثال (فَعِلٌ) ضَهْدٌ، وهو الطب الشديد. وعَتِيدٌ، اسم موضع. قال ابن جني في

الخصائص ٣ / ٢١٦: (وكلاهما مصنوع). وينظر المتع ١ / ٨٤.

(٦) عُلِبٌ: اسمُ وادٍ. ينظر الكتاب ٤ / ٢٦٨.

(٧) ينظر التسهيل ٢٩٤، والممتع ١ / ٨٤. وعِتْوَدٌ: اسم موضع.

(٨) قَوَقَيْتُ الدجاجة: صاحت.

(٩) ضَوْضَى: من الضوضاء والجلبة.

(١٠) ينظر التسهيل ٢٩٢.

أولاً، وإن صَحِبَتْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ هِيَ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءُ مُكَرَّرٌ أَوْ هَمْزَةٌ مُصَدَّرَةٌ أَوْ مُؤَخَّرَةٌ /٧٥ب/ هِيَ أَوْ نُونٌ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ أَوْ مِيمٌ مُصَدَّرَةٌ، حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ كَالِاشْتِقَاقِ وَالْحَمَلِ عَلَى الْأَكْثَرِ، أَوْ كَوْنِ الْمَحَلِّ غَيْرَ قَابِلٍ^(١) وَزِيَادَةِ الْمِيمِ حَشَوًا وَآخِرًا مَحْفُوظَةً^(٢)، وَكَذَا الْهَمْزَةُ غَيْرُ الْمَسْبُوقَةِ آخِرًا بِالْأَلْفِ^(٣)، وَحُرُوفُ بَابِ وَسْوَ سَ كُلُّهَا أَصُولٌ، إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ الْمَعْنَى بِسُقُوطِ ثَالِثِهَا، فَفِيهِ خِلَافٌ^(٤)، وَيُحْكَمُ بِأَصَالَةِ الْمُكَرَّرِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي كَلِمَةٍ رُبَاعِيَةٍ مُصَدَّرَةٍ بِهَمْزَةٍ أَوْ مِيمٍ مَا لَمْ تَبْنِ زِيَادَتُهَا بِدَلِيلٍ^(٥)، وَاطَّرَدَ زِيَادَةُ النُّونِ أَوَّلًا لِلْمُضَارَعَةِ، وَثَانِيًا فِي الْإِنْفِعَالِ وَفُرُوعِهِ، وَثَالِثًا سَاكِنًا فِي كَلِمَةٍ خُمَاسِيَّةٍ، وَرَابِعًا فِي الْإِفْعِلَالِ وَفُرُوعِهِ، وَفِيمَا سَبَقَ مِنَ التَّنْيَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَصْلٌ مَا لَمْ يَمْنَعْ الْإِشْتِقَاقُ وَعَدَمُ مَقَابَلَةِ أَصْلِ^(٦)، وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا الْمُطَّرَدَةِ كَالِافْتِعَالِ وَالتَّفْعُلِ وَفُرُوعِهِمَا، وَقَرِيبٌ مِنَ الْإِطْرَادِ زِيَادَتُهَا فِي مَلَكُوتٍ^(٧) /٧٦أ/ وَزِيدَتِ السَّيْنُ فِي

(١) ينظر التسهيل ٢٩٥.

(٢) ينظر التسهيل ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) ينظر التسهيل ٢٩٥.

(٤) ينظر التسهيل ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٦)، الكتاب ٤ / ٣١٩ - ٣٢٦، وينظر التسهيل ٢٩٥.

(٧) الكتاب ٤ / ٣١٥ - ٣١٨، وينظر التسهيل ٢٩٥، وسر صناعة الأعراب ١ / ١٧٤ - ١٨٨.

الاستفعال وفروعه، وَعَوَضاً من حركة عَيْنِ اسْطَاعَ في الأجود^(١)، وفي الوقفِ بعدَ كافِ المؤنَّثِ وهي كَسَكْسَةُ بَكَرٍ، وَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بالشَّيْنِ أو أُبْدِلَتْ من الكافِ المذكورةِ فهي كَشَكْسَةُ تَمِيمٍ^(٢)، وَزِيدَتْ الهاءُ وقفاً في مواضعَ يأتي ذكرُها، وفي جمعِ (أُمٍّ) غالباً، ورُبُّما قِيلَ أُمَّهُةٌ، وتَأَمَّهَتْ، وهاءُ اهراقِ كَسِينِ اسْطَاعَ، وأصلُاتها في (هِجْرَعٍ)^(٣) و(هِرْكُولَةٍ)^(٤) ونحوِهما أحقُّ من زيادتهما، خلافاً للأخفش^(٥)، وَزِيدَتْ اللَّامُ في الإشارةِ كما سبق، ورُبُّما زِيدَتْ آخِراً كـ (الْفَحْجَلِ)^(٦) في: أَفْحَجَ، وفيه نظْرٌ، وفي قولهم: دِمَثْرٌ وَدِمَثٌ^(٧) ونحو ذلك بمعنى واحدٍ، ما يُوهِنُ التَّمَسُّكَ في دَعْوَى زِيادَةٍ ما نَدَرْتَ زِيادَتُهُ ببقاءِ المعنى عندَ سقوطِها كَسَلْهَبٍ^(٨) وَسَلَبٍ، وَدُلَامِصٍ^(٩) وَدِلَاصٍ^(١٠).

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٤ / ١٩٩ - ٢٠٠، وينظر التسهيل ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) الهجرع: الأحمق.

(٤) الهركولة: الضخمة الاوراك.

(٥) ينظر التسهيل ٢٩٦، والمتع ١ / ٢١٧ - ٢٢١.

(٦) الفَحْجَل: الذي يتداني صدره قدميه ويتباعد عقباهما.

(٧) الدمث: السهل الخلق، وبابه فرح، ودمانة أبيضاً، وأصل ذلك من الدَّمث بمعنى الأرض

السهلة اللينة. والدَّمَثْرُ - كَسَبْطَر - بمعناه. ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٥٠، ٣٨٢.

(٨) السَّلْهَب: الطويل، ينظر المتع ٢ / ٦٧٧.

(٩) الدلامص: البراق. ينظر المتع ١ / ٢٣٩.

(١٠) درع دِلَاصِ ككتابِ ملساء لينة. وينظر التسهيل ٢٩٦، والمتع ١ / ٢١٣ - ٢١٦.

(فَصْلٌ): أُبْدِلَتِ الهمزةُ وجوباً من ألفِ التأنِيثِ المسبوقةِ بألفٍ، ومِمَّا اسْتُحِقَّ في الاختيارِ الاتصالُ بِالْآخِرِ من ثانيِ واوَيْنِ أو ياعَيْنِ أو واوٍ وياءٍ ب ٧٦ بينهما ألفُ التَّكْسِيرِ / ٧٦ ب / إِلَّا مَا شَذَّ كَضَيَّائُونَ^(١)، ومن ثَالِثِ المَجْمُوعِ على (فَعَائِلٍ) في حَالِ جَمْعِهِ، وَرَبَّمَا حُمِلَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَا اعْتَلَّ عَيْنُهُ من المَجْمُوعِ على مَفَاعِلٍ، وَأُبْدِلَتِ أَيْضاً وجوباً من كُلِّ يَاءٍ أو واوٍ هي عَيْنُ فاعِلٍ اعْتَلَّتْ في فِعْلِهِ، أو مَطْرَفَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، ومن أَوَّلِ واوَيْنِ تَقْدِماً في كَلِمَةٍ لَيْسَ ثَانِيَهُمَا مَدَّةً، وَإِنْ تُوَيَّ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ فَوَجْهَانِ^(٢). وَأُبْدِلَتِ جَوَازاً من كُلِّ واوٍ مَضْمُومَةٍ ضَمَّةً لَازِمَةً، وَسَمَاعاً مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ الْكَائِنَةِ فَاءً، خِلَافاً لِأَبِي الْعَبَّاسِ فِي كَوْنِهِ مَقْيِساً، وَمَا سِوَى ذَلِكَ من إِبْدَالِهَا من حُرُوفِ اللَّيْنِ مَسْمُوعٌ^(٣)، وَأُبْدِلَتِ قَلِيلاً من الهاءِ والعَيْنِ، وَهُمَا كَثِيراً مِنْهَا^(٤).

وَأُبْدِلَتِ الهاءُ وَقَفاً من أَلْفٍ (أَنَا) وَ(هَنَا) وَ(حَيْهَلَا) وَمِنْ يَاءٍ (هَـذِي) وَ(هَيْئَةً)^(٥). وَهَاءُ هُنَا الْآخِرَةُ عَلَى الْأَصَحِّ بَدَلٌ من هَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ مِنَ الْوَاوِ الظَّاهِرَةِ فِي هِنَاوَاتٍ^(٦).

(١) الضيئون: السنور الذكر.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٠، ٣٠١.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٠ - ٣٠١، والمتع ١ / ٣٣٢.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠١، والنصف ١٤٩ - ١٥٢.

(٥) ينظر التسهيل ٣١٨، والمتع ١ / ٤٠٠، ٤٠١.

(٦) ينظر النصف ٣ / ١٤٠، والمتع ١ / ٤٠٠ - ٤٠١.

(فَصْلٌ): ثَقَلَبُ الواوِ والياءِ أَلْفًا إِنْ تَحَرَّكَ بَعْدَ فَتْحَةٍ مُتَّصِلَةٍ مَا لَمْ يَكُنَا فِي (فَعَلٍ) الْحَمُولِ / ١٧٧/ عَلَى (أَفْعَلٍ)، أَوْ (أَفْتَعَلَ) الْحَمُولِ عَلَى (تَفَاعَلَ) أَوْ يُسَكَّنُ مَا بَعْدَهُمَا، أَوْ يَكُنْ آخِرُ مَا هُمَا فِيهِ زِيَادَةً تَخْصُ الْأَسْمَاءَ، أَوْ يَكُنْ مُصَدَّرَ فَعْلٍ صَحَّتَا فِيهِ، فَإِنْ اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِعْلَالُ حَرْفَانِ مُتَّصِلَانِ صُحِّحَ أَوَّلُهُمَا، وَرُبَّمَا أُعْلِلَ وَصُحِّحَ الثَّانِي، وَرُبَّمَا أُعْلِلَ الْحَمُولُ عَلَى (فَعَلٍ) الْمَذْكُورِ، وَرُبَّمَا قَلْبًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ سَاكِنَيْنِ، وَاطَّرَدَ ذَلِكَ فِي الْإِفْتَعَالِ، وَالْأَعْرَفُ فِيهِ إِبْدَالُ التَّاءِ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنَا عَارِضَيْنِ، وَإِذَا اجْتَمَعَا وَسُكِّنَ سَابِقُهُمَا، قَلْبُ الواوِ يَاءً مَا لَمْ يَكُنِ السَّابِقُ مُنْقَلَبًا، وَتَعَيَّنَ الْإِدْغَامُ، وَمَا صُحِّحَ كَضَيَّوْنَ، أَوْ غَلَّبَ وَاوُهُ عَلَى يَائِهِ كَفَتَوْ، فَنَادَرُ، وَجَعَلَ الْكُسْرَةَ قَبْلَ الْيَاءِ فَتَحَةً، وَالْيَاءِ أَلْفًا، لُغَةً طَبِيعِيَّةً^(١).

(فَصْلٌ): كَسَرُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ أَوْ الواوِ السَّاكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا يَاءً، وَضُمُّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا وَاوًا مَا لَمْ يُحْصَنَ لِلتَّضْعِيفِ فَإِنْ اتَّصَلَتِ الْيَاءُ بِالطَّرْفِ، وَقِيَّتْ بِجَعْلِ الضَّمَّةِ كُسْرَةً مُطْلَقًا، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ فِي تَخْصِصِ ذَلِكَ بِجَمْعٍ، وَلَا خِلَافَ / ٧٧ب/ فِي مَعَامِلَةِ مَا عَيْنُهُ يَاءً مِنْ (مَفْعُولٍ) وَ(فُعْلَى) كَالْكُوسَى أَنْثَى الْأَكَيْسِ. وَتُبْدِلُ الواوِ وَجُوبًا مِنَ الْيَاءِ الْكَائِنَةِ لَامَ (فَعْلَى) اسْمًا، أَوْ فِعْلًا عَلَى (فَعْلٍ)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُلْحَقًا بِنَعَمٍ، وَلَا يَذْهَبُ بِتَسْكِينِ الضَّمَّةِ أَوْ الْكُسْرَةِ تَخْفِيفًا مَا وَجِبَ بِهِمَا مِنْ إِعْلَالٍ^(٢).

(١) ينظر التسهيل ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٠٨، والنصف ٢/ ١٥٧ - ١٦٠،

(فَصْلٌ): تُبَدَّلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَائِ لَا مَاءً فِي (فُعَلَى) اسماً إِلَّا مَا شَذَّكَ حَزَوَى^(١)، ومنها لا مَاءً بَعْدَ كَسْرَةٍ فِي ثَلَاثِيٍّ، وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ فَتْحَةٍ فِيمَا فَوْقَهُ، وَإِنْ انفصلتِ الكسرةُ بساكنٍ فالأكثرُ التصحيحُ، وتُبدَلُ أيضاً منها لَا مَاءً فِي (فُعُولٍ) جمعاً، إِلَّا مَا شَذَّ، فَإِنْ كَانَتْ لَامٌ (مَفْعُولٍ) أَوْ (فُعُولٍ) مصدرًا، أَوْ عَيْنٌ (فُعَلٍ) جمعاً، فالتَّصْحِيحُ أَجْوَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَرُبَّمَا أُعْلِتْ فِي (فُعَالٍ)، وَلَا تَعْتَلُ مَسْبُوقَةٌ بِوَائِينَ كَ (أَفْعَوَعَلٍ) مِنَ الْقَوْلِ، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ^(٢).

وتُبدَلُ الكسرةُ من كُلِّ ضَمَّةٍ وَلَيْتَهَا وَاوٌ أَوْ يَاءٌ هِيَ آخِرُ اسْمٍ، إِذْ لَيْسَ ١٧٨ فِي الْأَسْمَاءِ مُتِمَكِّنٌ آخِرُهُ كَأَخْرِ يَدْعُو، وَمِنْ كُلِّ ضَمَّةٍ وَلَيْتَهَا وَاوٌ (مَفْعُولٍ) أَوْ (فُعُولٍ) أُعْلِتْ / ١٧٨ / لَامُهُ، وَفِي ضَمَّةٍ فَاءٍ (فُعُولٍ) وَجْهَانِ^(٣).

(فَصْلٌ): تُبَدَّلُ الْيَاءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنَ الْوَائِ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ أُعْلِتْ فِي فِعْلِهِ، أَوْ لِمَجْمَعٍ أُعْلِتْ فِي وَاحِدِهِ، أَوْ صَحَّتْ وَسُكِّنَتْ، وَالْجَمْعُ عَلَى مِثَالِ (فُعَالٍ) مَا لَمْ تَعْتَلِ اللَّامُ، وَنَحْوُ حَيْلَةٍ وَحَوْلٍ وَطَوِيلٍ وَطِيَالٍ، وَثَوْرٍ وَثِيرَةٍ شَاذٌ^(٤).

والممتع ٢ / ٥٤٢، ٥٤٧، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٥ - ٣٩٤.

(١) حَزَوَى: اسم موضع، وينظر التسهيل ٣٠٩.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٩.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠٤.

(فَصْلٌ): تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْوَائِ وَالْيَاءِ الْكَائِنَةِ عَيْنَ فَعِلٍ لغيرِ تَعَجُّبٍ، أَوْ عَيْنَ اسْمٍ يوازنُ الْفِعْلَ مَنْقُولاً مِنْهُ، أَوْ مَزِيداً أَوَّلُهُ مِيمٌ، أَوْ يُبَايِنُهُ مَزِيداً أَوَّلُهُ بَعْضُ (نَأْتِي) إِلَى مَا قَبْلَهَا إِنْ سَكَنَ وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ لَيْنٍ، وَلَمْ تَعْتَلِ اللَّامُ، وَلَمْ يَلِ الْعَيْنَ مَضَاعَفٌ وَلَا سَاكِنٌ سُكُوناً لَازِماً، غَيْرَ أَلِفٍ مُصَدِّرٍ عَلَى (إِفْعَالٍ)، أَوْ (اسْتِفْعَالٍ)، وَغَيْرَ وَائٍ مَفْعُولٍ^(١). وَتُقَلَّبُ الْعَيْنُ مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ الْمَقُولَةِ إِنْ لَمْ تَجَانِسْهَا، وَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فِي (إِفْعَالٍ) وَ(اسْتِفْعَالٍ) وَ(مَفْعُولٍ)، فَيُحَذَفُ ثَانِيَهُمَا لَا أَوَّلُهُمَا، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَإِنْ كَانَ عَيْنُ (مَفْعُولٍ) يَاءً، صَحَّحَهُ التَّمِيمِيُّونَ، وَإِنْ كَانَ وَائِاً فَتَصَحِّحُهُ شَاذٌ، خِلَافاً لَأَبِي الْعَبَّاسِ فِي كَوْنِهِ مَقِيساً، وَشَذَّ مَشِيبٌ مِنَ الشُّوبِ، وَمَهُوبٌ / ٧٨ ب/ مِنْ الْهَيْبَةِ، حَمَلاً عَلَى شِيبَ وَهُوبَ، وَحُكْمُ (مَفْعَلٍ) حُكْمُ (مَفْعَالٍ)، لِأَنَّهُ أَصْلُهُ^(٢). وَرُبَّمَا صُحِّحَ بَعْضُ مَا اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْإِعْلَالِ^(٣)، وَلَا يُعَلُّ مَا لَمْ يَسْتَوْفِهَا.

(فَصْلٌ): تُفْتَحُ وَتُبَدَّلُ يَاءُ الْهَمْزَةِ الْعَارِضَةِ بَعْدَ أَلِفٍ جَمْعٍ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلٍ) إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ، فَإِنْ كَانَتْ وَائِاً ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ، جُعِلَ مَكَانَ الْيَاءِ وَائِاً، وَرُبَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِي الْوَاحِدِ^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٣١١.

(٢) ينظر التسهيل ٣١١.

(٣) ينظر التسهيل ٣١١، ٣١٢، وأوضح المسالك ٤ / ٤٠٥.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠١، وأوضح المسالك ٤ / ٣٧٨ - ٣٨٣.

(فَصْلٌ): اسْتَشْقَلَتِ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ لَازِمَةٍ مَلْفُوظٍ بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةٍ، فَحُذِفَتْ وَحُمِلَ فِي ذَلِكَ عَلَى يَفْعَلُ أَخَوَاتُهُ، وَالْأَمْرُ، وَفِعْلَةٌ أَوْ فَعْلَةٌ مُصَدَّرًا مُحَرَّكَ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ الْفَاءِ، وَلَا تَكُونُ فَتْحَةً إِلَّا فِي مُصَدَّرٍ بَعْضٍ مَا فُتِحَ عَيْنُهُ، لَكُونِ لَامِهِ حَلْقِيًّا، وَرُبَّمَا صُحِّحَ مِثَالُ فِعْلَةٍ مُنَبَّهًا عَلَى الْأَصْلِ أَوْ مُؤَوَّلًا بِاسْمٍ^(١).

(فَصْلٌ): أُنْبِذَتِ الْيَاءُ سَمَاعًا مِنْ ثَالِثِ الْأَمْثَالِ كَتَطَيَّيْتُ، وَثَانِيهِمَا كَأَمَلَيْتُ، وَأَوَّلُهُمَا كَأَيَّمَا وَدَيَوَانٍ. وَمِنْ نُونٍ فِي أَنْاسِيٍّ وَضَرَابِيٍّ، وَاضْطِرَارًا مِنْ /٧٩/ آخِرِ ضَفَادِغَ وَأَرَانِبَ وَسَادِسٍ وَثَالِثٍ^(٢).

١٧٩

(فَصْلٌ): تُبَدَّلُ تَاءُ الْإِفْتِعَالِ طَاءً بَعْدَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالضَّادِ وَالصَّادِ، وَدَالًا بَعْدَ الدَّالِّ وَالذَّالِّ وَالزَّيِّ، وَثَاءً بَعْدَ الثَّاءِ أَوْ تَدْغَمُ فِيهَا الثَّاءُ، وَقَدْ تُجْعَلُ كَالْفَاءِ إِنْ كَانَتْ طَاءً أَوْ صَادًا أَوْ دَالًا أَوْ زَايَاً أَوْ سِينًا، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ دَالًا بَعْدَ الْجِيمِ، وَرُبَّمَا حُمِلَ عَلَيْهَا تَاءُ الضَّمِيرِ فِي إِبْدَالِهَا طَاءً بَعْدَ الطَّاءِ وَالصَّادِ، وَفِي إِبْدَالِهَا دَالًا بَعْدَ الدَّالِّ وَالزَّيِّ^(٣).

وَأُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الْوَاوِ سَمَاعًا كَأُتْلِجَهُ وَثَرَاتٍ، وَمِنْ يَاءٍ ك: ثِنْتَيْنِ وَمِنْ سِينٍ ك: سِتٍ، وَمِنْ صَادٍ ك: لِصَّتِ^(٤).

(١) ينظر التسهيل ٣١٢ - ٣١٣، والمساعد ٤ / ١٨٣ - ١٨٧.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٦، والمساعد ٤ / ٢١٥ - ٢٢١.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٢، ٣١٦، والمساعد ٤ / ١٧٩، وما بعدها.

(٤) الكتاب ٤، ٢٣٩ - ٢٤٠، ينظر التسهيل ٣١٢، ٣١٦.

وَأُبْدِلَتِ المِيمُ وجوباً من النون الساكنة قبل باء، ومن المتحركة
 شذوذاً^(١)، ورُبَّمَا أُبْدِلَتِ هي من الميم كَأَنْعَرَتِ^(٢) الشَّاةُ^(٣)، والسين من
 الزاي كَخَاسِقٍ^(٤)، ومنها الصَّادُ جوازاً إن وقع بعدها غَيْنٌ أو خاءٌ أو قافٌ
 أو طاءٌ، وإن فصلَ حرفٌ أو حرفان فالجوازُ باقٍ، وإن سَكُنَتْ [السَّيْنُ]^(٥)
 قبل دالٍ جازَ إبدالُها زايًا، وإن تحرَّكت قبل قافٍ فكذلك عند الكلبيين^(٦).
 ورُبَّمَا أُبْدِلَتِ بعدَ جيمٍ أو راءٍ، /٧٩ب/ وجَعَلَ الصَّادِ الساكنةَ قَبْلَ الدَّالِ
 زايًا وكزايٍ جائزٌ، وإِخْلَاصُهَا زايًا إِنْ تَحَرَّكَتْ مُمْتَنِعٌ غَالِبًا لَا إِشْمَامُهَا^(٧).
 (فَصْلٌ) وَقَعَ التَّكَافُؤُ فِي الْإِبْدَالِ سَمَاعًا بَيْنَ الطَّاءِ وَالذَّالِ
 وَالتَّاءِ^(٨)، وَبَيْنَ المِيمِ وَالبَاءِ^(٩)، وَبَيْنَ العَيْنِ وَالحَاءِ^(١٠)، وَبَيْنَ الثَّاءِ

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٠، وينظر التسهيل ٣١٧.

(٢) أمغرت الشاة: إذا خرج لبنها أحمر.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٧.

(٤) خرق السهم يخزق خرقاً وخزوقاً كخسق. وسهم خازق وخاسق، ينظر الإبدال

٢ / ١١٢، والتسهيل ٣١٧.

(٥) الزيادة من التسهيل ٣١٧، يقتضيها السياق.

(٦) ينظر التسهيل ٣١٧، والكتاب ٤ / ٤٧٨ - ٤٨٠.

(٧) ينظر التسهيل ٣١٧.

(٨) الكتاب ٤ / ٤٧٠ - ٤٧٢، وينظر التسهيل ٣١٧.

(٩) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١ / ٢٩٢.

(١٠) ينظر التسهيل ٣١٧.

والفاء^(١)، وبين الكاف والقاف^(٢)، وبين اللام والراء^(٣)، وبين اللام والتون^(٤)، وربّما وقَعَ بين الغين والخاء، وبين الضاد واللام، وبين الدال والثاء، وبين الفاء والباء، وبين الحاء والهاء^(٥)، وبين الجيم والياء، والأكثرُ كونُ الياء المُبدَل منها الجيمُ مشدّدةً موقوفاً عليها أو مسبوقاً بعين، وهي عَجْجَةٌ قِضَاعَةٌ^(٦)، وربّما أُبدِلَت الميمُ من الواو^(٧)، وقد تُبدَل من الهاء الحاءُ بعد حاء أو عينٍ إن أُوْثِرَ الإدغام^(٨)، وربّما أُبدِلَت الشينُ من الجيم^(٩)، وإذا سُكِّنَت^(١٠)، قَبْلَ دالٍ جازَ جَعْلُهَا كَشِينٍ^(١١).

(١) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١ / ١٨١.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢ / ٣٥٣.

(٣) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢ / ٥٦.

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٠، وينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢ / ٣٨٢، ٣٩٠.

(٥) ينظر التسهيل ٣١٧، والإبدال ١ / ١٩، ٢٦، ١٦٠، ١٦٥، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٩، ٢ / ٢٧٧.

(٦) الكتاب ٤ / ١٨٢، ٢٤، وينظر التسهيل ٣١٧ - ٣١٨، والإبدال ١ / ٢٥٧ وما بعدها.

(٧) الكتاب ٤ / ٢٤٠، وينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ٢ / ٤٤٤.

(٨) ينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ١ / ٣١٣ وما بعدها.

(٩) ينظر التسهيل ٣١٨، والإبدال ١ / ٢٢٦.

(١٠) أي الجيم كما في التسهيل ٣١٨.

(١١) ينظر التسهيل ٣١٨.

بابُ أحكامِ الهمزةِ

أ٨٠

تَحْقِيقُهَا إِنْ بُدِئَ بِهَا وَاجِبٌ، وَإِنْ بُدِئَ بِغَيْرِهَا أُبْدِلَ مِنْهَا سَاكِنَةٌ
/أ٨٠/ مجانسُ حركةٍ ما قبلَهَا وجوباً إِنْ ما ثَلَاها، وإِلَّا فَجَوَازاً، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ
بعدَ أُخْرَى مِنْ كَلِمَتِهَا قُلِبَتْ وَاواً إِنْ فُتِحَتْ ثَانِيَةً بعدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ، وَيَاءٌ
فِي الْغَالِبِ إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ ما لَمْ تَكُنْ عَيْناً كَ سَأَلَ فَتَسَلَّمَ^(١).

(فَصْلٌ): تُحذفُ الهمزةُ وتُنْقَلُ حركَتُها إلى الساكنِ قبلَهَا وجوباً عندَ
الأكثرِ فيما صِغَ من الرُّوْبَةِ إِلَّا مَرَأَى ومَرْتِياً ومِراةً ما لَمْ يُضْطَرَّ إلى الأَصْلِ،
وجَوَازاً فِي غَيْرِ ذَلِكَ ما لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ أَلِفاً أَوْ وَاواً مُزِيْدَةً لِلْمَدِّ، أَوْ يَاءً مِثْلَها،
أَوْ لِلتَّصْغِيرِ، فَتَسَهَّلُ بعدَ الأَلِفِ إِنْ أُوتِرَ التَّخْفِيفُ، وتُبْدَلُ ياءٌ بعدَ الياءِ، وواواً
بعدَ الواوِ، ويتعَيَّنُ الإِدْغامُ. ورُبُّما حُمِلَ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِيُّ على الزائِدِ^(٢).

وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ لَمْ يَتَّعِيفِ رُبُّبُ الْحُكْمِ على السُّكُونِ كَ (مِنْ
الْآنَ) أَوْ على الحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ كَ: (مِنْ لَانَ)^(٣). ورُبُّما اسْتُعْنِيَ بِحذفِ
الهمزةِ عَنِ الثَّقَلِ إلى الياءِ والواوِ ما لَمْ تَكُنِ الحَرَكَةُ فَتْحَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا
يَسْتَشْنِيها^(٤)، /أ٨٠ب/ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُها فِيمَا سِوَى ذَلِكَ بِإِبْدالِها مَفْتُوحَةً بِواوٍ
بعدَ ضَمَّةٍ، وَياءٌ بعدَ كَسْرَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَبِتَسْهِيلِها، أَيْ جَعْلِها

أ٨٠ب

(١) ينظر التسهيل ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) ينظر التسهيل ٣٠٣.

(٤) ينظر التسهيل ٣٠٤.

كمجانسٍ حركتها، خلافاً للأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرة ياء،
والمكسورة بعد ضمة واو، وكتخفيف المفردة تخفيف الملاقية أخرى من
غير كلمتها، ويجمع بينهما في التحقيق لافي التخفيف، إلا عند الحجازيين،
وإن اتفقت حركتهما جاز أيضاً الحذف وإبدال الثانية بمجانس حركتها،
وإن سكنت الأولى أبدلت أو نُقِلَ إليها حركة الثانية، وأهل الحجاز يُبدلون
الأولى بمجانس حركة ما قبلها، فإن كانت فتحة سهّلوا الثانية، وإلا نقلوا
حركاتها، ويمتنع الإدغام في الأعراف، ويجوز الفصل بالالف إن كانت الأولى
للاستفهام، وإبدال الثانية ألفاً إن كانت مفتوحة^(١).

(فصل): استثقلت همزة (أفعل) مع همزة المتكلم فحذفت وحُمِلَ على
أ٨١ (أفعل) أخواته، و(المفعل) و(المفعّل) / ٨١/ ما لم يضطرّ إلى الأصل.
وحذفت فاء (خذ) و(كل) و(مر)، وفي (مر) بعد عاطف وجهان^(٢).

وما روي في الهمزة من إبدال أو حذف سوى ما ذكر، أو تخفيف
الترم في بعض النظائر، فمقصود على السماع.

وقد يُعلّ المهموز والمعتل بالتحويل كمساء ولاث وترائق في: مساوي
ولاث وتراق، وليس منها جاء وخطايا ونحوهما، خلافاً للخليل^(٣).

(١) ينظر التسهيل ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٣، ٤/ ٣٧٧ - ٣٧٨، وينظر التسهيل ٣١٦.

بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ^(١)

أَوَّلُ الْحَلْقِ لِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلْفِ، وَأَوْسَطُهُ لِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ، وَأَدْنَاهُ لِلغَيْنِ وَالْخَاءِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْقَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْكَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ، وَأَوَّلُ حَافَةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ لِلضَّادِ، وَمَا دُونَ حَافَتِهِ إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ وَمُحَازِي ذَلِكَ مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى لِلَّامِ. وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَفُوقِ الثَّنَائِيَا لِلثَّوْنِ وَالرَّاءِ وَهِيَ أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَأُصُولِ الثَّنَائِيَا لِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَائِيَا لِلزَّايِ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ، وَمَا بَيْنَهُ / ٨١ب / وَبَيْنَ أَطْرَافِهَا لِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ، وَبِاطْنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا لِلْفَاءِ، وَمَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ لِلوَاوِ وَالْبَاءِ وَالْمِيمِ.

٨١ب

(فَصْلٌ): لِهَذِهِ الْحُرُوفِ فُرُوعٌ تُسْتَحْسَنُ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ الْمُسَهَّلَةُ، وَالْغُنَّةُ وَمَخْرَجُهَا الْخِشُومُ، وَالْفَاءُ الْإِمَالَةُ وَالتَّفْخِيمُ، وَالشَّيْنُ كَالْجِيمِ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ؛ وَفُرُوعٌ تُسْتَقْبَحُ وَهِيَ كَافٌ كَجِيمٍ، وَبِالْعَكْسِ، وَجِيمٌ كَشَيْنٍ، وَصَادٌ كَسَيْنٍ، وَطَاءٌ كَتَاءٍ، وَظَاءٌ كَثَاءٍ، وَبَاءٌ كَفَاءٍ^(٢)، وَضَادٌ ضَعِيفَةٌ^(٣).

(فَصْلٌ): مِنَ الْحُرُوفِ مَهْمُوسَةٌ، وَيَجْمَعُهَا (سَكَتَ فَحْتُهُ شَخْصٌ) وَمَا عَدَاهَا مَجْهُورَةٌ، وَمِنْهَا شَدِيدَةٌ، وَيَجْمَعُهَا (أَجْدُكَ قَطْبَتٌ)،

(١) الْكِتَابُ ٤ / ٤٣٣، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٣١٩.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَفَاءٌ كِبَاءٌ) وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ ٣٢٠، وَالْكِتَابُ ٤ / ٤٣٢.

(٣) الْكِتَابُ ٤ / ٤٣٢، وَيَنْظُرُ التَّسْهِيلُ ٣١٩، ٣٢٠.

ومتوسطة، ويجمعها (لَمْ يَرَوْعَنَا) وما عداها رِخْوَةٌ^(١).
ومنها مُطَبَّقَةٌ وهي الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ، وما عداها
مُنْفَتِحَةٌ^(٢)، والمُطَبَّقَةُ مع الغينِ والخاءِ والقافِ مُسْتَعْلِيَّةٌ، وما عداها
مُنْخَفِضَةٌ، ومنها حروفُ القلقلَةِ ويجمعها (قَطَّ بِجَدٍ)، وحروفُ الصَّفِيرِ:
الزَّايُ والسَّيْنُ / ١٨٢ / والصَّادُ، وحروفُ اللَّيْنِ والإعلالِ: الواوُ والياءُ
والألفُ، والمُنْخَرَفُ اللَّامُ، والمُكْرَّرُ الرَّاءُ، والهاوي الألفُ، والمهتوتُ التَّاءُ،
وحروفُ الذَّلَاقَةِ هجاءُ (مُرَّ بَنَفَلٍ)، والمُصَمَّمَةُ ما عداها، وما سِوَى ذَلِكَ
من ألقابِ الحروفِ نَسَبٌ إلى مَخَارِجِها أو ما جَاوَرَهَا^(٣).

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥، وينظر التسهيل ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٦، وينظر التسهيل ٣٢٠.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٥، ٤٣٦، وينظر التسهيل ٣٢٠.

باب الإدغام^(١)

إذا التقى المثلاثان وسَكَنَ أوْلُهُما وليسَ مَدَّةٌ ولا هَمْزَةٌ، تَعَيَّنَ الإدغامُ مطلقاً، وكذلك إنْ تحرَّكا وهما في فِعْلٍ ما لم يكن أوْلُهُما نوناً أو ياءً للمضارعة، أو اسمٍ ليس على (فَعَلٍ) أو (فَعَلٍ) أو (فَعَلٍ) أو (فُعْلٍ) كُلُّهُ أو صَدْرُهُ ما لم يلحقْ بأحدهما أو بواوٍ أو ياءٍ قبلَهُما، فيتعيَّن الفُكُّ، أو يَكُنْ أوْلُهُما تاءٌ زائدة، أو النونُ النائيةُ عن الضمَّةِ فيجوزُ الأمران.

وشذَّ إدغامُ (فُعْلٍ) في جمعِ ذُبَابٍ، وإظهارُ لَحَحَتْ عَيْنُهُ ونحوِهِ، وإنْ كانَ ما قبلَ المدغمِ ساكناً / ٨٢ب / غيرَ مَدَّةٍ ولا ياءٍ تصغيرٍ، حُرِّكَ بحركته مطلقاً، وكسَرُهُ جائزٌ إنْ كانَ المدغمُ تاءَ الافتعالِ، وفي ما عِنتُهُ^(٢) ولا مُمهُ ياءُ الإظهارِ والإدغامُ إنْ لَزِمَتْ حركةٌ لامِهِ، وإلاَّ تَعَيَّنَ الإظهارُ غالباً، والأكثرُ في تَحِيَّةِ الإدغامِ.

وإنْ تحرَّكَ المثلاثان وهما من كلمتين جازَ الإدغامُ، ما لم تلياً ساكناً ليسَ حرفَ لين.

(فَصْلٌ): يُبَدِّلُ الحرفُ الكائنُ قبلَهُ حركةً أو حرفُ لينٍ مِثْلَ مُقَارِبِهِ الذي بعده، ويُدْغَمُ فيه جوازاً ما لم يكن حَرْفَ لينٍ، أو هَمْزَةً، أو ضاداً أو شيناً، أو فاءً، أو ميماً، أو صَفِيرِيّاً بعده غيرُ صَفِيرِيٍّ، أو يَلْتَقِ الحرفانِ في كلمةٍ يُلْبَسُ الإدغامُ فيها بالتَّضْعِيفِ^(٣).

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٧ وما بعدها، وينظر التسهيل ٣٢٠ - ٣٢٣.

(٢) لَحَحَتْ عَيْنُهُ: التصقت بالرَّمَصِ. القاموس (الحج) والمتع ١ / ٢٥٢.

(٣) ينظر التسهيل ٣٢٢، والمساعد ٤ / ٢٦٤ - ٢٦٦.

وإدغامُ الرَّاءِ في اللَّامِ محفوظٌ^(١)، ورُبَّما أُدْغِمَ الفاءُ في الباءِ^(٢)، والضَّادُ في الطَّاءِ المُبْدَلَةِ من تاءِ الافتعالِ^(٣).

(فَصْلٌ): وَقَعَ التَّكَافُؤُ في الإدغامِ بَيْنَ الحاءِ والعينِ، وَبَيْنَ الخاءِ والغينِ^(٤)، /أ٨٣/ وَبَيْنَ الكافِ والقافِ^(٥)، وَبَيْنَ حُرُوفِ الصَّفِيرِ^(٦)، وَبَيْنَ الطَّاءِ والذَّالِ والتَّاءِ والطَّاءِ والذَّالِ والثَّاءِ^(٧)، وتُدْغَمُ السَّتُّ^(٨) في الصَّفِيرِيَّةِ^(٩)، وتُدْغَمُ في التَّسْعَةِ^(١٠)، والسَّيْنِ والضَّادِ والنُّونِ والرَّاءِ اللَّامُ وجوباً إِنْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنْ كَانَتْ لغيرِهِ حَسَنَ إدْغَامِهَا في الرَّاءِ، وَقُبْحَ في النُّونِ إِلَّا مَا قُرِئَ بِهِ، وَتَوَسَّطَ في البَوَاقِي^(١١).

(١) ينظر التسهيل ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٠، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٤) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٧) ينظر التسهيل ٣٢٣.

(٨) أي الطاء والذال والتاء والطاء والذال والثاء.

(٩) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٢/٧٠١.

(١٠) الحروف التسعة هي: التاء والثاء والذال والذال والذال والزاي والسين والصاد والطاء والطاء. ينظر المساعد ٤/٢٧٢.

(١١) الكتاب ٤/٤٥٧ - ٤٥٩، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(فَصْلٌ): تُدْغَمُ فِي الْحَاءِ الْهَاءُ^(١)، وَفِي الشَّيْنِ وَالْتَاءِ الْجِيمُ^(٢)، وَيُدْغَمُ فِيهَا^(٣)، وَفِي الشَّيْنِ وَالضَّادِ السِّتَّةُ^(٤) الْمُدْغَمَةُ فِي الصَّفِيرَةِ^(٥)، وَالْأَقِيسُ إِذَا أُدْغِمَ الْمَطْبَقُ إِبْقَاءُ الْإِطْبَاقِ^(٦)، وَيُدْغَمُ النَّونُ بِغَيْرِ غُنَّةٍ فِي الرَّاءِ وَاللَّامِ، وَبِغُنَّةٍ فِي مِثْلِهَا وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ^(٧)، وَتُدْغَمُ تَاءُ (تَفَعَّلَ) وَ(تَفَاعَلَ) فِي مُقَارِبِهَا فَيُؤْتَى بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ، لَتَعَذَّرَ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّكَنِ، وَرُبَّمَا لُجِيَءٌ إِلَى حَذْفِ أَحَدِ الْمِثْلَيْنِ أَوْ الْمُتَقَارِبَيْنِ لَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ لِسُكُونِ^(٨) الثَّانِي، أَوْ لِاسْتِقْطَالِهِ بِتَصْدُّرِ ٨٣ب/ الْمُدْغَمِ، وَقَوْلُهُمْ: (اسْتَحَذَ) أَصْلُهُ: اسْتَحَذَ، فَحُذِفَ ثَانِي التَّاءَيْنِ، أَوْ (اتَّحَذَ) فَحُذِفَ أَوَّلُهُمَا وَعُوِّضَ مِنْهُ السَّيْنُ، وَقَالُوا: (اسْتَاعَ) بِحَذْفِ الطَّاءِ وَإِبْقَاءِ تَاءِ الْاسْتِفْعَالِ، أَوْ بِالْعَكْسِ وَإِبْدَالِ الطَّاءِ تَاءً^(٩).

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٩، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥٩، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٣) أي يدغم في الجيم.

(٤) السِّتَّة هي: الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء.

(٥) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٩/ ٧٠١ - ٧٠٢.

(٦) ينظر التسهيل ٣٢٣، والممتع ٩/ ٧٠٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٤٥٢ - ٤٥٤، وينظر التسهيل ٣٢٣.

(٨) في الأصل (بسكون) والتصحيح من التسهيل ٣٢٤.

(٩) الكتاب ٤/ ٤٧٥ - ٤٧٦، وينظر التسهيل ٣٢٤.

وهي أَنْ يُنْحَى بِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ جَوَازاً، لكونها منقلبةً عنها أو عن عَيْنٍ (فَعِلَ فِعْلاً)، أو صَائِرَةً يَاءً طَرَفًا لَا لِإِدْغَامٍ فِيهَا، أو جَائِيَةً بَعْدَ يَاءٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا، أو مَنْفَصِلَةٍ عَنْهَا بِحَرْفٍ، أو مُتَقَدِّمَةً عَلَى كَسْرَةٍ تَلِيهَا، أو مُتَأَخِّرَةً عَنْهَا بِحَرْفٍ أو حَرَفَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْأَلْفِ مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ بِهَا أو مَنْفَصِلٌ عَنْهَا بِحَرْفٍ أو حَرَفَيْنِ فَيَمْنَعُ تَأْثِيرَ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ الْمَوْجُودَتَيْنِ، خِلَافًا لِمُدَّعِي الْمَنْعِ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا الْمُسْتَعْلِي، غَيْرِ مَكْسُورٍ وَلَا سَاكِنٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ، وَرُبَّمَا / ١٨٤ / مَنَعَ قَبْلَهَا مُطْلَقًا^(٢)، وَإِنْ فُتِحَتِ الرَّاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْأَلْفِ أَوْ ضُمَّتْ، فَحَكْمُهَا حَكْمُ الْمُسْتَعْلِي غَالِبًا^(٣)، وَإِنْ كُسِرَتْ كَفَّتِ الْمَانِعُ^(٤)، وَرُبَّمَا أَثَرَتْ مَنْفَصِلَةً تَأْثِيرَهَا مُتَّصِلَةً، وَلَا يُؤَثِّرُ مُسَوِّغُ الْإِمَالَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضَ مَا الْأَلْفُ بَعْضُهُ، وَيُؤَثِّرُ مَا نَعَهَا مُطْلَقًا، وَرُبَّمَا أَثَرَتْ الْكَسْرَةُ مَنُويَّةً فِي مُدْغَمٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، أَوْ زَائِدًا تَبَاعَدُهَا بِالْهَاءِ لِحَفَائِهَا^(٥).

(١) الكتاب ٤ / ١١٧ وما بعدها، وينظر التسهيل ٣٦٥ - ٣٦٧.

(٢) المكسور نحو: غِلافٌ، والساكِن نحو: مِصْبَاح. ينظر المساعد ٤ / ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٣) الراء المفتوحة نحو: رَاشِدٌ وَفِرَاشٌ، ورَأَيْتُ حِمَارًا، والمضمومة نحو: هَذَا حِمَارُكَ.

ينظر المساعد ٤ / ٢٨٨.

(٤) مثال: ذَلِكَ: قَارِبٌ وَغَارِبٌ. ينظر المساعد ٤ / ٢٨٨.

(٥) ينظر المساعد ٤ / ٢٨٩ - ٢٩٢.

وقد يُمالُ عارٍ من سببِ الإمالةِ لمجاوَرَةِ المَمالِ لكونِه آخِرَ مجاورٍ^(١) ما
أُميلَ آخِرُهُ طلباً للتَناسُبِ^(٢).

وأُميلَ مِنَ الأَسْماءِ غَيْرِ المَتَمَكِّنَةِ (ذا) و(متى) و(أنتي)، وَمِنَ الحُرُوفِ
(بَلَى) و(يا) و(لا) فِي^(٣) (إِمْأَ لا)^(٤)، وَمِنَ الفَتَحَاتِ الواقِعَةِ قَبْلَ راءٍ
مَكسُورَةٍ، أَوْ تاءٍ تَأْنِيثٍ موقُوفٍ عَلَيْهَا. وَمُسْتَنَدُ الإِمَالَةِ فِي غَيْرِ ما ذُكِرَ
النَّقْلُ، عَلَماً كانَ أَوْ غَيْرَهُ^(٥).

(١) فِي الأَصْلِ (ما مجاور) بِزِيادَةِ (ما).

(٢) يَنْظُرُ التَّسْهِيلَ ٣٢٦، وَالْمُسَاعَدَ ٤/ ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) فِي الأَصْلِ (و) وَالتَّصْحِيحُ مِنَ التَّسْهِيلِ ٣٢٦، يَفْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٤) يَنْظُرُ التَّسْهِيلَ ٣٢٦، وَالْمُسَاعَدَ ٤/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٥) يَنْظُرُ التَّسْهِيلَ ٣٢٦، ٣٢٧، وَالْمُسَاعَدَ ٤/ ٢٩٦، ٢٩٩.

إِنْ كَانَ آخِرُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ سَاكِنًا ثَبَتَ بِحَالِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُهْمَلًا فِي الْخَطِّ فَيُحَذَفُ، إِلَّا تَنَوَيْنَ مَنْصُوبٍ غَيْرَ مُؤْتَّ بِالتَّاءِ، فَيَعَوَّضُ مِنْهُ بِمَجَانِسِ الْحَرَكَةِ غَالِبًا، لَا تَنَوَيْنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْأَعْرَفِ، وَكَالصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ الْمَقْصُورُ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ فِي التَّعْوِيزِ مِنْ تَنَوِينِهِ مُطْلَقًا، وَلَأَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ فِي عَدَمِ التَّعْوِيزِ فِيهِ مُطْلَقًا^(١).

وَيُعَوَّضُ أَلْفٌ مِنْ نُونِ (إِذَنْ)، وَرُبَّمَا قُلِبَتْ أَلْفُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَاءً^(٢)، أَوْ وَاوًا^(٣) أَوْ هَمْزَةً^(٤)، وَرُبَّمَا وُصِلَتْ بِهَا هَاءُ السَّكْتِ فِي (هَنَا) وَ(أَلَا)^(٥)، وَقَدْ تُحَذَفُ أَلْفُ الْمَقْصُورِ اضْطِرَارًا.

وَالْمَنْقُوصُ غَيْرُ الْمَنْصُوبِ إِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَعَدَمُ يَأْتِيهِ أَجُودُ، مَا لَمْ تُحَذَفْ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَيَتَعَيَّنُ الْإِثْبَاتُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا فَلَا إِثْبَاتُ أَجُودُ، وَكَذَلِكَ

(١) ينظر التسهيل ٣٢٨.

(٢) وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، يقولون: هذه عِصِي، ورأيت عِصِي،

ومررت بعِصِي. المساعد ٣٠٥ / ٤.

(٣) وهي لغة لبعض طيئ. يقولون: هذه أفْعُو، ورأيت أفْعُو، ومررت بأفْعُو. المساعد

٣٠٥ / ٤.

(٤) وهي لغة لبعض طيئ أيضاً، يقولون: هذا فتأ؛ ورأيت فتأ ومررت بفتأ المساعد

٣٠٦ / ٤.

(٥) وذلك أن تقول: هَنَا، وآلاه. المساعد ٣٠٦ / ٤.

حَكْمُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ السَّاكِنَةِ وَصِلًا، وَحُكْمُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ حَكْمُ الصَّحِيحِ، / ١٨٥ / وَلَا حَذْفَ فِي: يَقْضِي وَافْعَلِي وَيَدْعُو وَافْعَلُوا وَنَحْوَهُنَّ غَالِبًا، إِلَّا فِي قَافِيَةٍ أَوْ فَاصِلَةٍ^(١).

(فَصْلٌ): يُسَكَّنُ الْمُتَحَرِّكُ وَهُوَ الْأَصْلُ، أَوْ ثَرَامُ حَرَكَتِهِ مُطْلَقًا، أَوْ يُشَارُ إِلَيْهَا دُونَ صَوْتِ إِنْ كَانَتْ ضَمَّةً، وَهُوَ الْإِشْمَامُ، أَوْ يُضَعَّفُ الْحَرْفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزَةً وَلَا مُعْتَلًا وَلَا بَعْدَ سَاكِنٍ، وَتُنْقَلُ الْحَرَكَةُ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ، مَا لَمْ يَتَعَذَّرَ تَحْرِيكُهُ أَوْ يُوجِبَ عَدَمُ النَّظِيرِ أَوْ تَكُنِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً، فَلَا تُنْقَلُ إِلَّا مِنْ هَمْزَةٍ^(٢)، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٣).

وَعَدَمُ النَّظِيرِ فِي التَّنْقِيلِ مِنْهَا مُعْتَفَرٌ^(٤) إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ التَّمِيمِيِّينَ^(٥)، فَيَقْرِئُونَ مِنْهُ^(٦)، إِلَى تَحْرِيكِ السَّاكِنِ بِحَرَكَةِ الْفَاءِ اتِّبَاعًا^(٧)، وَيَحْمِلُونَ

(١) ينظر التسهيل ٣٢٨.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٩.

(٣) أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها، وإن لم يكن المفتوح همزة، فيقولون: رأيت البكر. المساعد ٣١٨ / ٤.

(٤) تقول: مررت بالبُطِيء، فنقل الكسرة من الهمزة إلى الساكن قبلها، وإن أدّى إلى (فُعِلَ) وكذا تقول: هذا الرُّدُّ، بالنقل، وإن أدّى إلى فِعْلٍ. المساعد ٣١٩ / ٤.

(٥) لا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة، ويجعلون المهموز كغيره، المساعد ٣١٩ / ٤.

(٦) يريد بـ (منه) من النقل من الهمزة. المساعد ٣١٩ / ٤.

(٧) يقولون: هذا الرُّدِي، ورأيت الرُّدِي، ومررت بالرُّدِي. وهذا البُطُو والخَبَأ. والمساعد ٣١٩ / ٤.

المنصوبَ في ذلك على غيره، وإذا نُقِلَتْ حركةُ الهمزة حذَفَها الحجازيونَ واقفينَ على حاملِ حركتها^(١) بما يُوقَفُ عليه مُسْتَبَدًّا به، وأثبتَها غيرُهُم ساكنةً أو مُبَدَّلَةً بمجانسِ حركةِ /٨٥ب/ ما قبلَها ناقلاً أو مُتْبِعاً، وربما أُبدِلَتْ بمجانسِ حركتها بعد سكونِ باقٍ، أو حركةٍ غيرِ منقولةٍ، ولا يُبدِّلُها الحجازيونَ بعد حركةٍ إلاَّ بمجانسها^(٢).

(فَصْلٌ): إبدالُ تاءِ التانيثِ في الوقفِ هاءً أعرَفُ من سلامتها، ما لم تكن في جمعٍ تصحيحٍ، فتكون سلامتها أعرَفُ، وفي (هيهات) وجهان؛ وهي في التَّسْمِيَةِ بها كطلحةٍ إنْ لُحِظَ الإبدالُ، وإلاَّ فكَعَرَفَاتِ^(٣).

ويوقَفُ بهاءِ السَّكْتِ على الفِعْلِ المحذوفِ الآخرِ جزمًا أو وقفًا، وعلى (ما) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ وجوباً إنْ كانَ الفِعْلُ محذوفَ الفاءِ والعينِ، وكانت (ما) مضافاً إليها، واختياراً إنْ لم يكنْ كذلك، وتوصلُ جوازاً بـ (هو) و(هي) و(هَلُمَّ) و(ثُمَّ) و(كَيْفَ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(أَيْنَ) و(إِنَّ) مرادِفَةً (نَعَمْ) والتَّوْنِ المعاقبةِ للإضافةِ والدَّالَةِ على الإناثِ، والمؤكِّدةِ الثَّقِيلَةِ، وتاءِ الضَّميرِ وكافِهِ /٨٦أ/ ويائِهِ المتحرِّكةِ وألفِي (أَلَا) و(هَنا)^(٤).

(١) يقولون: هذا الخَبُّ، ورأيت الخَبُّ، ومررت بالخَبِّ، وهذا البُطُّ، ورأيت البُطُّ، ومررت بالبُطُّ. وهذا الرَّدُّ، ورأيت الرَّدُّ، ومررت بالرَّدُّ. المساعد ٣١٩ / ٤.

(٢) ينظر التسهيل ٣٢٩ - ٣٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣ / ٩ - ٧٤، وشرح الشافية للرضي ٣١٠ / ٢، ٣٢٢ - ٣٢٣، والمساعد ٣١٨ - ٣١٩. والجمع ٦ / ٢١٤.

(٣) ينظر التسهيل ٣٣٠، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨ / ٢، والجمع ٦ / ٢١٥ - ٢١٧.

(٤) ينظر التسهيل ٣٣٠ - ٣٣١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٦ / ٢، والجمع ٢١٦ - ٢١٩.

ويجري الوصلُ مجرى الوقفِ اضطراراً، ورُبَّما أُجْرِيَ مجراه اختياراً،
ومنه إبدالُ بعضِ الطائِفين في الوصلِ ألفَ المقصورِ واواً^(١).

تَمَّ الكتابُ - والحمدُ لِلَّهِ وحْدَهُ، وصلواتُهُ على خَيْرَةِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ
النَّبِيِّ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم - على يدِ العبدِ الفقيرِ إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ، إبراهيمَ بنِ
طاهر بن عبد الله الأربلي، عفا اللهُ عَنْهُ وعن والديهِ وعن المسلمين كافة،
وذلك في يوم الاثنين ثامن ربيع الآخر من شهور سنة خمس [وأربعين]^(٢)
وستمائة.

(١) ينظر التسهيل ٣٣١، وشرح إشفية للرضي ٢/ ٣٢٤، والجمع ٦/ ٢١٩ - ٢٢١.

(٢) غير واضحة في الاصل، وهي سنة نسخ الكتاب على ما يبدو.

رَفَعُ

عبد الرحمن (الخفري)
السيد (البربر)

قائمة المصادر والمراجع

- الابدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١ هـ.
- تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠-١٩٦١.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، ت ٩١١ هـ.
- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت ٣١٦ هـ.
- تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول طبع بمطبعة النعمان - النجف، ١٩٧٣، والجزء الثاني طبع بمطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٩٧٣.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت: ٦٧٢ هـ. تحقيق د. حاتم الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦، الطبعة الثانية ١٩٥٦.
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: ابن مالك، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار الجليل، بيروت، ودار عمار، عمان ١٩٩١.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦ هـ. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥-١٩٧٣.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧ هـ
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة.
- أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف،
ت ٧٦١ هـ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط/٦، دار الفكر، ١٩٧٤.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧ هـ.
تحقيق د. حسن فرهود شاذلي، مصر ١٩٦٩.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت
٧٤٥ هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبي
الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب
ت ٨١٧ هـ. تحقيق محمد المصري، ١٩٧٢ دمشق.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦. ترجمة د. رمضان
عبد التواب، دار المعارف بمصر ١٩٧٥.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية: الزركشي، محمد بن ابراهيم، ت
٩٣٢ هـ. مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٩ هـ.
- تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ. حيدر
آباد.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل
بركات، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧.

تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ. القاهرة ١٩٦٤ -
١٩٦٧.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الألفية):
المرادي، ابن قاسم ت ٧٤٩هـ. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ط ٢،
مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

التوطئة: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت ٦٤٥ هـ. تحقيق يوسف
احمد المطوع، القاهرة، ١٩٧٣.

الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد
شريف سعيد الزبيق، مطبعة الملاح بدمشق ١٩٦٨.

الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، العراق،
الموصل ١٩٧٦.

الخلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، ت ٥٢١هـ. تحقيق
سعيد عبد الكريم دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.

الخصائص: ابن جنى، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ. تحقيق محمد علي
النجار دار الكتب المصرية ١٩٥٢.

دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية.

ذيل القراء الكبار: ابن مكتوم، أحمد بن القادر، ت ٧٤٩هـ. نشر مع

كتاب (معرفة القراء الكبار - للذهبي) تحقيق محمد سيد جاد الحق.
مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩.

سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق السقا وآخرين، مصر ١٩٥٤.
السلوك لمعرفة دول الملوك: المقرئزي، أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ.
تحقيق مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي،
ت ١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.

شروح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن
مالك): علي بن محمد الأشموني، ت ٩٦٩. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك،
ت ٦٨٦هـ. منشورات ناصر خسرو، بيروت.

شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول. ت د. عبد الرحمن السيد،
القاهرة ١٩٧٤. تحقيق

شرح التسهيل: المرادي، تحقيق حسين تورال، رسالة ماجستير - القسم
الأول، بغداد ١٩٧١.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، ت ٩٠٥هـ. البابي
الحلبي بمصر.

شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، ت
٦٦٩هـ. تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق، الموصل ١٩٨٠.

شرح الشافية: الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت ٧٤٦هـ، دار الطباعة العامة ١٣١٠هـ.

شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي، ت ٦٨٨هـ. تحقيق نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.

شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٧، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، ت ٧٦٩هـ. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار الفكر ١٩٧٤.

شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي. الجزء الأول ط ١، ١٩٧٥.

شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٧.

شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١١، مصر ١٩٦٣.

شرح الكافية: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩، الطبعة المصورة.

شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ط ١، ١٩٨٢.

شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ. عالم الكتب، بيروت الطبعة المصورة.

شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ. تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الاداب في النجف الأشرف ١٩٨٠.

الصماح: الجوهري، اسماعيل بن حماد، ت بحدود سنة ٤٠٠هـ. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين، ت ٧٧٢هـ. تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٠.

طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١هـ. تحقيق الطناحي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة، ت ٨٤٧هـ. تحقيق د. محسن غياض، النجف الأشرف ١٩٧٣-١٩٧٤.

غاية النهاية: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق برجستراسر وبرتز القاهرة ١٩٣٦-١٩٣٥.

الفصول الخمسون: ابن معيط، أبو الحسين زين الدين يحيى ابن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ. تحقيق محمود محمد الطناجي، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧.

القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مطبعة السعادة بمصر.

القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية: محمد بن طولون الصالحى،
ت ٩٥٣هـ. تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق ١٩٤٩.

الكافية في النحو: ابن الحاجب، الاستانة ١٣١٤هـ.

الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ت ١٨٠هـ. تحقيق
عبد السلام هارون، ط/٢، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٧.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة،
ت ١٠٦٧هـ. استانبول ١٩٤٤م.

لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ. دار صادر
بيروت ١٩٥٥.

المثنى: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠.

المخصص: ابن سيده، علي بن اسماعيل، ت ٤٥٨هـ. بولاق ١٣١٨هـ.

المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

المدرسة النحوية في مصر والشام: د. عبد العال سالم مكرم، دار
الشروق ط/١ ١٩٨٠.

مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت ٧٦٨هـ.
بيروت ١٩٧٠.

المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل
بركات، دار الفكر بدمشق، ودار المدني بجدّة. ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧ هـ ج ١ تحقيق
نجاتي والنجار، ج ٢ تحقيق النجار، ج ٣ تحقيق شلبي، القاهرة
١٩٥٥-١٩٧٢.

معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق ١٩٥٧.
مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن
المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطامش
كبري زادة، الجزء الأول مراجعة كامل بكري، وعبد الوهاب أبو
النور، دار الكتب الحديثة.

المفصل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨ هـ.
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١ هـ. تحقيق
د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد
للنشر، بغداد ١٩٨٢.

المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ. تحقيق محمد الخالط
عزيمة، القاهرة.

المقرب: ابن عصفور، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله
الجبوري، ١٩٧١-١٩٧٢.

الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جنى، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الاندلسي، تحقيق جليزر نيوهافن ١٩٤٧.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٤٧هـ. دار الكتب المصرية.

نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، ابو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، ت ٥١٨هـ. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٨هـ.

نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب: المقرئ، أحمد بن محمد، ت ١٠٤١هـ. تحقيق د. احسام عباس، بيروت ١٩٦٨.

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق فاخر جبر مطر، جامعة بغداد - طلبة الآداب - ١٩٨٣.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الأول تحقيق عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، والجزء الثاني إلى السابع بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥-١٩٨٠.

الوافي بالوفيات: صلاح الدين آيبك الصفدي، ت ٧٦٤هـ. الجزء
الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣.
الوفيات: ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت ٨٠٩هـ. تحقيق عادل
نويهض، بيروت ١٩٧٨.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٥	افتتاحية
٧	* المقدمة
	١ - الدراسة
١٠	ابن مالك
١٣	* اسم الكاتب ونسبته
١٨	* نهج المؤلف في كتابه
١٩	- الاختصار في العبارة
٢٠	- مخالفة رأيه في التسهيل
٢٨	- المسائل الخلافية في الكتاب
٣٤	- آراء ابن مالك في الكتاب
٣٦	- شواهد الكتاب وأمثله
٣٩	- لغات القبائل
٤١	- في نسبة الآراء

- ٤٢ - في بيان الخلاف النحوي
- ٤٣ - المصطلح النحوي عند ابن مالك
- ٤٤ - بين أبواب الكتاب وأبواب التسهيل
- ٥٤ * منهج التحقيق
- ٥٤ * وصف نسخة الكتاب
- ٥٦ صور من المخطوطة
- ٢ - النص المحقق
- ٥٩ خطبة المؤلف
- ٥٩ - باب شرح الكلمة وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام
- ٦٢ - باب إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال وما يتعلق بهما
- ٦٤ - باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال
- ٦٥ - باب إعراب المثني والمجموع وما يتعلق بذلك
- ٦٨ - باب التثنية وجمع التصحيح
- ٧٢ - باب المعرفة والنكرة
- ٧٣ - باب العلم
- ٧٥ - باب المضمرات

- ٨٣ - باب أسماء الإشارة
- ٨٤ - باب الموصولات
- ٨٩ - باب لحاق الألف واللام
- ٩١ - باب المبتدأ
- ٩٦ - باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر
- ١٠٠ - باب أفعال المقاربة
- ١٠٢ - باب الحروف المشبهة بالأفعال
- ١٠٨ - باب الحروف الناصبة للمبتدأ والخبر
- ١١٢ - باب الفاعل
- ١١٥ - باب المفعول الذي ينوب عن الفاعل
- ١١٨ - باب اشتغال الفعل أو شبهه عن المفعول به بضميره أو ملابسه
- ١٢٠ - باب تعدي الفعل ولزومه
- ١٢٣ - باب تنازع العاملين فصاعدا معمو لا واحدا
- ١٢٥ - باب المصدر
- ١٢٧ - باب المفعول له
- ١٢٨ - باب المفعول فيه

- ١٣١ - باب المفعول معه
- ١٣٣ - باب الاستثناء
- ١٣٦ - باب الحال
- ١٤٠ - باب التمييز
- ١٤٢ - باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء
- ١٤٧ - باب الإضافة
- ١٥٣ - باب إعمال المصدر
- ١٥٥ - باب التعجب
- ١٥٧ - باب نعم وبئس
- ١٥٩ - باب حيزا
- ١٦٠ - باب أفعال التفضيل
- ١٦٢ - باب اسم الفاعل
- ١٦٤ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ١٦٦ - باب التابع
- ١٦٧ - باب التوكيد
- ١٦٩ - باب النعت

- ١٧٢ - باب البدل
- ١٧٤ - باب عطف البيان
- ١٧٥ - باب المعطوف عطف النسق
- ١٧٩ - باب المنادى
- ١٨٢ - باب المستغاث به والمتعجب منه
- ١٨٣ - باب أسماء لم تستعمل في غير النداء
- ١٨٤ - باب الندبة
- ١٨٥ - باب الترخيم
- ١٨٧ - باب الاختصاص والنصب على المدح والذم والترحم
- ١٨٨ - باب النفي العام
- ١٩٠ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما
- ١٩٢ - باب أبنية الأفعال ومعانيها
- ١٩٩ - باب همزة الوصل
- ٢٠٠ - باب أبنية مصادر الثلاثي المجرد
- ٢٠٢ - باب أبنية مصادر غير الثلاثي
- ٢٠٤ - باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة

- ٢٠٥ - باب أسماء الأفعال
- ٢٠٧ - باب نوني التوكيد
- ٢٠٩ - باب ما ينصرف وما لا ينصرف
- ٢١٢ - باب كيفية التسمية بلفظ كائن ما كان
- ٢١٣ - باب إعراب الفعل وعوامله
- ٢١٨ - باب عوامل الجزم
- ٢٢٢ - باب تتميم الكلام على إذ وإذا وشبههما مما ذكر وما لم يذكر
- ٢٢٤ - باب القسم والمقسم عليه
- ٢٢٦ - باب العدد
- ٢٣٠ - باب كم وكذا وكأين وكيف وذيت
- ٢٣٢ - باب الحكاية
- ٢٣٥ - باب الإخبار
- ٢٣٦ - باب التذكير والتأنيث
- ٢٣٩ - باب ألفي التأنيث
- ٢٤١ - باب المقصور والممدود
- ٢٤٢ - باب التقاء الساكنين

- ٢٤٤ - باب الاسم المنسوب إليه
- ٢٤٩ - باب أمثلة الجمع قليله وكثيره
- ٢٥٥ - باب التصغير
- ٢٥٨ - باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها
- ٢٦٠ - باب التصريف
- ٢٧٣ - باب أحكام الهمزة
- ٢٧٥ - باب مخارج الحروف
- ٢٧٧ - باب الإدغام
- ٢٨٠ - باب الإمالة
- ٢٨٢ - باب الوقف
- ٢٨٦ - قائمة المصادر والمراجع
- ٢٩٦ - المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السلطان الفروسي